المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

ALEILMIA JOURNAL
A SEMI-ANNUAL REFEREED SCIENTIFIC JOURNAL, PUBLISHED BY FACULTY OF ECONOMIC AND COMMERCE ELGARABULLI
ELMERGIB UNIVERITY, ALKHOMS, LIBYA

العدد السادس/أكتوبر 2022م

NUMBER 6/October 2022

رقم الإيداع المحلي: 43/2020

ISSN 2959-8796(online)

ISSN 2959-8788(print)

العنوان: القره بوللي، الطريق الساحلي خلف محطة الوقود، **رقم الهاتف:** 021-662-3301،
صندوق بريد:77243 بريد القره بوللي،
البريد الالكتروني: esa.journal@elmergib.edu.ly
الموقع الالكتروني:
مجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - كلية الاقتصاد القره بوللي - جامعة المرقب(elmergib.edu.ly)

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ
مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾
صدق الله العظيم
الآية(113)
سورة النساء

كلمة لجنة تحرير المجلة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمـد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: أصالة عن نفسي ونيابة عن الزملاء في لجنة تحرير المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، أن نقدم للباحثين والقراء والمهتمين، العدد السادس من المجلة العلمية والذي يتزامن مع حصول المجلة على الرقم المعياري الدولي للدوريات ISSN، وتضمن العدد(8) أبحاث متنوعة في السياسة والمحاسبة والاقتصاد والإدارة، والشكر موصول لكل المحكمين والباحثين وزملائي في أسرة التحرير ولكل من ساهم وحرص على استمرار المجلة خدمة لنشر المعرفة وتبادل المعلومات. وأخيراً وليس أخراً... وبصفتي مشرفاً عامًا للمجلة أري لزاما عليّ أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لعميد الكلية على ثقته فيّ وتشجيعه لي وإصراره وحرصه على استمرار إصدارات المجلة. ونوكد هنا أن المجلة ستبقي منبراً متاحاً للجميع ونبراساً مضيئاً لكل المهتمين بما يحقق أهداف واهتمامات المجلة.

... رغم الصعوبات والمعوقات ... نظرتنا للغد نظرة تفاؤل وأمل مليئة بالتعاون والعمل والإصرار على استمرار إصدارات المجلة في وقتها المحدد بعون الله سبحانه وتعالي.

والله ولي التوفيق

د.عبدالرزاق محمد التلاوي
المشرف العام

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تطمح المجلة أن تكون رائدة في نشر البحوث الاقتصادية والمالية والدراسات العلمية التي تدخل ضمن اهتمام المجلة داخل ليبيا وخارجها.

الرسالة

نشر أفضل البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية وباتباع اجود مناهج واساليب البحث العلمي ومحاولة سد الفجوة بين ما هو متاح وما هو مطلوب.

الأهداف

استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم ذات العلاقة باهتمام المجلة والتي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها.

لجنة تحرير المجلة العلمية

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

رئيس التحرير

أ.مصطفي حسين الباوندي

مدير التحرير

د.أحمد محمد فرحات

أسرة التحرير

د.عادل علي الشربجـــــي	عضوًا
د.معمر محمد التومـــــي	عضوًا
د.محمد مسعود أبوخريـــص	عضوًا
د.المهدي عبد العظيم حمودة	عضوًا

قواعد النشر وشروطه بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث:

1-يتم تقديم البحوث الكترونياً و مطبوعة باستخدام محرر الورد (Microsoft Word) عبر البريد الالكتروني للمجلة أو رئيس التحرير (esa.journal@elmergib.edu.ly).

2-حجم الصفحة (16 سم العرض*24سم الطول) وهوامش الصفحة (2 سم) من جميع الجهات عدا اليمين (2.5 سم)، وان يكون ترقيم الصفحات في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

3-نوع الخط (Simplified Arabic) للبحث المعد باللغة العربية و (Time New Romans) للبحث المعد باللغة الإنجليزية.

4-حجم الخط 16 أسود غامق Bold للعنوان الرئيسي و 11 أسود عادي لمتن البحث، و العناوين الفرعية بمتن البحث بحجم 12 أسود غامق Bold و 12 أسود غامق Bold للمؤلفين و 12 أسود عادي لعنوان المؤلفين ويكون تباعد الاسطر (1 سم)، وأن تستخدم الأرقام العربية 1 ، 2 ، 3 ، ..... في جميع ثنايا البحث ،

5-لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك التخطيط بالعربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية، والاشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الانجليزية).

6-أن يكون عنوان البحث، واسم الباحث / الباحثين، والجامعة / المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل الصفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث وملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية متبوعاً بكامل البحث.

7-ان يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ؟، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً.... أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو **نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصدار السادس(** ED American Psychological Association- **APA-6th**).

حيث تتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) في حالة الاقتباس المباشر، اما ماعدا ذلك يتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر). وتكتب المراجع في نهاية البحث حسب تسلسلها ابجديا بحيث تبدأ بالمراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

8-تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلا وتكتب عناوينها بالأعلى بخط أسود غامق وبحجم 12، ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين وحجم الخط داخل الجدول (الأدنى 8 والأعلى 10)، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والاشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط حجم 11.

9-الاشكال والرسومات والصور لا يتجاوز حجمها نصف صفحة من صفحات المجلة ولها رقم تسلسلي وعنوان بحجم 12 غامق يكتب فوقها.

10-تكتب الرموز والمعادلات الرياضية سواء داخل النص أو في المعادلات المستقلة بالرموز الإنجليزية فقط وباستخدام محرر المعادلات Math Type مع تقديم وصف للرموز المستعملة ويعطي لكل معادلة رقم تسلسلي بين هلالين.

11-تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

12-لهيئة التحرير حق الفحص الأولى للبحث وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

13-في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشراً آخر ورقياً او الكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. آما في حالة رفض البحث سيتم أخطار الباحث أو مجموعة الباحثين عن أسباب الرفض دون الاشارة إلي أسماء المقيمين.

14-في حالة نشر البحث يعطي الباحث عدد (1) واحد نسخة ورقية من المجلة.

15-الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

ثانياً: شروط إدارية للنشر

1-يوقع الباحث نموذج إقرار ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن الباحث لم يسبق نشر بحثه، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

2-لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة العلمية بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3-موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة الى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها ان تتحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

4-لا يتم نشر البحث بعد قبوله من لجنة التحكيم مهما تكون الأسباب ما لم يتم دفع رسوم النشر المحددة (250 دينار ليبي) من قبل الباحث أو مجموعة الباحثين.

المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب

العدد السادس/أكتوبر 2022م

المحتويات

ر. ت	الموضوع	اسم المؤلف/ المؤلفين	ت. ص
1	كلمة لجنة تحرير المجلة	المشرف العام	ج
2	أثر استراتيجية التوظيف في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية على الموظفين بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة	أ.فتحي إبراهيم كسكاس	1
3	اختبار الأثر والسببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م)	أ.عبد الحليم عبد الحميد والي أ.هشام علي النيفرو	28
4	السياسة الامريكية اتجاه السلاح النووي الهندي بعد احداث 11 سبتمبر	د.ناصر عبدالله عون د.خالد سعد كريم	50
5	التعويضات وأثرها على تعزيز الولاء التنظيمي دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته	أ.عبدالقادر التومي شعيب	68
6	الطموح النووي الإيراني وتأثيره على أمن منطقة الخليج العربي	أ. أبو بكر السويحلي حسين	88
7	مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب	د. مختار فرج الحويج	114
8	المتغيرات الاقليمية العربية وأثرها على الاتحاد الأوروبي	د.خالد ابراهيم ابورقيقة أ.علي مفتاح الجد	137
9	واقع استخدام التعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية دراسة ميدانية عن طلبة كلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الاسمرية الاسلامية	أ.نجاة مختار بن عمران	159

أثر استراتيجية التوظيف في تحقيق الميزة التنافسية

"دراسة ميدانية على الموظفين بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة"

أ. فتحي إبراهيم على كسكاس*

مستخلص الدراسة:

هـدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إستراتيجية توظـيف المـوارد البشـرية بإبـعادها المتمثلة بالاستقطاب والاختيار والتعيين في تحقيق المـيزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائـية بمدينة مسلاته من خلال الإجابة على تساؤلها الرئيسـي: هل يوجـد أثر لإستراتيجية التوظـيف في تحقيق المـيزة التنافسية ؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتوصيف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية ثم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، ولاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أغراضها صممت وطورت استبانه شملت جميع متغيراتها، وزعت على أفراد العينة البالغ عددهم(31) موظف, وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: هناك أثر كبير لإستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته وهذا ما أشارت إليه نتائج جدول التحليل الإحصائي رقم (16.3) وبنسبة (.542)، كما بينت الدراسة أن التعيين أكثر أبعاد إستراتيجية التوظيف تأثيراً في تحقيق الميزة التنافسية حيث كان حجم التأثير أو حجم الأثر (638. وهو اكبر من(0.25) ما يعنى وجود أثر كبير وعالي لبعد التعيين في تحقيق الميزة التنافسية مقارنة بالأبعاد الأخرى، وهو ما أشارت إليه نتائج الجدول الإحصائي رقم (15.3) ، كما أوصت الدراسة المصحة بالاعتماد على المصادر الداخلية والخارجية في ملء الشواغر لديها ، وتجنب اختيار الموظفين على أساس الخصائص الشخصية, والاهتمام بالشهادات وبالمهارات المتوفرة في طالبي العمل.

الكلمات المفتاحية: التوظيف، الميزة، الموارد، التنافسية

المقدمة:

يمثل المورد البشـري أهم عناصـر العمل والإنـتاج في أي منظمةَ , وهو ما تداركته الشركـات الناجحة بصفه متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت إدارة الموارد البشرية جزءاً هاما في عملية الإدارة الإستراتيجية بالرغم أن جميع الموارد المادية الأخرى (كرأس المال, والتجهيزات, والمواد وغيرها)

* محاضر بقسم الإدارة بكلية الاقتصاد والتجارة/الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: fthya5599@gmail.com

ذات أهميه كبيرة إلا أن الموارد البشرية تعد أهمها وتأتي في مقدمتها, لأنها هي التي تقوم بعملية الابتكار والإبداع والتفكير والتطوير وهي المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات والاستثمار في راس المال (عبد الرحمن, 2010)

لذا فأن نجاح أي مؤسسة من المؤسسات يتوقف علي ما تملكه من موارد بشرية كفؤه من تحقيق ميزه تنافسية في أسواق منتجاتها سواء كانت إنتاجية أو خدمية لتحقيق أهدافها المنشودة.

إن إستراتيجية إدارة الموارد البشرية تعني ربط إدارة الموارد البشرية بالأهداف الإستراتيجية بهدف تحسين مستويات الأداء وتنمية الثقافة التنظيمية. وهذا يعني ضرورة قبول وظيفة الموارد البشرية على أنها شريك استراتيجي سواء من خلال صناعة إستراتيجية المنظمة أومن خلال تنفيذ الاستراتيجيات بممارسة مختلف أنشطة الموارد البشرية من استقطاب واختيار وتدريب وتعويض الموظفين والتعيين وغيرها (الشوابكة, 2016, 431)

من هذا المطلق يمكن القول إن عملية الاستقطاب والاختيار والتعيين في المؤسسات ذات الهدف الاستراتيجي يتمثل في انتقاء أفضل الموارد البشرية بصورة تتحقق معها قاعدة إحداث التكامل والتوافق بين خصائص من يتم انتقاءه وبين متطلبات الوظيفة المرغوب تعينه فيها ووظائف أخرى محتمل تكليفه بها مستقبلاً(عقيلي, 2005, 307).

في حين أصبحت الميزة التنافسية تشغل حيزاً ومكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرص جوهرية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها و وبقائها واستمرارها,

مشكلة الدراسة:

نظراً لما تعانيه المؤسسات الصحية الخاصة في ليبيا من عدم استقرار وتدني في مستوى الخدمات التي تقدمها والذي يعتبر من أهم مظاهره هو تدافع المواطنين للعلاج إلي خارج البلد, وتحتل المصحات أهمية كبيرة داخل أي مجتمع, فهي تقدم خدمات صحية لا غنى عنها في كل بلد, حيث من دونها يواجه الناس صعوبة كبيرة لضمان الصحة الجيدة والحصول على الإسعافات الأولية, وحتى إجراء عمليات جراحية هامة لمن يحتاجها واستناداً لما سبق ذكره تم طرح التساؤل التالي :

هل يوجد أثر لإستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة؟ ويتفرع منه التساؤلات التالية :

1- هل يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين استقطاب الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة ؟

2- هل يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين اختيار الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة؟

3- هل يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين تعيين الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة؟

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتهما من أهمية موضوعيها توظيف الموارد البشرية ودوره في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وكذلك الميزة التنافسية للمنظمة من خلال تحقيق التميز الاستراتيجي عن المنافسين في تقديم السلع والخدمات المقدمة إلي العملاء والتميز في الموارد والكفاءات والاستراتيجيات المنتهجة في ظل بيئة شديدة التنافسية وتحقيق حصة سوقية وربحية عالية للمحافظة على بقاء المنظمة واستمرارها.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين إستراتيجية توظيف الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة.

وتفرعت منها الفرضيات التالية :

يوجد أثر ذو دلاله معنويه بين استقطاب الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته.

يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين اختيار الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة.

يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين تعيين الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاتة.

هدف الدراسة:

1- تسليط الضوء على موضوعي إستراتيجية التوظيف والميزة التنافسية وبيان أهميتهما للمنظمة.

2- التعرف علي طبيعة الأثر بين إستراتيجية توظيف الموارد البشرية والميزة التنافسية.

3- معرفة أكثر أبعاد إستراتيجية التوظيف تأثيراً في تحقيق الميزة التنافسية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة المشكلة من خلال المسح المكتبي للمعلومات النظرية في مصادرها الثانوية الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة وجمع

البيانات الأولية باستخدام أداة الدراسة (صحيفة الاستبيان) ثم تحليلها وتفسيرها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية spss باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الشوابكة، 2016م) أثر تطبيق إستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات الأردنية : دراسة تطبيقية

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية، من خلال استطلاع آراء المدراء التنفيذيين ومدراء الإدارات الوسطى ومدراء ورؤساء أقسام الموارد البشرية في قطاع الاتصالات الأردنية، وقد قام الباحث بإجراء دراسة مسحية استطلاعية لجميع الشركات العاملة في قطاع الاتصالات الأردنية، والتي تقدم خدمات الاتصالات الأرضية المحلية والدولية والخلوية والانترنت وتعقب المركبات، وكان عددها) 34 (، كما قام بتوزيع الاستبيانات على جميع مجتمع الدراسة حيث تم توزيع) (160) استبانه وتم استرجاع (130) استبانه كانت جميعها صالحة للتحليل، وتوصل الباحث إلى أن استراتيجية إدارة الموارد البشرية تمارس تأثيراً معنوياً في تحقيق الميزة التنافسية(تخفيض الكلفة، وتحسين النوعية، وزيادة المرونة، وزيادة الابتكارية) ، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) $\alpha \geq 0.05$ (لاستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض الكلفة، وتحسين النوعية، وزيادة المرونة، وزيادة الابتكارية .) توصي الدراسة الشركات أن تقوم بتدريب الموظفين باستمرار وذلك ليكونوا قادرين على التكيف والتعامل بمهارات عالية مع التغيرات البيئية، وتوصي الباحثين بعمل بدراسات أخرى في قطاعات الصناعة المختلفة.

2- دراسة (عجعج والشبلي،2015) بعنوان التوجه الإبداعي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية،دراسة ميدانية في مجموعة الاتصالات الأردنية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الإبداعي في تحقيق الميزة التنافسية في مجموعة الاتصالات الأردنية، وبناء النموذج يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة فيما بينها وتأثير بعضها على بعض، والوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن من خلالها الاستفادة في تطوير أساليب العمل في مجموعة الاتصالات الأردنية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للتوجه الإبداعي في تحقيق الميزة التنافسية في مجموعة الاتصالات الأردنية، ووجود أثر للثقافة الإبداعية في الميزة التنافسية في مجموعة الاتصالات الأردنية، كما بينت النتائج أن التمكين هو البعد

الأكثر تأثيرً من أبعاد التوجه الإبداعي في تحقيق الميزة التنافسية، وأن تفويض السلطة هو البعد الأقل تأتيرا.

3– دراسة (عريقات وجرادات والعتيبي ,2010) بعنوان : دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية .

هدفت الدراسة إلي: معرفة مصادر الاستقطاب المستخدمة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل في تعيين أفضل الموظفين , وإلي معرفة أثر معايير الاستقطاب التي تطبق في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في تحقيق الميزة التنافسية . ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان أهمها : أن الاعتماد علي وكالات التوظيف له أثر مهم في تحقيق الميزة التنافسية وتعزيزها . كما الإعلان الداخلي لملء الوظائف المطلوبة في البنك بشكل ضعيف في تعزيز الميزة التنافسية للبنك . وبينت النتائج أن استقطاب الموظفين الجدد الذين ليديهم خبرة في مجال العمل المصرفي يؤثر بشكل كبير في تحسين نوعية الموظفين , ومن ثم تعزيز الميزة التنافسية .

4_ دراسة (الفرخ ,2009م) إستراتيجية التوظيف وأثرها على دوران العمل دراسة تحليلية على العاملين في جامعة دمشق

هدفت الدراسةة إسقاط الضوء على آليّات التّوظيف في جامعة دمشق ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف عملية التوظيف) الحصول على الفرد المناسب، ودراسة تأثير إستراتيجية التوظيف على دوران العمل في جامعة دمشق كذلك تحديد مدى تأثير استراتيجيات التوظيف على مستويات رضي العاملينن كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية إنّ المتوسط العام لرأي الموظفين حول خطوات عملية الاختيار في الجامعة بلغ 2,95 وهذه النسبة تدلنا على أنّ معظم الأفراد كان لهم رأي يؤيد الخطوات التي تتبعها الجامعة في عملية التوظيف، وهنا يجب الانتباه إلى أنّ هذا المتوسط مائل لدرجة الحياد. إنّ المتوسط المتعلق بالسياسات والإجراءات المتبعة من قبل الجامعة لتطوير مهارات الموظفين وتنميتها بلغ (3,66) وهو ضمن الفئة الثالثة والتي تمثل الحياد وهذا يعني أنّ معظم موظفي الجامعة لم يبدوا رأيهم صراحةً في السياسات والإجراءات المتبعة من قبل الجامعة لتطوير مهاراتهم. كان المتوسط العام لرأي موظفي الجامعة حول الدورات التدريبيّة التي تقيميها الجامعة حيادياً (3,97) وهو مائل لفئة الغير موافق، فمعظم موظفي الجامعة يرون أنّ هناك قلّة في الدورات التدريبية التي تقيمها الجامعة وتشرف عليها. كما أثبت المتوسط الحسابي لموظفي الجامعة حول مدى مساهمة سياسات التوظيف العادلة في الحد من دوران العمل الفرضية الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (2) مما يعني موافقة موظفي الجامعة على أنّ استراتيجيات التوظيف الواضحة والشفافة والتي تبدأ بتحديدٍ دقيق للوظائف الشاغرة متطلباتها

مواصفات من يشغلها ثم يُتَرجمُ ذلك إلى عمليّة استقطابٍ ناجحةٍ ومن ثمّ اختيار صحيح وأخيراً التعيين، كلّ هذا من شأنه أن يعزز رضا الموظف ويقلل من احتمال ترك العمل مستقبلاً.

التعقيب على الدراسات السابقة :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي وفي استخدام الاستبيان كأداء لجمع بيانات الدراسة وفي هدفها في التعرف على طبيعة الأثر بين المتغير المستقل والتابع وكذلك اتفاقها مع الدراسات الاخري في بعض النتائج مثل مثل وجود تأثير لإستراتيجية التوظيف وأبعادها المختلفة على تحقيق الميزة التنافسية مثل دراسة (الشوابكة وعريقات) كما تتفق مع الدراسات الأخرى في وجود تأثير المتغير المستقل (للمواضيع الاخري) على الميزة التنافسية كما بينت الدراسة الحالية أن التعيين أكثر أبعاد إستراتيجية توظيف الموارد البشرية تأثيراً على تحقيق الميزة التنافسية وبهذه النتيجة تختلف عن دراسة عريقات التي توصلت إلى ان استقطاب الموظفين اكبر العناصر تأثيرا على الميزة التنافسية . بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث بيئة الدراسة وحجم المجتمع والعينة وبعض الأهداف والفترة الزمنية التي تم تناولها.

الجزء النظري :

المقدمة :

تتمثل الموارد البشرية مورداً استراتيجياً مهما من المنظمة يحدد لها فرص البقاء والنجاح, إذ تعتبر الموارد البشرية الجزء الأهم في بيئة التنظيم الإداري ومفتاح النجاح الرئيسي لجميع المنظمات العامة والخاصة, حيث يمثل العنصر البشري أهم مدخلات النظام الخدمي وأعظم القوى المؤثرة في تحديد المنظمة ورسم معالم مستقبلها, ولقد زادت قناعة المنظمات بأن الموارد البشرية تعتبر أحد الأسلحة الاستراتيجية في صراعها من أجل البقاء وهو ما أصبح يفرض عليها ضرورة اعتبار هذه الموارد شريكا استراتيجياً لها.

ويرى (Mazen) أن سبب نجاح المنظمات أو فشلها يعتمد على مدى جودة عامليها وفاعليتهم, فالمنظمات اليوم الناجحة تدرك أهمية مواردها البشرية, وأهمية امتلاكها لمديرين بمستوى عالمي, ويكونوا فاعلين ومساهمين في اتخاد القرارات الاستراتيجية والتشغيلية على مستوى هذا القسم في المنظمة.

مفهوم الإستراتيجية:

عرف (Chandler) الإستراتيجية بأنها تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأمد للمؤسسة, واختيار طرق التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف(الشريف,2017, 4).

عناصر إستراتيجية توظيف الموارد البشرية:

الاستقطاب:

يعرف الاستقطاب بأنه عملية لاكتشاف مرشحين محتملين للوظائف الشاغرة الحالية أو المتوقعة في المنظمة. أي أنه نشاط يقوم

على الوصل بين من يبحثون عن الوظائف ومن يعرضون وظائف. ويشير الاستقطاب إلي تلك المراحل أو العمليات المختلفة للبحث عن المرشحين الملائمين لملء الوظائف الشاغرة(المعشر,2004).

*** أهمية الاستقطاب:**

تكمن أهمية عملية الاستقطاب بأنها أول عملية تتم قبل اختيار وتعيين الموارد البشرية, فلها تأثير كبير في بناء قوة العمل الفعالة, فالاستقطاب أمر مهم جداً بالنسبة للمنظمات فمن خلاله يمكن معرفة قوة المنظمة وأهميتها من خلال التعرف على مواصفات العاملين فيها وتبرز عملية الاستقطاب في الفوائد التالية :

1- الاستقطاب الجيد يفتح جميع أبواب ومصادر العمل المتاحة أمام المؤسسة, وكلما ازداد عدد المتقدمين للعمل أصبحت الخيارات واسعة في اختيار الأكفأ والأفضل من بين المتقدمين.

2- من خلال عملية الاستقطاب تستطيع المؤسسة توصيل رسالتها إلي المرشحين بأنها المكان المناسب لهم للعمل والبناء وتطوير حياتهم الوظيفية.

3- توفير العدد الكافي من المتقدمين الملائمين لشغل الوظائف بأقل تكلفة ممكنة.

4- إن نجاح عملية الاستقطاب هو الخطوة الأولى في بناء قوة العمل الفعالة والمنتجة.

5- الحصول على قوى عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية, مما يؤدي إلي استقرار العمالة وزيادة فعالية المؤسسة.

6- الإسهام في زيادة عملية الاختيار من خلال تركيز على استقطاب واجتذاب الأفراد المناسبين الذين يتم الاختيار من بينهم, وبالتالي تقليل عدد الأفراد غير المؤهلين لشغل الوظائف.

7- البحث عن المرشحين وجذبهم لشغل وظائف شاغرة داخل المنظمة, هذا يعني أن القائم بعملية الاستقطاب على إطلاع على خطة الموارد البشرية في جانبين الكمي أو النوعي.

8- تركز عملية الاستقطاب على تهيئة المدخلات لعملية الاختيار, لذا يفترض في هذا العملية أن تستهدف تحقيق الملائمة بين خصائص الوظيفة ومؤهلات شاغلي هذه الوظائف (بن علي العمري,2020, 345).

***أهداف الاستقطاب:**

هناك مجموعة من الأهداف يمكن أن تحققها عملية الاستقطاب ومنها ما يلي :

1- تحديد الأفراد الذين يمكن الحصول عليهم لشغل الوظائف الشاغرة.

2- جذب أكبر عدد ممكن من الأفراد الأكفاء المتقدمين للعمل وتقييم قدراتهم واحتمالات نجاحهم في الأعمال بشرط تحقيق التوازن بين العائد والتكلفة.

3- إبراز دور ما توفره المنظمة من وظائف شاغرة للمتواجدين في سوق العمل والكشف عن الميزات والخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من المنظمات في السوق.

4- كسب ثقة الأفراد الساعين وراء وظائف الشاغرة سواء تم توظيفهم أم لا للاستفادة منهم مستقبلاً كموظفين واعدين تحت الطلب(عبد العزيز,2019, 412).

الاختيار:

عرف الاختيار على أنه : تلك العمليات التي تقوم بيها المنظمة لانتقاء أفضل المرشحين للوظيفة, ألا وهو الشخص الذي تتوافر فيه مقومات ومتطلبات شغل الوظيفة أكثر من غيره, ويتم ذلك الاختيار طبقاً لمعايير الاختيار في المنظمة (الزعنون,2007, 701).

*** أهمية عملية الاختيار:**

إن عملية الاختيار تعد من العمليات الهامة في سياسات التوظيف, حيث لابد من الإعداد لها بالشكل الذي ينتهي بتصفية المرشحين

للوظيفة, واختيار أصلحهم لها, وبناء على ذلك فإن أهمية عملية الاختيار تتجلى من خلال:

1- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب مما يجعل المنظمة تستفيد من الإمكانيات والطاقات للفرد بشكل كامل.

2- ان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من حي امكانياته ومؤهلاته, يسهل عملية تدريبه ويقلل من امكانية تعرض لإصابات للعمل.

4- ان وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب يجعله مصدرا للمشاكل والمتاعب داخل

5- المنظمة, بسبب عدم شعوره بالانسجام داخل العمل وعدم إشباع ميوله الخاصة.

4-إن الاختيار الفعال للأشخاص مهم جداً, نظراً لتكاليف الفعالة التي تتحملها المنظمة في حال تعيين أشخاص غير قادرين على أداء العمل(حسن,2009, 29).

***خطوات الاختيار:**

تمر عملية اختيار الأفراد المتقدمين للعمل بالخطوات والمراحل الآتية :

1- المقابلة الأولية : تعد المقابلة الأولية ضرورية عندما لا يكون لدى المنظمة برنامج مخطط له في اختيار الأفراد

2- استمارة طلب التعيين : تحتوى استمارة طلب التعيين على فقرات معدة للحصول على المعلومات عن الأفراد من ناحية المستوى التعليمي والعمر, والجني, والخبرة السابقة في الوظيفة...

3- اختبارات الاستخدام : وتتمثل أهمية اختبارات الاستخدام في كونها الأدوات الرئيسية التي تمد الإدارة بالمعلومات الموضوعية حول أداء الأفراد المتقدمين للوظيفة ومتطلبات ومواصفات الوظيفة.

6- المقابلات : تهدف إلي الحول على المعلومات حوا المتقدم للوظيفة للمساهمة في الوصول إلي القرار الموضعي في اختيار الأفراد.

5- الكشف الطبي والتعيين : الخطوة الاخيرة في عملية الاختيار هي التأكد من أن المتقدم للوظيفة يتمتع بصحة جيدة تمكنه من أداء العمل بنجاح(ياسين,2019, 164).

التعيين:

الخطوة الأخيرة في عملية التوظيف ويتضمن التعيين أربع نقاط أساسية هي:

1- إصدار القرار التعيين:

تتولى عادة الجهة المختصة إصدار قرار التعيين بعد الانتهاء من عملية الاختيار والاتفاق مع المرشح على مقدار الراتب والميزات الاخرى

التي سيحصل عليها وعادة يعين الاشخاص الجدد تحت التجربة لمدة سنة أو أقل يجوز تمديدها فترة أخرى إذا ثبت عدم كفاءة الموظف.

2- التهيئة المبدئية:

تعرف الموظف الجديد بالمنظمة والوظيفة والعاملين معه ويتم ذلك من خلال تعريفه بالمسؤوليات وسلطات الوظيفة وبأهداف المنظمة وسياساتها الرئيسية وعلاقة عمله بهاء, ويمكن أن نحقق ذلك من خلال عدة وسائل منها الكتب والنشرات وأدلة العمل والأفلام والتسجيلات والزيارات الميدانية لمرافق المنشأة وأماكن العمل فيها, وفي الكثير من المنظمات الصناعية تقوم إدارة الموارد البشرية بتنظيم مقابلات للموظف الجديد مع المشرف عليه وتحت إشرافها ومتابعتها للتقدم الذي يحرز فيما يتعلق بإعداده وتكيفه للعمل ومن أجل أن تؤدي عملية الإعداد والتوجيه نتائجها الايجابية وتحقق الأهداف المتوخيات منها يجب عدم المغالاة فيها.

3- متابعة وتقويم الفرد خلال فترة التجربة:

سبق القول بأن الفرد يعين تحت التجربة لمدة قد تصل إلي سنة, ويبقى الموظف خلال هذه الفترة تحت الاختيار والملاحظة من قبل رئيسة المباشرة, وفي نهاية الفترة يعد الرئيس تقريراً نهائياً يحدد فيه مدى كفاءة الموظف الجديد, ويضع فيه تصوره بشأن تثبيته أو فصلة أو تحويله إلي عمل أخر.

4- تثبيت الموظف وتمكينه:

بعد أن يمضي الموظف الجديد الفترة التجريبية المحددة له بنجاح وتثبيت كفاءته ويفيد تقرير رئيسه المباشر أنه في عمله, تنتهي فترة الاختبار ويعين بصورة نهائية وهنا يتم تمكين الفرد من أداء العمل من خلال منحه الصلاحية الكاملة وتهيئة الظروف المادية والمعنوية اللازمة لتنفيذ العمل فعملية التثبيت في العمل دون التمكين من أدائه لا تكفي لأن التمكين يعد مبدأ أساسها من مبادئ التوظيف, وأن حسن أداء اعمل لا يتوقف فقط على قارا التعيين وعلى قدرات الشخص وأمانته بل وعلى مدى منحه الصلاحية الكافية بالتصرف في الأمور وتهيئة الظروف المناسبة لأداء هذا العمل(عدوان,2011,50)

مفهوم الميزة التنافسية :

ويشير مفهوم الميزة التنافسية إلي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط, وتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلي القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بيها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية(علي العتوم,2009, 42).

عرف بورتر أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلي اكتشاف طرق أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين, حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا, وبمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إيداع بمفهوم الواسع(بوران,20162, 98).

مصادر الميزة التنافسية:

تعددت مصادر الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال, ويرجع الباحثون ومنهم Jean Lamb 1989 الميزة التنافسية إلى مصادر داخلية

وخارجية . وفيما يلي شرح لهذه المصادر :

* **المصادر الداخلية :** تعتبر الموارد من أهم المصادر الداخلية وكمصدر رئيس للميزة التنافسية, حيث قام الاقتصاد Penroseعام 1959 نظرية المورد, حيث ربط بين أداء المنظمة ونموها بالموارد التي تمتلكها, وتتمتع بخصائص استراتيجية مما يجعلها تساهم في الأفضلية الاقتصادية لها والموارد تظم المعرفة والمال والكفاءة والجودة وتكنولوجيا المعلومات.

* **المصادر الخارجية :** تعتبر استراتيجيات التنافس مصدر من مصادر الميزة التنافسية, حيث تعدد تعريف لإستراتيجية التنافس على

انها إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل, واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات ويندرج ضمن

هذه الاستراتيجية خفض التكاليف, وضبط المشتريات والمحافظة على كبار الموردين والشروط المثلي للشراء(سعد الحربي,2022, 68).

أهمية الميزة التنافسية:

وتتمثل أهمية الميزة التنافسية في العناصر التالية:

1- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجهم ولائهم, وتدعم وتحسين سمعة وصورة المؤسسة في أذهانهم.

2- تحقيق التميز الاستراتيجي عن المنافسين في السلع والخدمات المقدمة إلي العملاء مع إمكانية التميز في الموارد والكفاءات

والاستراتيجيات المنتهجة في ظل بيئة شديدة التنافسية.

3- تحقيق حصة سوقية للمؤسسة وكذا ربحية عالية للبقاء والاستمرار في السوق.

إذا فالميزة التنافسية هي ذلك المفهوم الاستراتيجي الذي يعكس الوضع التنافسي الجيد والمستمر لمؤسسة ما إزاء منافسيها, بحيث يتجلى في شكل تقديم منتجات ذات خصائص متفردة يكون معها العميل مستعدا لدفع أكثر أو تقديم منتجات لا تقل عن قيمة منتجات المنافسين وبأسعار أقل, وبهذا المعني يعتبر تطوير الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه المؤسسات الاقتصادية من خلال الأداء المتميز للموارد الداخلية, والكفاءات الإستراتيجية ضمن مختلف أنظمة, واستراتيجيات, وأنشطة وعمليات المؤسسة, مما يؤدي على تخفيض التكاليف وتحسين الجودة, وبالتالي ضمان ولاء العملاء, وزيادة السوق, وتعظيم الأرباح على المدى الطويل(وليد,2017, 16).

أساليب تحقيق الميزة تنافسية:

تستطيع المنظمة تحقيق ميزة تنافسية بواسطة تنفيذها لوسائل تعمل على خلق القيمة في مجالات تقلل التكلفة مقارنة بمنافسيها, أو تعمل على أدائها بأساليب تقود إلي التميز ويمكن أن يتحقق بأحد الوسائل التالية :

1-الكفاءة المتفوقة :

فالمنشأة ما هي إلا نظام لتحويل المدخلات إلي مخرجات, لذلك نجد أن أبسط قياس للكفاءة يتمثل في مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة, لذلك تقل تكلفة الإنتاج للمنشأة.

2-الجودة المتفوقة :

إن تحقيق المنشأة لمستوى عالٍ من الجودة في المنتجات أو الخدمات يزيد من قيمة المنتجات والخدمات بالنسبة للعملاء, ويمكنها من فرض سعر أعلى لمنتجاتها وبقائها واستمرارها ما يؤدي إلي تحقيق ميزة تنافسية للمنشأة.

3-الإبداع المتفوق :

ويعني كل تقدم يطرأ على منتجات أو خدمات المنشأة وهياكلها وأساليب إدارتها واستراتيجياتها, ويتحقق من خلال تقديم منتج جديد أو العمل بأسلوب جديد مختلف عن المنافسين, ويعد التجديد أحد الأسس البنائية لمميزة التنافسية الذي يسمح للمنشأة أن تتميز.

4-الاستجابة المتفوقة لحاجات العميل:

تستطيع المنشأة تحقيق ميزة تنافسية من خلا قدرتها على تقديم وإنتاج سلع وخدمات تشبع رغبات عملائها بشكل أفضل من منافسيها, وبالتالي سيصبح هناك مواءمة ما بين هذه الخدمات مع المطالب الفردية أو الجماعية(خليل صافي,2017, 106).

الجزء الثاني الجانب التطبيقي

منهجية الدراسة التطبيقية :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتوصيف الظاهرة الذي يعتمد على جمع البيانات من مصادرها المختلفة اللازمة واستخدمت صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من خلال مجموعة من الاختبارات.

مجتمع الدراسة:

تمثل في مصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته ، حيث تم تحديد عينة الدراسة بناء على تحديد الإدارات بالمصحة ، وتم تحديد

عينة الدراسة بأخذ عشوائية حكمية مكونة من 30 فرد من (مدير ، رؤساء أقسام ، موظفين، أطباء).

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدها على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتضم استمارة الاستبيان مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالاتي:

المجموعة الأولى: تضم البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة وتشمل: المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي ، العمر، سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل المتغير المستقل (إستراتيجية توظيف الموارد البشرية) ويحتوي عل ثلاثة محاور تناول المحور الأول (استقطاب الموارد البشرية) ويحتوي على (3 أسئلة) وتناول المحور الثاني (اختيار الموارد البشرية) ويحتوي على (4 أسئلة) وتناول المحور الثالث (تعيين الموارد البشرية) ويحتوي على (4 أسئلة) أما المتغير التابع فتناول (تحقيق الميزة التنافسية) ويحتوي على (8 سؤال) .

وقد استخدمت الدراسة الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بالدراسة بمقياس ليكرت الخماسي:-حيث تم إعطاء رقم (1) للإجابة بغير موافق بشدة ، رقم (2) للإجابة بغير موافق ، رقم (3) للإجابة بمحايد ، رقم (4) للإجابة بموافق ، ورقم (5) للإجابة بموافق بشدة.

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان تم عرضه أستاذ متخصص في اللغة العربية ومجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال إدارة الأعمال الذين يتمتعون بقدر كافي من المعرفة في مجال البحث العلمي، وذلك من أجل مراجعته من حيث تغطية فقرات الاستبيان لكل فرضيات ومتغيرات الدراسة ومدى ملائمتها من حيث التصميم وسلامة اللغة.

وكان طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5، وقد استخدمت الباحثة درجة الثقة (95%) في الاختبارات بما يعني إن احتمال الخطأ يساوي (5%).

جدول رقم (1.3): طول خلايا المقياس

المتوسط	اتجاه الإجابة
1 - 1.79	غير موافق بشدة
1.8- 2.59	غير موافق
2.6-3.39	محايد
3.4 - 4.19	موافق
4.2 - 5	موافق بشدة

توزيع الاستبيان:

تم توزيع الاستبانة على العينة المبحوثة بشكل مباشر حيث وزع (31) استمارة استبانه على المجتمع محل الدراسة استرد منها (30) استمارة بنسبة (0.967) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

تجميع الاستبيان:

بعد الانتهاء من توزيع الاستبانة تم تجميعها، وتصنيفها، وتقييم البيانات الواردة فيها بشكل مبدئي، لغرض تفريغها على شكل بيانات كمية تمهيداً لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة لها.

برنامج تحليل البيانات المستخدم:

بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة ووفقاً لما صُممت عليه هذه الدراسة من أهداف وتساؤلات

وفرضيات الدراسة، وبناءً على المنهج العلمي المتبع ونوع البيانات المطلوب تحليلها فقد اعتمدت الدراسة على الإجابة على أسئلة البحث

والتحقق من الفرضيات الخاصة على الأسلوب الإحصائي SPSS إصدار 25 (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتفريغ البيانات وحساب المتوسطات وإجراء الإحصاء الوصفي والتحقق من افتراض العلاقة الخطية المتداخلة لمحاور الدراسة.

التوزيع الطبيعي للبيانات:

لكي يتم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات بالشكل المناسب ضرورة معرفة أن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بحيث يتم اختيار الاختبارات المناسبة لها وتم عمل هذا الاختبار والوصول للمعلومات التي تؤكد أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لعدة مؤشرات من أهمها نجد بالجدول جدول رقم (2.3) أن Sig أكبر من 0.05 حيث كانت القيمة في اختبار كولموجورو(*200.) للمتغير المستقل و نفس النسبة للمتغير للتابع أما بالنسبة لاختبار شابارو كانت القيمة (497.) للمتغير المستقل و(187.) للمتغير التابع وهذا دلالة على أن بيانات الاستبيان موزعة توزيع طبيعي وسليمة للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (2.3) :أختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

المتغير	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
استراتيجية توظيف الموارد البشرية	.082	30	.200	.968	30	.497
تحقيق الميزة التنافسية	.129	30	.200	.952	30	.187

وتوضح الأشكال التالية التوزيع الطبيعي والذي يأخذ شكل الجرس وهذا دلالة على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي :

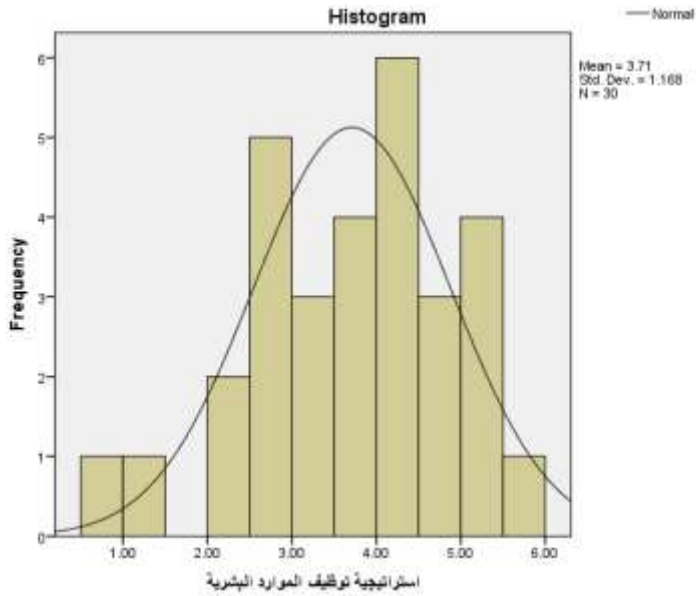

شكل (1.3): التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير المستقل (استراتيجية الموارد البشرية)

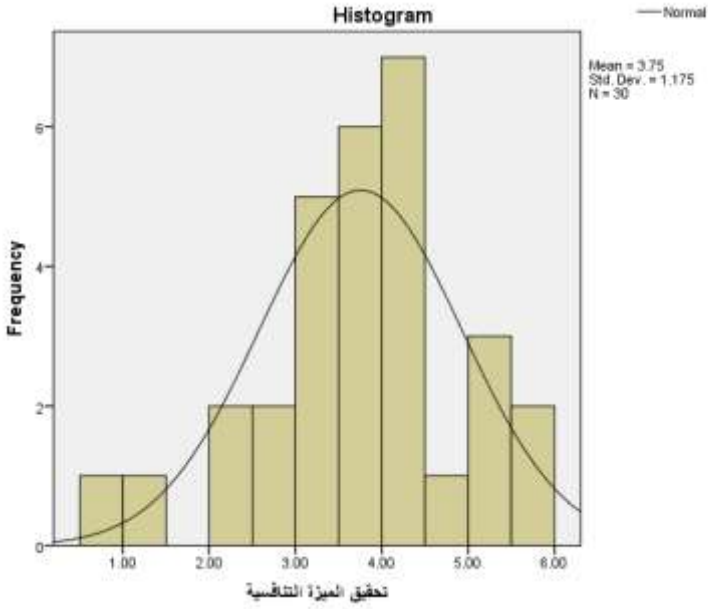

شكل (2.3): التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع (الميزة التنافسية)

خصائص عينة الدراسة :

تعتمد الخلفية الديموغرافية لمجتمع الدراسة الميدانية على حساب التكرارات والنسب المئوية

للمتغيرات الشخصية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث توضح الجداول والأشكال التالية تحليل البيانات الأساسية للمشاركين في الدراسة علماً بأن عدد المشاركين بلغ (30)

8.1.2 . 1 المؤهل العلمي:

أظهرت النتائج أن (5) مبحوثين أي ما نسبته (16.7%) يحملوا مؤهل الدبلوم العالي و(20) مبحوثاً وما نسبته (66.7%) يحملوا مؤهل البكالوريوس و (3) مبحوثين وما نسبته (10%) يحملوا مؤهل الماجستير ومبحوثان أي ما نسبته (6.7%) يحملوا مؤهل الدكتوراه، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3.3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي	5	16.7
بكالوريوس	20	66.7
ماجستير	3	10.0
دكتوراه	2	6.7
المجموع	30	100

المسمى الوظيفي :

بينت النتائج أن (19) مبحوثاً وما نسبته (63.3%) موظفين و(6) مبحوثين وما نسبته (20%) أطباء و مبحوثان وما نسبته (6.7%) مدراء و (3) مبحوثين وما نسبته (10%) رؤساء أقسام ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (4.3): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
موظف	19	63.3
طبيب	6	20.0
مدير	2	6.7
رئيس قسم	3	10.0
المجموع	30	100

العمر:

كشفت النتائج أن (11) مبحوثاً وما نسبته (36.7%) كانت أعمارهم أقل من 30 سنة و(16) مبحوثاً وبنسبة (53.3%) تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ومبحوثان وما نسبته (6.7%)

تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ومبحوثاً واحداً وبنسبة (3.3) عمره أكثر من 50 سنة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (5.3) : توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	11	36.7
من 30 إلى أقل من 40 سنة	16	53.3
من 40 إلى أقل من 50 سنة	2	6.7
أكثر من 50 سنة	1	3.3
المجموع	30	100

سنوات الخبرة :

كشفت النتائج أن (7) مبحوثين وما نسبته (23.3%) كانت خبرتهم أقل من 3 سنوات و(11) مبحوثاً وبنسبة (36.7%) كانت

خبرتهم من 3 إلى أقل من 7 سنوات و(5) مبحوثين وما نسبته (16.7%) كانت خبرتهم من 7 إلى أقل من 10 سنوات و (7) مبحوثين

وما نسبته (23.3%) كانت خبرتهم من 10 سنوات فأكثر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (6.3) : توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
سنوات3 منأقل	7	23.3
من 3 إلى أقل من 7 سنوات	11	36.7
16.7	5	16.7
10 سنوات فأكثر	7	23.3
المجموع	30	100

وبذلك فإن جميع البيانات الشخصية يمكن اعتبارها مؤشرات إيجابية و تساهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

وصف إجابات فقرات الدراسة :

من خلال مخرجات التحليل الإحصائي لوصف إجابات الفقرات وفقاً لنموج ليكرت الخماسي يمكن القول بأن المتوسط المرجح للمحور الأول (استقطاب الموارد البشرية) تتراوح فيما بين (2.90-4.40)، وتقع فيما بين الدرجات (المحايد – الموافق بشدة) و المتوسط المرجح للمحور الثاني (اختيار الموارد البشرية) تتراوح فيما بين (3.43-4.20)، وتقع فيما بين الدرجات (الموافق – الموافق بشدة) والمتوسط المرجح للمحور الثالث (تعيين الموارد البشرية) تتراوح فيما بين (3.26-3.76)، وتقع فيما بين الدرجات

(المحايد–الموافق) ، أما المتوسط المرجح للمتغير التابع (تحقيق الميزة التنافسية) تتراوح فقراته فيما بين (3.30–4.53)، وتقع فيما بين الدرجات (المحايد–الموافق بشدة) ومنه يتبين موافقة عينة الدراسة على إجمالي فقرات المحاور، وهذا ما يوضحه جداول وصف فقرات إجابات المحاور المرفقة بملاحق الدراسة.

التحليل الأولي للبيانات:

تحليل الثبات باستخدام معامل كرونباخ: ألفاReliability Analysis

اعتمدت الدراسة الاستطلاعية لاستخراج الثبات بالاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث يستخدم معامل كرونباخ ألفا للتحقق من قوة الارتباط بين فقرات الاستبانة، ويجب أن يكون معامل الثبات المقبول هو (0.60) فما فوق (Saunders,2009) ، وكلما اقترب من الواحد الصحيح كلما كان ذلك مؤشر على قوة الارتباط الداخلي بين متغيرات الدراسة والتماسك بينها ، وقد عملت الباحثة على التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة وقد بلغ الثبات الكلي لفقرات الاستبانة (.809) ويعتبر معامل ثبات جيد ومناسب تماماً لأغراض الدراسة، كما قامت الباحثة بحساب معامل كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة كلاً على حده، فوجد أن كرونباخ ألفا للعناصر التي تقيس متغيرات الدراسة قد تراوحت سجلت(.759) للمتغير المستقل ، (.651) للمتغير التابع وتعتبر معاملات ثبات ممتازة ومؤشر جيد لتماسك الاستبانة وترابط فقراتها وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (7.3): معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ للمتغير
إستراتيجية توظيف الموارد البشرية	مستقل	11	.759
تحقيق الميزة التنافسية	تابع	8	.651

تحليل المصداقية: AnalysisValidity

أ. صدق المحكمين

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ب. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة / الصدق التقاربيConvergent Validity

التحليل العاملي من الدرجة الأولى يهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغير و المحاور الخاصة وكذلك الحال بين المحور و الفقرات التي تعبر عنه، حيث يطلق عليه بالتشبع (Loading) ويجب أن تكون العلاقة بين المحور و الفقرات ذو دلاله إحصائية إذا كانت نسبة التشبع يجب أن تكون على الأقل (.40) وأقل من ذلك يجب حذف العامل لأنه لا يمثل العامل الافتراضي بشكل قوي أمام النموذج الرئيسي المعدل (Modified Model)، وتعتبر نسبة التشبع (.60) نسبه جيدة و نسبة (.70) فأعلى تعتبر مثالية وعالية وتؤكد على صدق التقارب (Convergent Validity)،(Hair et al، 2010)، وهذا ما يوضحه بالجدول التالي :-

جدول: (8.3) معامل الارتباط بين المحور الأول (استقطاب الموارد البشرية) و إجمالي الفقرات

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تعتمد المصحة على المصادر الداخلية لسد احتياجاته في التخصصات المختلفة	.455*	0.012
2	تعتمد المصحة على المصدر الخارجي في ملء الشواغر لديها	.669**	0.00
3	تقوم المصحة عادةً بالإعلان عن حاجتها من الموظفين لإشغال الوظائف الشاغرة بوسائل الإعلان مختلفة	.490**	.006

جدول: (9.3) معامل الارتباط بين المحور الثاني (اختيار الموارد البشرية) و إجمالي الفقرات

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	اختيار العاملين في المصحة وفق الوظائف الشاغرة	.641**	0.000
2	تسير عملية الاختيار في المصحة على أسس تتسم بالشفافية	.731**	0.000
3	تتم عملية اختيار الموظف في المصحة على أساس مستوى التعليم	.888**	0.000
4	اختيار المصحة للأفراد يعتمد على مطابقة مؤهلاتهم للوصف الوظيفي المعمول به	.864**	0.000

جدول: (10.3) معامل الارتباط بين المحور الثالث (تعيين الموارد البشرية) و إجمالي الفقرات

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	أن المقابلة عامل أساسي في التعيين في المصحة	.752**	0.000
2	يتم إجراءات التعيين عن طريق وفق احتياجات و ضوابط ومعايير الخاصة بالتعيين	.730**	0.000
3	تستند المصحة في تعيين الموظفين لديها على أساس التنافس	.747**	0.000
4	تستند المصحة على نتائج المراحل المتعددة لعملية الاختيار عند اتخاذ قرار التعيين	.692**	0.000

جدول: (11.3) معامل الارتباط بين المتغير المستقل (استراتيجية الموارد البشرية) و المحاور

ت	المحاور / المتغير	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	المحور الأول / استقطاب الموارد البشرية	.468**	.009
2	المحور الثاني / اختيار الموارد البشرية	.838**	0.000
3	المحور الثالث / تعيين الموارد البشرية	.890**	0.000

جدول: (12.3) معامل الارتباط بين المتغير التابع (تحقيق الميزة التنافسية) و إجمالي الفقرات

ت	الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	إتباع المصحة معيار الكفاءة والخبرة السابقة في تعيين الموظفين لديها	.511	.004
2	جودة الخدمات التي تقدمها المصحة تفوق المصحات الأخرى المنافسة	.812**	0.000
3	تتبني إدارة المصحة أهداف استراتيجية استناد إلي حاجات ورغبات العملاء	.630**	0.000
4	تعتبر المصحة رضا الزبائن متطلب ضروري لتحقيق الاستمرارية على المدى البعيد	.372*	0.043
5	تؤدي المصحة أعمالها بطرق أسرع وأكثر دقة من المنافسين	.607**	0.000
6	تحرص المصحة على الإبداع والابتكار في خدماتها مقارنة بالمنافسين	.363	0.049
7	تهدف المصحة لتقديم خدمات ذات تكلفة أقل ومتميزة	.498**	0.005
8	تسعى المصحة إلي تحقيق الميزة التنافسية من خلال خفض التكاليف	.663**	0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 وعليه نستنتج أن ارتباط الفقرات بالمحاور تتمتع بارتباط مناسب مما سيجعل

تحليل العلاقة دو دلالة إحصائية قيما عدا الفقرتين رقم (4،6) بالمتغير التابع حيث كان ارتباطهن بالمتغير أقل من (.40) بقليل وتم تركهن بالنموذج وعدم حذفهن لسببين أولهما باعتبارهن ذات دلالة إحصائية (أقل من 0.05) وأن المتغير قد يحتوي على عدد من الفقرات وعند احتساب المتوسط قد لا يؤثران على نسبة تشبع المتغير، أما السبب الثاني فإن أصل المتغير يحتوي على 12 فقرة وتم جدف 3 فقرات لعدم كفاية الثبات وباعتبار أن هذه الفقرات الباقية والتي تحت المعدل المطلوب ذات دلالة إحصائية وأكثر من 0.25 فالأفضل بقائها بالنموذج (Cohen, 2007).

اختبار فرضيات الدراسة:

يشار إلى الارتباط العالي بين مؤشرين في نموذج القياس البنائي إلى العلاقة الخطية المتداخلة. يمكن أن تكون العلاقة الخطية المتداخلة مشكلة من وجهة نظر منهجية وتفسيرية(.Hair et al، 2016). الارتباطات العالية بين العوامل غير مفضلة ومتوقعة ، على الأقل في نموذج القياس البنائي وبالتالي ، يجب أخذ التحقق من العلاقة الخطية المتداخلة في الاعتبار قبل إجراء

أي تحليل إضافي.

يسمي معامل التحديد أو الارتباط التربيعي ويشير إلى مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، حيث يتم الحصول عليه عن طريق ضرب قيمة العلاقة بين عاملين أو متغيرين أحدهما مستقل والأخر تابع في بعضهما، فإذا كان حجم الأثر يساوى أو أكبر من(0.25) فإن ذلك يشير إلى أثر كبير وعالي ،بينما إذا كانت القيمة أقل من(0.25) فأن حجم التأثير أو حجم الأثر يكون معتدل ،وفي حالة حجم الأثر كان أقل من (0.09) فإن ذلك يشير إلى حجم ضئيل الأثر ويتم دعم الحكم على مستوى الدلالة الإحصائية لهذه العلاقة بالاعتماد على قيمة(Durbin–Watson) والتي يجب أن تتراوح ما بين (2.5–1.5) والملازمة عند مستوى الدلالة الإحصائية(P–Value)

مساوية أو اقل من (.05) فإن ذلك يدل على وجود أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع ,Cohen (2007). وفيما يلي بيان نتائج التحليل الإحصائي للفرضيات الفرعية:–

الفرضية الأولى : يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين استقطاب الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته.

من خلال التحليل الإحصائي والذي يوضحه الجدول التالي أن حجم التأثير أو حجم الأثر هو (.227) أقل من(0.25) ،أما قيمة (Durbin–Watson) فكانت (1.344) وهي أقل 1.5 والملازمة عند مستوى الدلالة الإحصائية(P–Value) (.228) فهي أكبر من (.05) فإن ذلك يدل على عدم وجود أثر لاستقطاب الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء التخصصية.

جدول: (13.3) نتائج اختبار (أثر استقطاب الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية)

نوع العلاقة انحدار (Regression)	حجم الأثر(Adjusted R(Square	P-Value Sig	Durbin-Watson
استقطاب الموارد البشرية ←تحقيق الميزة التنافسية			
Regression	.227	.228	1.344

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين اختيار الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته.

من خلال التحليل الإحصائي والذي يوضحه الجدول التالي أن حجم التأثير أو حجم الأثر (.324) اكبر من(0.25) فإن ذلك يشير إلى أنه يوجد أثر كبير ،أما قيمة(Durbin-Watson) فكانت (1.818) والتي تتراوح ما بين (1.5-2.5) والملازمة عند مستوى الدلالة الإحصائية(P-Value) (.000) فهي اقل من (.05) فإن ذلك يدل على وجود أثر لاختيار الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية.

جدول: (14.3) نتائج اختبار (أثر اختيار الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية)

نوع العلاقة انحدار (Regression)	حجم الأثر(Adjusted R(Square	P-Value Sig	Durbin-Watson
اختيار الموارد البشرية ← تحقيق الميزة التنافسية			
Regression	.324	0.000	1.818

مما سبق نستنتجعملية الاختيار للموارد البشرية داخل مصحة الزهراء له أثر إيجابي على الميزة التنافسية بين المصحات في نفس التخصص حيث من العمليات الهامة في سياسات التوظيف هو اختيار الأصلح سواء للموظفين الذين يتعاملون مع المرضى أو الطاقم الطبي المناسب مما سيجعل توجه المرضى إلى هذه المصحات التي تمتلك الموارد البشرية الفعالة والتي تهتم بالمرضى.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلاله معنوية بين تعيين الموارد البشرية وتحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته.

من خلال التحليل الإحصائي والذي يوضحه الجدول التالي أن حجم التأثير أو حجم الأثر (.638) اكبر من(0.25) فإن ذلك يشير إلى أثر كبير وعالي ،أما قيمة(Durbin–Watson) فكانت (1.693) والتي تتراوح ما بين (1.5–2.5) والملازمة عند مستوى الدلالة الإحصائية(P–Value) (.000) فهي اقل من (.05) فإن ذلك يدل على وجود أثر كبير لتعيين الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية.

جدول: (15.3) نتائج اختبار (أثر تعيين الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية)

نوع العلاقة انحدار (Regression)	حجم الأثر(Adjusted R(Square	P–Value Sig	Durbin–Watson
تعيين الموارد البشرية ← تحقيق الميزة التنافسية			
Regression	.638	.000	1.693

مما سبق نستنتج تعيين الموارد البشرية له أثر على الميزة التنافسية بين المصحات وخاصة عند الالتزام بالمعايير المناسبة لهذه المهنة سواء الطبية أو الخدمية فتنوع الخبرات وعدم الوقوف على خبرات معينة قد يفتح الرؤية المتنوعة للمجال مما سيجلب الناس ويرغبهم في العلاج في هذه المصحات دون غيرها .

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لإستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته

من خلال التحليل الإحصائي والذي يوضحه الجدول التالي أن حجم التأثير أو حجم الأثر (.542) اكبر من(0.25) فإن ذلك يشير إلى أثر كبير وعالي ،أما قيمة(Durbin–Watson) فكانت (1.851) والتي تتراوح ما بين (1.5–2.5) والملازمة عند مستوى الدلالة الإحصائية(P–Value) (.002) فهي اقل من (.05) فإن ذلك يدل على وجود أثر لإستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته .

جدول: (16.3) نتائج اختبار(أثر إستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية

نوع العلاقة انحدار (Regression)	حجم الأثر R	P–Value Sig	Durbin–Watson
إستراتيجية توظيف الموارد البشرية ← تحقيق الميزة التنافسية			
Regression	.542	.002	1.851

مما سبق نستنتج أن اختبار الفرضيات الفرعية كل على حده نتج عنه الاختلاف في الدلالة الإحصائية حيث أن الفرضيات الثانية والثالثة كانت ذات دلالة إحصائية في الاتجاه الإيجابي (تحقق الأثر) في حين عند اختبار الفرضية الأولى نتج عن التحليل الإحصائي لها أنها غير ذات دلالة إحصائية وبالتالي لم يتحقق الأثر لاستقطاب الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية وتم رفض الفرضية .

في حين عند تحليل واختبار الفرضيات الثلاثة مع بعض بنظام يسمى (المجموعة الواحدة) تحت الفرضية الرئيسية كمحاور وليس كمتغيرات وتم احتساب المتوسط الحسابي الكلي لجميع الفقرات الخاصة بهم وصلنا إلى أن الفرضية الأولى والتي كانت غير دالة بمفردها أصبحت دالة بالنموذج الواحد وصولاً إلى النتائج الإيجابية للفرضية الرئيسية ومن تم فإن الفرضية الرئيسية التي تقول (**يوجد أثر لإستراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته)** ذات دلالة إحصائية وتحقق الأثر وبالتالي فهي مدعومة وتم قبولها وقد تحقق الهدف الرئيسي للبحث والأهداف الفرعية المنبثقة منه وهذا مؤشر جيد لعمل المصحة محل الدراسة، ومن هنا نقول وصولنا لتحقيق الفرضية الايجابية يتماشى من نظريات رأس المال البشري ونظريات الموارد البشرية التي تقول أنه ضرورة وأن يستند النظام الإداري للمؤسسات على العناصر البشرية الفعالة
والقادرة على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية.

إذا نقول أن فرضية البحث مدعومة وتخدم هدف الدراسة وتتفق مع العديد من الدراسات السابقة التي تشتغل في نطاق مهنة الإدارة بشكل عام و إدارة الموارد البشرية بشكل خاص.

النتائج والتوصيات :

النتائج الرئيسية:

1_ وجود أثر كبير لإستراتيجية توظيف الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية بمصحة الزهراء الإيوائية بمدينة مسلاته. وهو مادلت عليه نتائج التحليل الإحصائي والذي يوضحه الجدول رقم (16.3) وبنسبة (.002) الصفحة (53). وبالتالي تم قبول الفرضية الرئيسية وكذلك تم تحقيق الهدف الثاني للدراسة.

النتائج الفرعية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقطاب الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختيار الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعيين الموارد البشرية على تحقيق الميزة التنافسية.

4- بينت الدراسة أن التعيين أكثر أبعاد إستراتيجية التوظيف تأثيراً على تحقيق الميزة التنافسية وبنسبة (000.) كما وضحه الجدول(15.3) ثم يليه بعد الاختيار وبنسبة (000.) كما وضحه الجدول (14.3).

التوصيات:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعُها والوصول إلي استنتاجاتها, فإن الدراسة توصي بالآتي :

1- توصي الدراسة على اعتماد المصحة على المصادر الداخلية والخارجية في ملء الشواغر لديها.

2- الاعتماد على وسائل الإعلان المختلفة في قيام المصحة بالإعلان عن حاجتها من الموظفين لإشغال الوظائف الشاغرة.

3- تجنب اختيار الموظفين على أساس الخصائص الشخصية, والاهتمام بالشهادات وبالمهارات المتوفرة في طالبي العمل

4- الاهتمام بجمع المعلومات والبيانات عن المتقدمين للوظائف من مصادر مختلفة.

المصادر والمراجع :

1- بن عنتر عبد الرحمن, إدارة الموارد البشرية, دار اليازوري العلمية, عمان, الاردن, 2010.

2- حسين علي الزغبي,نظم المعلومات الاستراتيجية, عمان, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع, 2005.

3- سمية عامر بوران, إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة, جامعة بشار – الجزائر,2016.

4- عايدة سيد خطاب, الإدارة الاستراتيجية : مدخل للقرن الواحد والعشرون, الطبعة الرابعة, جامعة عين شمس, مصر , 2001.

5- عمر وصفي عقيلي, إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي, دار وائل للنشر والتوزيع عمان, الاردن,2005.

ثانيا : الرسائل والبحوث العلمية:

1- حسن فلح حسن, استراتيجية توظيف الموارد البشرية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية, جامعة الشرق الاوسط لدراسات العليا, رسالة ماجستير, 2009.

2- خيل موفق خليل صافي, دور استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق الميزة التنافسية, دراسة ميدانية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية_ جامعة الأزهر_ غزة, 2017.

3- زياد علي الشوابكة, أثر تطبيق استراتيجية الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات الاردنية, العلوم الإدارية, المجلد 43, 2016.

4- فاروق محمد الشريف, دور استراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحسين الأداء داخل المؤسسة, رسالة ماجستير, جامعة العربي بن مهيدي, 2017.

5- محمد فوزي علي العتوم, رسالة المنظمة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية, دراسة ميدانية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, 2009.

6-منير زكريا أحمد عدوان, واقع سياسات الاختيار والتعيين وأثرها على المسار الوظيفي للعاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة, الجامعة الاسلامية- غزة عمادة الدراسات العليا, 2011.

7-هبة محمد زرقان الفرخ، استراتيجية التوظيف وأثرها على دوران العمل ، (رسالة ماجستير) جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،سنة 2009م

ثالثا : المجلات العلمية:

1- أفراح محمد علي سعد الحربي, أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفة في تحقيق الميزة التنافسية لجامعة جدة, المجلة العربية للنشر العلمي, العدد43, 2022.

2- بدر بن أحمد بن علي العمري, استقطاب الموارد البشرية, المجلة العربية للنشر العلمي, 2020.

3- زياد يوسف المعشر, تأثير الاستقطاب والبقاء على الأداء الوظيفي في وظائف الإدارة العليا, مجلة جامعة دمشق, 2004.

4-فالي ياسين, دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية, مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, المجلد 4, 2019.

5-عريقات، وجرادات، والعتيبي، دور تطبيق معايير الاستقطاب والتعيين في تحقيق الميزة التنافسية حالة دراسية بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردنى2010م .

6-عجعج،" محمد هيثم "عبد الرحمن حافظ والشبلي، هيثم حمود .التوجه الإبداعي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في

مجموعة الاتصالات الأردنية .المؤتمر العلمي الدولي المحكم منظمات الأعمال – الفرص والتحديات والتطلعات .عمان، الاردن، جامعة

البلقاء التطبيقية. 2015م .

7- محمد الزعنون, فعالية استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ضوء اتجاهات العاملين في مستشفى العودة بمحافظة شمال غزة, مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث, 2019.

8- محمد عبد العزيز عبد العزيز, قياس أثر سياسات الاستقطاب للمناصب القيادية وأثرها على الأداء الإداري, دراسة ميدانية, مجلة العلوم البيئية, 2019.

9- محمد منصور الزعنون, واقع سياسات الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة, مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الإنسانية, مجلد 16, 2008.

اختبار الأثر والسببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م)

أ. عبد الحليم عبد الحميد عمر والي * أ. هشام علي مفتاح النيفرو **

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م)، باستخدام منهج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وأن الناتج المحلى الإجمالي يميل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل 0.86 %، وأن إشارات معلمات النموذج تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية (النقدية الحديثة)، حيث وجد أن متغير عرض النقود إشارته موجبة وقوية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير كانت ضعيفة، وهذا يرجع إلى عمليات الإصدار النقدي لمعالجة مشكلة السيولة وبدون دراسات اقتصادية مجدية، وانقسام المؤسسة المصرفية مما أدى إلى ضعف أداء السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم، كما بينت نتائج اختبار السببية، أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلى الإجمالي، وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية وبعض نتائج الدراسات السابقة، وتوصي الدراسة بالعمل على إيجاد السياسة النقدية الجيدة، والموضوعة وفق خطط اقتصادية، ويجب العمل على تطوير المنظومة المصرفية على المستوى المؤسسي والمستوى الوظيفي، وتنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وإيجاد مصادر للدخل الغير نفطية لزيادة الإيرادات العامة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة:

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية لارتباطها وتأثرها بالعديد من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية، فهي تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، حيث أدى تطورها عبر الزمن إلى تسهيل عملية المبادلة والإنتاج، فمن غير المتصور استخدام النقود بعيداً عن علاقات المبادلة بين الأفراد والمجتمعات، وبما أن النظرية الاقتصادية الكلية

* محاضر مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: haleemwaly87@gmail.com
** محاضر بكلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: hishamalnefro@gmail.com

تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، بتحليل مختلف العوامل التي تؤثر فيه بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

ومن هنا جاء هذا البحث للتطرق إلى تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية قياس العلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الجدل الاقتصادي القائم حول دور النقود في النشاط الاقتصادي، خاصة دورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية من أهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز هذا الجدل حول مدى تأثير النقود على الناتج الحقيقي، ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في مختلف الاقتصاديات، ولعل هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود المتداولة والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي: **ما هي طبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا؟**

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة التعرف على أهم المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي حول كمية النقود والنشاط الاقتصادي والعلاقة بينهما بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات أمام السياسة النقدية، وذلك من أجل صياغة سياسة نقدية تعمل على تسيير السيولة واستغلالها في آن واحد، بهدف تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

فرضية الدراسة:

يقوم البحث باختيار الفرضيتين التاليتين :

-**فرضية العدم (H0):** يوجد أثر ذو علاقة سببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

-**فرضية البديل (H1):** لا يوجد أثر ذو علاقة سببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

هدف الدراسة:

يهدف البحث من خلال هذا الموضوع إلى :

1. تسليط الضوء على متغيرين في غاية الأهمية في تقييم الاقتصاد الليبي، ألا وهما الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

2. دراســـة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م).

. محاولة معرفة أي المدارس الفكرية يمكن أن ينسب إليها اتجاه العلاقة بين النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

أ- المنهج الوصفي: في هذه المرحلة تم تحديد ووصف مشكلة البحث موضوع البحث حيث يتبين ذلك في الإطار الآتي:

1. التغطية النظرية لمتغيرات موضوع البحث.

2. جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من النشرات والتقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط.

ب- المنهج التحليلي: يتمثل في الدراسة التحليلية للعلاقة بين عرض النقود كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والعوامل المؤثرة في كليهما وذلك من خلال البيانات المتاحة.

ت- المنهج القياسي: حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضوع البحث قياساً باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990-2020م) وباستخدام برنامج Eviews9.

الدراسات السابقة:

1- دراسة خالد بن حمد بن عبد الله القدير بعنوان " العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر – دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية

قد تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية قرانجر، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير، وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود، كما وضح اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس وبناءً على نتيجة اختبار السببية يتضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكينزية التي تعتقد أن الناتج يحدد

كمية النقود(أي أن النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القطري.

2- دراسة عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان بعنوان: "أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس جوان 2009:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري عام 2005م وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي – خلال الفترة 1970م نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والاقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

3- دراسة بن عيسى عمران بعنوان:" دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، (الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام)، للفترة 1970- 2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة، لاستنتاج مدى تأثير كل متغير في الآخر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام واتجاه هذه العلاقة من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية، وليس العكس.

4- دراسة وليد محمد شواقفة، بعنوان: "العلاقة بين الناتج والنقود والأسعار في الأردن"، مقال منشور في مجلة دراسات، العلوم الإدارية، العدد 30.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الناتج المحلي الحقيقي، وذلك من حيث الاتجاه والأسعار، والعلاقة بين كمية النقود بمعناها الواسع وحجم التأثير بين هذه المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي لعرض النقود وباتجاه واحد على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، كما تبين من نتائج تقدير التكامل المشترك إلى أن تغير عرض النقود بنسبة 10% تؤدي إلى تغير نسبته 5 إلى 6 نقاط مئوية في الأمد الطويل، وبالتالي يمكن استهداف مستوى السيولة (عرض النقود بالمعنى الواسع) في الاقتصاد كهدف وسيط لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية طوية الأجل بين عرض النقود والناتج.

5- دراسة نورة بنت عبد الرحمن اليوسف بعنوان: "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مقال منشور في مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 10، العدد 20، جوان(2013).

هدفت من خلال بحثها إلى دراسة اتجاه العلاقة السببية بين كمية النقود وديناميكية النشاط الاقتصادي الكلي مثل إجمالي الناتج المحلي وسعر الفائدة وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية في الفترة من(1970) إلى (2013)، واستخدمت الدراسة منهج الحدود للتكامل المشترك، استناداً لنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، واستخدام سببية قرانجر في نموذج متجه تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كمية النقود والناتج المحلي الحقيقي، واتضح من اختبار اتجاه العلاقة السببية أن الناتج المحلي يسبب في كمية النقود بمنهج قرانجر.

الجانب النظري للدراسة

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي

إن تتبع تطور مفهوم النقود يزودنا بإدراك أعمق لمراحل تطور النظرية النقدية وطرق تحليلها وانعكاس نتائج هذا التطور وعطاءاته على تحديد مكانة النقود في الاقتصاد، فقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليلها لدور النقود في النشاط الاقتصادي، ولا يزال هذا الاختلاف محور جدل إلى يومنا هذا، ويتركز هذا الجدل حول تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وتوسع هذا الجدل بعد نشر كتاب "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود Keynes عام 1936م بين الكينزيين والاقتصاديين التقليديين لغاية الآن، ويمكن القول أن الكينزيين والتقليديين يختلفون اختلافاً جذرياً في نظرهم لدور النقود في النشاط الاقتصادي وبيان طبيعتها"حيادية أم ليست حيادية"، فالفكر التقليدي يقوم على حيادية النقود، أي أن دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يوثر على مستواه، في حين يرى الكينزيون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ناحية أخرى يعتقد النقوديون (المعاصرون) أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي لاستقرار دالة الطلب على النقود التي يعتقدFriedman أنها أكثر الدوال استقراراً. (عطية ،2009).

من هنا كانت الاختلافات بين النظريات الاقتصادية محل تمحيص وتدقيق لكثير من الدراسات لتحديد اتجاه العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في بعض الاقتصاديات.

تحليل العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي في إطار الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي ما زالت تدور حولها النقاشات إلى يومنا هذا، والتي سادت الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين بقيادة كل من ريتشارد Richard وديفيد هيوم David Hume إلى أن حصلت أزمة الكساد العالمي

(1929-1933م) واستمرت آثارها لغاية الحرب العالمية الثانية 1939م تقريباً، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعاً رئيسياً لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة في ظل المذاهب المسماة بأنصار المدرسة النقدية الحديثة (اليوسف، 2014).

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، فقد بحث المفكرين الكلاسيك النشاط الاقتصادي من كل جوانبه وتوغلوا في أدق تفاصيله وكونوا بذلك فكراً اقتصادياً متكاملاً، ولكن ما يعنينا في هذه الدراسة هو بيان موقف كتاب هذه المدرسة من النقود وأثرها في النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (عطية ،2009).

أولاً :أسس ومبادئ النظرية الكلاسيكية

إن فهم الفكر الكلاسيكي يستدعي الرجوع إلى الأسس التي بني عليها هذا الفكر، فالنظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الأفكار والآراء المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر ويمكن طرح بعض أسسها فيما يلي (أدريوش ، 2013):

1- أسس ومبادئ قيام النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لسلوك المتغيرات الاقتصادية على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل في:

أ- الإيمان بالحرية الاقتصادية:

يرى الفكر الكلاسيكي أن امتلاك الفرد لحرية اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل سوف لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي إيمانهم بأن السياسة الاقتصادية محايدة.

ب- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة يجب أن يكون في نطاق ضيق سواءً في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع والقضاء والقيام بالمشروعات ذات النفع العام.

ج- الملكية الخاصة:

إن إيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة له وللمجتمع، وبالتالي فإن الرأسمالية لا ترى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأن هذا التوافق يحدث تلقائياً.

د- مبدأ المنافسة الحرة في أسواق السلع والخدمات:

تعتبر المنافسة الحرة في رأي الفكر الكلاسيكي هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

هـ- قانون السوق:

يرى الكلاسيك أن الحياة الاقتصادية تسير دائما في توازن وإذا حدث اختلال ما لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد، أي أن السوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة أي أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

و- مبدأ الربح:

إن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج في رأي التقليديين وتعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاج ويزيد في إبداع المبدعين وهو أحد أسباب التقدم الاقتصادي.

ز- مبدأ حيادية النقود:

يعتبر الكلاسيك النقود في الحياة الاقتصادية مجرد أداة تبادل فهي إذن ليست إلا عربة لنقل القيم، أوهي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة، والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيطاً لذلك.

ح- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:

تفترض النظرية الكلاسيكية تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا حدث وزادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، فسعر الفائدة في نظر التقليديين هو ثمن استعمال رأس المال.

ط- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل:

يؤمن الكلاسيك بأن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أمراً طبيعياً مبررين ذلك بالاعتماد على قانون" ساي للمنافذ "وأن العرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي يستحيل وجود فائض في الإنتاج، ومن ثم استحالة وجود حالة من البطالة العامة وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، سواءً كانت طبيعية أم بشرية، ومن ثم فإن مستوى الإنتاج يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل.

وفي ظل هذه المبادئ يعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنظام تتمثل في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، كما تستمد النظرية الكلاسيكية أساس تحليلها من أسلوب التوازن الجزئي وليس الكلي.

ثانياً: فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من الفرضيات والمسلمات الأساسية لتدعيم النتيجة القائلة بأن النقود تحكم الأسعار، والتي اعتمدت عليها في بناء معادلة التبادلFisher ومعادلة الأرصدة النقدية والمعروفة بـــ" معادلة كمبريدج"، وتتمثل أهم تلك الفرضيات في (عيسى ، إسماعيل ، 2018).

1- ثبات حجم المعاملات:

يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بواسطة عوامل موضوعية وأنه ليس للنقود تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة فقط والنقود ليس لها تأثير في النشاط الاقتصادي وهو ما عبروا عنه بأن النقود حيادية في النشاط الاقتصادي وهذا التحليل يستند إلى قانون العرض والطلب، وبالتالي فإن حجم المعاملات وفقاً للتحليل الكلاسيكي يعد بمثابة متغير خارجي، فهو ثابت مادام أن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة.

2- ثبات سرعة دوران النقود:

تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير مثل: كثافة السكان، مستوى تقدم الجهاز المصرفي، عادات وتقاليد المجتمع، كل هذه العوامل بطيئة التغير في المدى القصير.

3- ارتباط تغيير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود:

يرى الكلاسيك أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود وهذا ما سيتم إثباته من خلال تحليل المعادلات الرياضية التي تقوم عليها هذه النظرية.

التحليل الكينزي للعلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي

بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل لرأي المدرسة الكلاسيكية حول دور النقود في النشاط الاقتصادي وما تعرضت له هذه النظرية من انتقادات، ظهر ميلاد نظرية جديدة بعد حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929م حيث كانت بداية لنهاية مصداقية النظرية الكلاسيكية بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في كتاب"جون ماينرد كينز" عام 1936م هذا الأخير أعطى تحليل آخر للطلب على النقود معتمداً على مبدأ النقد الفاعل على عكس المبدأ المحايد للنقد عند الكلاسيك فقد بحث"كينز" في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلاً من اقتصار مجال بحث النظرية الكلاسيكية على تفسير قيمة النقود للعوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار، والتي هي حسب" كينز" مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني

وبالتالي مستوى الطلب الفعال الذي يعتبر جزءاً من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن (السواعي، 2011).

أولاً: المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

تقوم النظرية الكينزية على مجموعة من المبادئ الأساسية التالية (مصطفى، حسن، 2000) :

1- الاهتمام بالطلب الفعال كمحدد للدخل الوطني والإنتاج والتشغيل، ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كافٍ لشراء كل الإنتاج.

2-عدم استقرار الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الاستثمار، و يتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار أو المعدل المتوقع للعائد.

3-عدم مرونة الأجور والأسعار، فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة.

4- سياسات مالية ونقدية نشطة، حيث دعت أفكار "كينز" إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً : فرضيات التحليل الكينزي

قام التحليل **الكينزي** على فرضيات تختلف تماماً عن الفرضيات التي قام عليها التحليل التقليدي ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية (الناقة ، 1998):

1- رفض" قانون ساي للأسواق"، وذلك بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عنها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكينزية تقول بأن ادخاراً أكثر يعني استهلاكاً أقل، وبالتالي طلباً أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة.

2- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.

3- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية، أي أن مقدار النقود المعروضة تفرض على المتعاملين الاقتصاديين بطريقة خارجية من طرف السلطات النقدية (متغير مستقل).

4- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات، أي يجب على الدولة في بداية مرحلة الانكماش الاقتصادي أن تتدخل في السوق، وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك، ولو كان ذلك عن طريق الاستدانة وزيادة الإنفاق، فإما أن تقدم الدولة أموالاً للمواطنين

مباشـرة بتخفيض الضـرائب مثلاً، إلا أن هذا الإجراء قد لا يسـتمر طويلاً إذا عمد الناس إلى الاستمرار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان، وإما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وهو أكثر فعالية نظراً لما يوفره هذا الإنفاق من منصـب شـغل، وبالتالي يزداد الطلب على السـلع الاستهلاكية، وهو ما يؤثر على عجلة النمو الاقتصادي.

5- عدم الإيمان بوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل، وذلك أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن في الناتج رغم وجود بطالة شديدة أو تضخم شديد، وحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي، إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق، لذلك فإن المستوى المتحقق من الدخل ليس هو مستوى التوظيف الكامل بشكل مستمر.

6- يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة، فسعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو الدخل الذي يتوقعه رجال الأعمال، ففي حالات الركود وتشـاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسـعار الفائدة منخفضـة، ولكن هذا الانخفاض لا يشـجع رجال الأعمال على زيادة اسـتثماراتهم، إضـافة إلى أن سـعر الفائدة هو ظاهرة نقدية، ويتحدد مسـتواه في السـوق النقدية بتقاطع منحنى العرض والطلب عليه.

7- يرى أنه من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني(الحقيقي) في الاقتصاد.

ثالثاً : النظرية الحديثة للعلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي

التغيرات التي أحدثها التحليل الكينزي لطبيعة النقود في الاقتصـاد والذي ربط التغير في كمية النقود بالتغير في معدل الفائدة، قللت من أهمية التحليل الكلاسيكي لطبيعة النقود في الاقتصاد والذي ربط التغير في المسـتوى العام للأسـعار بالتغير في كمية النقود، ونتيجة لذلك أجريت عدة دراسات بعد (كينز) تستهدف إحياء النظرية الكمية في النقود، ومن أهمها دراسة "فريدمان" الذي تابع تحليل"كينز" في الطلب على النقد من النقطة التي توصـل إليها هذا الأخير، مسـتفيداً من وسـائل التحليل النيوكلاسيكية، وموسعاً لدائرة الخيار التي كانت مقتصرة على الأصول النقدية والمالية فقط، إلى خيار أوسـع يشـمل جميع الأصـول بما فيها الأصـول الحقيقية التي تدخل في تركيب الثروة (الهيتي، أيوب، 2012).

أولاً : مبادئ النظرية الحديثة في الطلب على النقود:

طور" فريدمان" نظريته بحيث أدمج النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، فهي أكثر ملائمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي وبالتالي وضع مبادئ للسياسة الاقتصادية مستنداً في تحليله للطلب على النقود على المبادئ التالية (عيسى، وإسماعيل، 2018):

1- اعتبر فريدمان أن النظرية الكمية الجديدة هي نظرية للطلب على النقد، وليست نظرية للإنتاج أو الدخل النقدي أو مستوى الأسعار.

2- تصدق هذه النظرية على العائلات أي الحاصلين النهائيين على الثروة، فبالنسبة لها يعتبر النقد نوعاً من الأصول، أي شكلاً من الأشكال التي يمكن الاحتفاظ بواسطتها على الثروة، وبالنسبة للمشروعات النهائية التي تعتبر النقد سلعة أو خدمة رأسمالية تمزج بخدمات منتجات أخرى للحصول على المنتوج النهائي.

3- يشبه الطلب على النقد الطلب على السلع الدائمة المبني على أساس تدفق الخدمة، فخدمة النقد تتمثل في كونه مصدراً لقوة شرائية سهلة المنال.

4- حاول فريدمان بناء نموذج كلي للطلب على النقد بدلاً من دالة تجميعية مثل ما هو عند كينز.

5- شبه فريدمان الطلب على النقد كالطلب على أي خدمة استهلاكية.

مما سبق نستنتج أن فريدمان كان هدفه الأساسي هو البحث في المتغيرات التي تحدد دالة الطلب على النقد، أي تحديد مواصفات دالة الطلب على النقد، وهو ما سنتعرض له بشيء من التفصيل في النقطة الموالية.

ثانياً: فرضيات تحليل النظرية الحديثة في عرض النقود (ميلتون فريدمان):

يتساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد ولتحليل هذه الأسباب فإنه يفترض ما يلي (جون ماينرد كينز،1991) :

- النقود أصل من الأصول، وبالتالي فهي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الأصول الأخرى.
- أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب، بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه.
- أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست أرصدة اسمية.
- الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل تقلباً في المدى الطويل، وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري.
- أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالاً متعددة بالإضافة للنقود، قسمها إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي: الأسهم، السندات، السلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود، وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود.

وخلاصة القول أن تحليل فريدمان توصل إلى نتيجة مهمة وهي أنه عند زيادة كمية النقود لدى الأفراد فإنهم يتوجهون إلى استبدالها بأصول مالية أو مادية أقل سيولة تدر عائداً أعلى من العائد المتوقع من النقود، وبالتالي يزداد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية ومن ثم استنتج فريدمان بأن التغير في الإنفاق الكلي يرتبط مباشرة بالتغير في كمية النقود، وخلص

أيضاً إلى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي فإن المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، كما أنه يرى أن معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع تغير سرعة دوران النقود يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي و المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلابد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي.

الجانب العملي للدراسة

قياس وتحليل النموذج القياسي

قياس الأثر وتحليل السببية بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (1990 – 2020)

أولا– توصيف النموذج :

تشير الدراسات النظرية والعملية في الأدب الاقتصادي المتعلقة بتحليل العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي، إلى أن أهم مكونات النموذج هو المتغير التابع ويتمثل في الناتج المحلى الإجمالي، والمتغير المستقل ويمثله عرض النقود :

$$\mathrm{GDP} = a + b(MS) + U \dots\dots\dots (1)$$

المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي GDP) وتم احتسابه خلال الفترة (t) (1990 – 2020م) بملايين الدينارات والأسعار الثابتة (100=2003)، بناءً على البيانات المنشورة في المصادر الرسمية (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لأعداد مختلفة وبيانات البنك الدولي).

والمتغير المستقل (عرض النقود MS) بالمعنى الواسع خلال الفترة (t) (1990 – 2020م) مقوماً بملايين الدينارات، بناءً على البيانات المنشورة في المصادر الرسمية (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لأعداد مختلفة) .

1–التوقعات القبلية:

بناءً على ما قدمته المدارس الاقتصادية (الكينزية والنقدية) لطبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي، وهى أن السياسة النقدية لها تأثير قصير الأجل وطويل الأجل على النشاط الاقتصادي، أي أن المدرسة الكينزية رأت أن الناتج القومي الحقيقي في الأجل القصير يتحدد عن طريق عرض النقود، فبزيادة كمية النقود يزداد الناتج مادام هناك بعض الطاقات الإنتاجية المتعطلة والتي لم تصل إلى مستوى التوظف الكامل، أما في الأجل الطويل فإن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى التضخم، حيث أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره نظراً لوصول الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل.

أما المدرســـة النقدية رأت أن زيادة عرض النقود بمعدل ثابت تؤدي إلى تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصـــير وزيادة التضـــخم، أما في الأجل الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على عوامل أخرى مثل القوى السكانية، والموارد الاقتصادية والمستوى التكنولوجي، (أبو حبيل، 1996، 549-554) وعلى ما تقدم من المتوقع أن تكون العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي طردية في الأجل القصير، وليس لها تأثير في الأجل الطويل:

$$a\,,b>0$$

2- طريقة تحليل وتقدير نموذج الدراسة: للوصـول إلى صـيغة مناسـبة تعبر عن قوة ونوع العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم فحص متغيرات الدالة وبيان شكل انتشارها، لذلك تبين أن الصيغة المناسبة لبيانات النموذج تكون في الصـــيغة اللوغاريتمية، والتي تتميز بإعطاء تقديرات مباشـــرة لمرونة الدالة المختلفة، ويقلل من وجود مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي.

وتم إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد رتبة تكاملها، حيث استخدم اختبار ديكي - فولر الموسـع ADF وفليب بيرون PP ومن خلال الجدول رقم (1) تبين أن متغير لوغاريتم الناتج المحلى الإجمالي GDP كان مستقراً عند المستوى، أما متغير لوغاريتم عرض النقود MS كان مســـتقراً عند الفرق الأول، ومن خلال هذا فإن الطريقة المناســـبة لتحليل وتقدير نموذج الدراسـة هو منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ووفقاً لهذا المنهج يمكن تطبيقه على النموذج بغض النظر عن خصـائص السـلاسـل الزمنية فيما إذا كانت مستقرة عند مستواها أو عند الفرق الأول أو خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن المتغير التابع مستقر عند المستوى، وأن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

ثانياً - قياس العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الاجمالي باستخدام منهج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

-**الخطوات** : (إسماعيل ، 2018 ، 252- 257)(السواعى، 2011، 156-157)

1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من خلال النظر إلى نتائج الجدول رقم (1)، تشير نتائج اختباري ديكي - فولر الموسعADF وفليب بيرونPP وعند إدراج الحد الثابت والاتجاه العام وبمقارنة قيمة t المحســـوبة مع القيم الحرجة، يتبين أن متغير الناتج المحلى الإجماليLOGGDP مستقر في المستوى ومتكامل من الرتبة (I0) وعرض النقود LOGMS مستقر في الفرق الأول ومتكامل من الرتبة (I1) .

جدول رقم (1)

اختبار جذر الوحدة لعرض النقود والناتج المحلى الإجمالي (اختبار ديكي - فولر الموسع ADFوفليب بيرون PP)

المتغيرات	ADF اختبار	PPاختبار	النتيجة

	الاختبار في الفرق الأول	الاختبار عند المستوى	الاختبار في الفرق الأول	الاختبار عند المستوى	
I (0)	-	-3.06*	-	-3.007*	LNGDP
I (1)	-3.50*	0.339	-3.44*	-0.07	LNMS

المصدر :وفقاً لمخرجات برنامج Eviews 9.

2 – تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة قصيرة الأجل (ARDL)

تشير معلمات الأجل القصير بالنسبة إلى أهمية تأثير إبطاءات المتغير التابع والمتغير المستقل، فنجد تأثير معلمات الناتج المحلى الإجمالي لأربع سنوات سابقة على نفسه للسنة الحالية، وتأثير متغير عرض النقود مبطئ لسنة على الناتج المحلى الإجمالي.

تبين الاختبارات القياسية والإحصائية لسلامة النموذج من المشاكل، حيث أظهر اختبار المعنوية الكلية للنموذج اختبار F أنه معنوي، مما يدل على حسن توصيف النموذج المقدر رياضياً ويعتمد عليه في عملية التنبؤ.

ويشير اختبار القدرة التفسيرية (معامل التحديد R^2) ومعامل التحديد المعدل أن ما نسبته 57% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى عرض النقود، وباقي النسبة المأوية تعود إلى متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج، وتعتبر نسبة التفسير جيدة.

جدول رقم (2)

نتائج معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة قصيرة الأجل

(نموذج الأجل القصير)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGGDP(-1)	0.487672	0.173595	2.809255	0.0108
LOGGDP(-2)	0.046493	0.196841	0.236196	0.8157
LOGGDP(-3)	0.283146	0.220696	1.28297	0.2142
LOGGDP(-4)	-0.68627	0.227475	-3.01691	0.0068
DLOGMS	-0.42746	0.648112	-0.65955	0.5171
DLOGMS(-1)	1.98442	0.651969	3.043735	0.0064
C	8.867977	2.510703	3.532069	0.0021

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9.

3-اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود Bound Test:

الجدول رقم (3) يوضـــح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي، حيث أن قيمة F المحســوبة كانت 6.22 وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة 5.77 عند مستوى معنوية 2.5%، لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بمعنى وجود علاقة تكامل مشـــترك طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالي وعرض النقود.

جدول رقم (3)

نتائج علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود Bounds Test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.22	1
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل وفق طريقة (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل(علاقة تكامل مشـــترك) بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، تأتي خطوة تحديد العلاقة قصـيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ويتم ذلك بتقدير نموذج تصـــحيح الخطأ، حيث يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصـــحيح الخطأ CointEq(-1) في تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

جدول رقم (4)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالي وعرض النقود

Cointegrating Form نموذج الأجل القصير)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDP(-1))	0.356631	0.245116	1.454949	0.1612
D(LOGGDP(-2))	0.403125	0.225148	1.79049	0.0885
D(LOGGDP(-3))	0.686271	0.227475	3.016908	0.0068

D(DLOGMS)	−0.42746	0.648112	−0.65955	0.5171
CointEq(−1)	−0.86896	0.246334	−3.52756	0.0021
(Long Run Coefficients نموذج الاجل الطويل)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGMS	1.791748	0.728787	2.458534	0.0232
C	10.20528	0.098869	103.2199	0.000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 9.

والجدول رقم (4) يبين أن معلمة تصحيح الخطأ CointEq(−1) سجلت إشارة سالبة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي، وتشـــير قيمة معامل حد تصـحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلى الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسـبة من اختلال التوازن في الفترة (t_{-1}) تعادل حوالي 0.86 %، أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصـــادي خلال المدى القصـير في الفترة (t_{-1}) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصـحيح ما يعادل 0.86% من هذا الاختلال في الفترة (t)،

أي أن فترة التعديل (1÷0.86=1.1) تســتغرق حوالي ســنة وشــهر، باتجاه قيمة الناتج المحلى الإجمالي التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في عرض النقود .

ونجد أن العلاقة في الأجل القصـير بينت أثر متغير الناتج المحلى الإجمالي مبطئ لثلاثة سـنوات، على الناتج للســـنة الحالية وبعلاقة طردية، وكانت معنوية للإبطاء الثاني والثالث مما يدل على أثر زيادة الناتج على نفسه في الأجل القصير.

وكانت العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي في الأجل القصير سالبة، بعكس النظريات الاقتصادية، بسبب سوء استخدام أدوات السياسة النقدية، وكذلك الزيادات المتتالية في عرض النقود، وبدون دراسـات اقتصـادية مجدية، وانقسـام المؤسـسـة المصـرفية وما نتج عنها من عمليات إصـدار نقدي، نتج عنه ارتفاع في مســتويات التضــخم غير مســبوقة، الأمر الذي يرجع إلى تحركات الفترة القصـيرة التي تسـتغرقها السـياسـة النقدية للتأثير على الناتج المحلى الإجمالي، وهذا ما أشـارت إليه النظريات الاقتصادية.

أما العلاقة طويلة الأجل فنجد أنها بلغت حوالي (1.79) موجبة ومعنوية، مما يدل على أن لعرض النقود تأثيراً في الأمد البعيد، الأمر الذي يرجع إلى تحركات مجموع الفترات القصـيرة التي تسـتغرقها السياسة النقدية للتأثير على الناتج المحلى الإجمالي، وهذا ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية.

اذاً من خلال هذا التحليل القياســي للأجل الطويل والقصــير نثبت صــحة فرضــية الدراســة، أي أن العلاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي.

5- اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس تباين لبواقي النموذج القياسي:

يوضـح الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي أن القيمة الاحتمالية تسـاوي 0.12 وهي أكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

كما بينت نتيجة اختبار (ARCH) مشـكلة عدم تجانس تباين الأخطاء أن القيمة الاحتمالية تسـاوى 0.80 وهي أكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضـي بعدم وجود مشكلة تجانس التباين، ويشـير اختبار Jargue Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء أن القيمة الاحتمالية 0.33 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5)

اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للبواقي

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jargue Bera)	2.19	0.33
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	2.51	0.12
ARCH Test	0.06	0.80

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

7-نتائج اختبار استقرارية المعلمات للنموذج المقدر:

ومن الرسم البياني في الشكل رقم (1) يتضح أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مسـتوى معنوية 5%، وهذا يدل على اسـتقرارية المعلمات المقدرة ولا يوجد أي تغيرات هيكلية فيها، ويشـير اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي إلى انحراف القيم خلال فترة معينة ثم ترجع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (1)

اختبار استقرارية المعلمات للنموذج

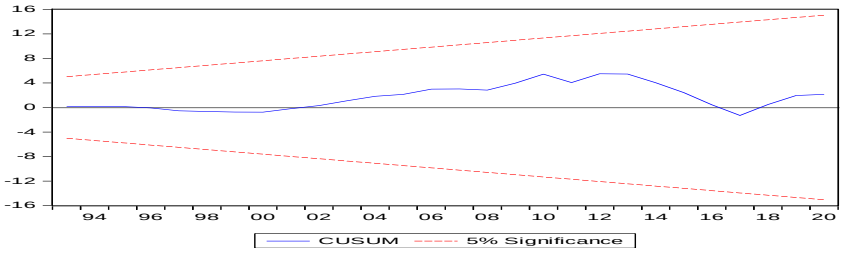

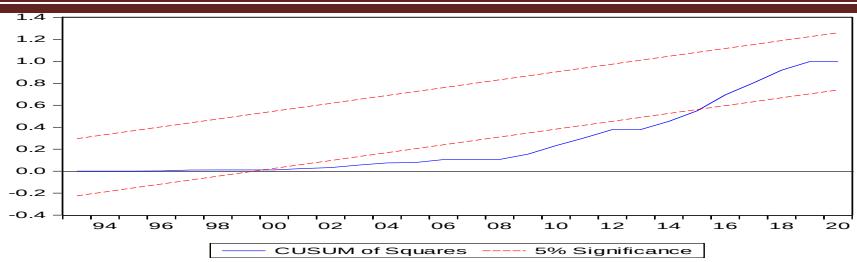

ثالثا-اختبار السببية Granger causality test:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة تبادلية بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي أم لا (عطية، 2009 878-880)، وبعد إجراء الاختبار في البرنامج الإحصـــائي (EViews9) حيث يعطينا نتائج مباشــرة لقيمة F المحســوبة، ومقارنتها مع F الجدولية وذلك كما في الجدول رقم (6)، فإذا كانت F المحسـوبة أكبر من القيم الجدولية فان ذلك يؤدي إلى رفض فرضـية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية، والعكس بالعكس، ويتم الكشف عن F الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

بعد مقارنة القيم عند فجوة زمنية واحدة لاتجاه العلاقة من عرض النقود إلى الناتج المحلى الإجمالي وبالعكس، تبين أن F المحســوبة أصـــغر من القيم الجدولية وتكون قيمة P-value أكبر من 5% وبذلك لا توجد علاقة سـببية بينهما، أي أن عرض النقود لا يسـبب الناتج المحلى الإجمالي، والناتج المحلى الإجمالي لا يسبب عرض النقود في الأجل الطويل.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار السببية للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي

Lags: 1		المتغيرات
Prob.	F-Statistic	
0.06	3.83	logms→ loggdp
190.	1.73	loggdp → logms

المصدر :مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال نتيجة الاختبار تبين أن عرض النقود لا يســبب الناتج المحلى الإجمالي، والذي يعود إلى أن الســياســة النقدية المتبعة خلال فترة الدراســة لا تتوافق مع ما جاءت به النظريات الاقتصــادية، والمطبقة في اقتصــاديات الدول المتقدمة، والتي تنص على أن معدلات عرض النقود يجب أن تكون متوافقة مع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي، ولذلك نجد أن الناتج المحلى الإجمالي يعتمد على القطاع النفطي، وأن معدلاته تتغير بتغير أسعار النفط الخام العالمية.

أما بالنسبة إلى تفسير أن الناتج المحلى الإجمالي لا يسبب في عرض النقود، حيث نجد أن تغيرات عرض النقود لا تعود إلى اتباع سياسة نقدية، بل كانت ترجع إلى عوامل أخرى، ومن خلال تتبع الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة يمكن إرجاع تلك التغيرات إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وانقسام المؤسسة المصرفية وعمليات الإصدار النقدي المفرطة.

النتائج والتوصيات

1:- نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الجانب النظري:

من خلال الجانب النظري للدراسة تم استعراض أهم الآراء التي قدمتها المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية والكينزية والنقدية) لطبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي، وتوصلت إلى الآتي:

أ_المدرسة الكلاسيكية رأت أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بواسطة عوامل موضوعية وأنه ليس للنقود تأثيراً في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة فقط والنقود تكون حيادية في النشاط الاقتصادي.

ب_المدرسة الكينزية توصلت إلى أن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية، أي أن مقدار النقود المعروضة تفرض على المتعاملين الاقتصاديين بطريقة خارجية من طرف السلطات النقدية وأن سعر الفائدة هي الأداة التي يمكن أن تجعل من النقود تؤثر في الناتج القومي الحقيقي فبزيادة عرض النقود يزداد الناتج مادام هناك بعض الطاقات الإنتاجية المتعطلة والتي لم تصل إلى مستوى التوظف الكامل.

ج _المدرسة النقدية بينت أن معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع تغير سرعة دوران النقود يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وعلى المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلابد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: نتائج الجانب القياسي:

بناءً على تحليل العلاقة واختبار الســـببية بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي في الفترة (1990-2020م) ، يمكن استنباط النتائج التالية:

1- أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر الموسع ADF وفليب بيرون PP) أن السلاسل الزمنية للناتج المحلى الإجمالي وعرض النقود في صيغتها اللوغاريتمية متكاملة من الرتبة (I0) و(I1)، الأمر الذي أمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتبين عن وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلى الإجمالي وعرض النقود، مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى البعيد.

2- بينت نتائج التقدير عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وأن الناتج المحلى الإجمالي يميل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل 0.86% أي أن قيمة الناتج المحلى الإجمالي تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة باتجاه قيمتها التوازنية، وأن فترة التعديل تستغرق حوالي سنة وشهر باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغير المستقل.

3- من خلال التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير ومن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، والذي بين أن إشارات معلمات النموذج تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية (النقدية الحديثة)، حيث وجد أن متغير عرض النقود إشارته موجبة وقوية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير كانت ضعيفة، وهذا يرجع إلى عمليات الإصدار النقدي لمعالجة مشكلة السيولة وبدون دراسات اقتصادية مجدية، وانقسام المؤسسة المصرفية مما أدى الى ضعف أداء السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم.

4- بينت نتائج اختبار السببية للعلاقة بين الناتج المحلى الإجمالي وعرض النقود، أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلى الإجمالي، والذي يعود إلى ضعف أداء السياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة، أي أنها لا تتوافق مع ما جاءت به النظريات الاقتصادية، والتي تنص على أن معدلات عرض النقود يجب أن تكون متوافقة مع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي.

وكذلك بين الاختبار أن الناتج المحلى الإجمالي لا يسبب في عرض النقود، بسبب أن تغيرات عرض النقود لا تعود إلى اتباع سياسة نقدية، بل كان يرجع إلى عوامل أخرى، ومن خلال تتبع الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة يمكن إرجاع ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وانقسام المؤسسة المصرفية وعمليات الإصدار النقدي المفرطة.

5- في التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير تم إثبات صحة الفرضية البديلة للدراسة التي تنص على وجود علاقة طردية بين عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الليبي، كما أن نتائج

اختبار السببية أثبتت قبول الفرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة سببية متبادلة بين عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

2 :- التوصيات :

من خلال تحليل نتائج أثر عرض النقود علي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2020م، تم وضع التوصيات الآتية:

1. العمل على إيجاد السياسة النقدية الجيدة، والموضوعة وفق خطط، من خلال الموائمة بين ما يطرح من نقود في الاقتصاد الليبي وما يحتاجه الاقتصاد من المعروض النقدي، بغية الحد من المستويات المرتفعة للتضخم، والتي لها آثار سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. يجب العمل على تنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وإيجاد مصادر للدخل الغير نفطية لزيادة الإيرادات العامة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في النشاط الاقتصادي.

3. تطوير المنظومة المصرفية على المستوى المؤسسي والمستوى الوظيفي، لضمان مواكبة حركة النشاط الاقتصادي، مما ينعكس على تطوير ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

4. العمل على تفعيل السياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية من قبل متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال التجاذبات السياسية، لمواجهة الاختلالات الهيكلية جراء الصدمات النفطية في الأسواق الدولية، والأحداث السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، والتي من خلال تلك السياسات يمكن تحقيق نمو واستقرار متوازن للعرض النقدي والنشاط الاقتصادي.

5. من منطلق أن للاقتصاد الليبي مصدر رئيسي ووحيد للنقد الأجنبي هو القطاع النفطي، لذلك يجب تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، لتحفيز بقية القطاعات الاقتصادية وجعلها أكثر إنتاجية، مما تساهم في الحد من الواردات الأجنبية وبالتالي توفير النقد الأجنبي.

قائمة المراجع

1- عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 3 2009.

2- سعد عيسى و عطية إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 3-ع-43-2018.

3-خالد محمد السواعى، أساسيات القياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، اربد الأردن، 2011.

4-عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيل، التحليل الاقتصادي الكلى، دار قتيبة للطباعة، ط 1، 1996.

5- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مصر :مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.

6- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1998 .

7- سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1988.

8- أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد8، 2012.

9- جون ماينرد كينر، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، الجزائر: موفم للنشر، 1991.

10- نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 20، المجلد، 10، 2014.

11- دحماني محمد أدريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

السياسة الامريكية اتجاه السلاح النووي الهندي

بعد احداث 11 سبتمبر

*د.ناصر عبدالله عون **د.خالد سعد كريم

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدي تأثير حجم التضخم في ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة، بل قد يؤدي لسباق نووي في جنوب وشرق آسيا، لأن مجرد قيام الولايات المتحدة ومجموعة الموردين بخرق التزامات سابقة، سيجعل نفس الموردين يقومون بالأمر ذاته، خاصة الصين مع باكستان وكوريا الشمالية، وبالتالي فإن الاتفاق يعد بداية لحدوث مزيد من الانتهاكات لنظام منع الانتشار النووي العالمي بعد أن تم اعتراف من يقودون هذا النظام بدولة نووية لم توقع على معاهدة منع الانتشار .

المقدمة:

تعتبر الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، حيث يقترب عدد سكانها من حوالي مليار ومائتي مليون نسمة، كما أنها تعتبر سابع دولة على مستوي العالم من حيث المساحة، وبذلك فهي قوة إقليمية آسيوية لا يستهان بها، وحتى تكتمل للهند عناصر القوة فقد اتجهت إلى بناء برنامج نووي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، وبالتعاون مع بعض القوى النووية الأخرى .

والهند بموقعها الجغرافي تعيش وسط غابة من القوى النووية، فجوارها عدوها التقليدي الصين من الشمال الشرقي، ومن الشمال الغربي عدو آخر وهو باكستان، وقد ارتبط البرنامج النووي الهندي في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور القوة النووية الصينية، ثم ارتبط أيضا بالتنافس التقليدي مع البرنامج النووي الباكستاني.

مشكلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع قضية الانتشار النووي الهندي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/جامعة المرقب، إيميل:kosioun2014@gmail.com
** أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/جامعة المرقب، kskrayem@elmergib.edu.ly

تساؤلات الدراسة :

تحت مشكلة الدراسة تندرج جملة من الأسئلة البحثية التي حاول الباحث الإجابة عنها ضمن محاور الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

* ما أثر أحداث 11 سبتمبر على تغير السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي في منطقة جنوب أسيا، وبالتحديد في الهند؟

*لماذا تمنع الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران من امتلاك السلاح النووي، في حين تسمح به لإسرائيل وعقدت اتفاق أخر مع الهند بامتلاكه؟

*ما هي طبيعة القضايا الرئيسة والأهداف المحورية للسياسة الأمريكية إزاء السلاح النووي الهندي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تستمد أهميتها في تعميق المعرفة بكونها تتناول دور السياسات الأمريكية تجاه قضية الانتشار النووي الهندي، والتي اعتمدتها الإدارات الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية والتي تسعى لتقديم استنتاجات مهمة قد يستخدمها باحثون في دراسة نماذج أخرى مثل كوريا الشمالية وإيران وباكستان وإسرائيل، وتعود الأهمية العلمية أيضا لهذه الدراسة في أن قضية انتشار السلاح النووي أصبحت هي الشغل الشاغل في ملفات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، وسيتم التركيز على تلاعب هذه الإدارة بقواعد القانون الدولي في علاقتها مع الملف النووي الهندي، فتارة تؤكد على ضرورة التزام الدول ببنود معاهدة منع انتشار السلاح النووي وتارة أخرى تبرم معاهدات وتساعد دول على اختراق هذه البنود .

أهدف الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية من بينها:
2. كشف الدوافع الحقيقية التي تسعي إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة جنوب آسيا.
3. بيان طبيعة البرنامج النووي الهندي من حيث نشأته وتطوره وأهدافه ومكوناته، وما يمكن أن يترتب على هذا البرنامج من تداعيات إقليمية ودولية .
4. الوقوف على أهداف السياسات الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، وما اعتمدت عليه من وسائل وآليات لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ .

5. معرفة المصالح التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية لتحقيقها من خلال إثارة قضايا الانتشار النووي في جنوب أسيا، فهي أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية تكمن في عدم السماح بقيام تكتل معاد لها بالمنطقة .

منهجية الدراسة:

أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل الاحداث ذات العلاقة لبرنامج النووي الهندي ومدى تأثير السياسة الامريكية عليه.

المحور: الأول

أولا: نشأة البرنامج النووي الهندي

حتى أواخر الستينيات، لم تكن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لأية دولة تمتلك قدرات عسكرية نووية في أن تتخذ قرارا بإجراء اختبار نووي، فلم يكن النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية قد تطور، ولم تكن معاهدة منع الانتشار النووي قد دخلت حيز التطبيق، وكان على الدول "النووية" أن تراعي فقط بعض القيود الخاصة بالمعاهدات الموقعة لعدم إجراء التجارب في بيئات معينة كالجو والبحر والفضاء الخارجي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد رتبت معاهدة منع الانتشار النووي وضعاً جامداً للخريطة النووية الدولية، بحيث أصبح اتخاذ قرار دخول النادي النووي المغلق من باب التجارب النووية يمكن أن يواجه بعقوبات دبلوماسية واقتصادية تفرض من جانب بعض الدول، أو بشكل جماعي، وتصاعدت أهمية التداعيات المحتملة المضادة للتجارب بعد نهاية الحرب الباردة، بفعل التحسب لرد الفعل الأمريكي تحديدا. لذا كانت هناك تساؤلات مختلفة حول الحسابات الخاصة بالهند ثم باكستان في اتخاذهما قرار إجراء تجارب نووية. ووفقا للتقديرات الخاصة بردود الأفعال اللاحقة، فإن العقوبات لم تكن "هائلة" بالصورة التي يمكن أن تردع الدول النووية عن المضي في هذا الاتجاه.

1- البرنامج النووي الهندي :

عند تقييم القوة النووية للهند فإننا نجد أنها قد استندت إلى بعض العناصر الأساسية التي مكنتها من الوصول إلى تلك القوة، ولعل من أهمها (ممدوح,1998)

أ- البنية الأساسية وتشمل :

1- قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

2- إنشاء مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

3- بناء المفاعلات النووية.

ب-تدبير الخامات النووية اللازمة.

ج-القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي.

في هذا الإطار، بدأ عمل الهنود على التقنية النووية قبل الاستقلال عن المملكة المتحدة، وتحديدا عام 1947، وفي عام 1948 صدر قانون الطاقة الذرية الهندي، وأنشئت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء، وفي عام 1949 أقامت وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم. وفي عام 1951 وقعّت الهند مع فرنسا اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود وتبادل الزيارات (شحاتة , 1998) وبناءً على ذلك أنشأ نهرو الرئيس الهندي في عام 1954 وزارة الطاقة الذرية في دلهي، في حين بقيت لجنة الطاقة الذرية تعمل بشكل منفصل في بومباي لتكون مؤسسة احترافية خاصة فقط بالتجارب العلمية وغير خاضعة لأي وزارة حكومية بشكل مباشر، وذلك وفق اقتراح بهابها الذي انتخب في العام التالي رئيساً للجنة الاستشارية العلمية بالأمم المتحدة (وهي كيان به ممثلون من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والهند، والبرازيل، وكندا)، وتمكن بهابها من إقناع المملكة المتحدة وكندا بتحويل التكنولوجيا النووية المدنية في إطار خطة كولومبو(رئيس فريق التصميم النووي الكندي) الذي كانت تربطه علاقة صداقة ببهابها (Raia، 2000) وفي عام 1955 وقع نهرو اتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة الذرية مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث حصلت الهند في عام 1956 على مفاعل أسبرا بقوة واحد ميجاواط من المملكة المتحدة، ليكون هذا أول مفاعل لإنتاج اليورانيوم ليس في الهند فقط بل في القارة الآسيوية كلها، وبدأ تشغيله في ترومباي في ديسمبر 1958، وبعد ثلاثة أشهر تم إنتاج أول كمية من اليورانيوم عالي التخصيب، ووقعت الهند كذلك اتفاقاً مع كندا في أبريل 1956 لإنشاء مفاعل سيروس بقوة 40 ميجاواط لتطوير قدرتها النووية للأغراض السلمية، ودخل المفاعل حيز العمل في عام 1960، بعدما أمدته واشنطن بنحو 20 طناً من الماء الثقيل، وأصبح يعرف بالمفاعل الهندي-الكندي-الأمريكي؛ وبهذا أتمت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي أيضاً (جمال , 2002) بعد ذلك قام الأمريكيون بتزويد الهند بمفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور وقدرة هذين المفاعلين تصل إلى (200) ميجاواط من الكهرباء، مع توفير إمدادات مستمرة لوقود اليورانيوم منخفض الإشعاع، كما وفّرت منح تدريبية لأكثر من(1300) عالم وفني هندي، في عام 1962م تلقت الهند هزيمة في حربها مع الصين، و بعدها

بعامين في أكتوبر 1964م قامت الصين بأول تجربة نووية. صرّح على أثرها بهابها في لندن عندما سمع بتجربة الصين أن باستطاعة العلماء الهنود إنتاج قنبلة نووية في غضون 18 شهراً، وأُعطي بهابها الضوء الأخضر من قِبل رئيس الوزراء الهندي آنذاك (لالا باهادرورشاشري) لتطوير متفجر نووي سلمي، ولكن تقدير بهابها كان غير واقعي فقد مات دون تحقيق حلمه، إلى أن جاءت أنديرا غاندي وتم القيام بالتفجير الأول في مايو عام 1974م حيث تم إجراء اختبار سلمي لقنبلة مصنوعة من البلوتونيوم قدرت قوتها ب 15 كيلو طن من المادة الشديدة الانفجار في صحراء راجستان وقد أرسل الفرنسيون برقية تهنئة تبعها اقتراح بأن تقوم فرنسا بمساعدة الهنود في بناء أول مفاعل توليد سريع، الذي سيزيد بصورة كبيرة إمدادات الهند من البلوتونيوم، وعلى أثر هذا التفجير أوقفت كندا تعاونها النووي مع الهند، كما أوقفت الولايات المتحدة إمداد الهند بالوقود النووي.

وقد سار الهنود باندفاع قدماً في عملية البناء النووي على مدى السنوات التي عقبت التفجير الأول، ففي مايو 1984 أعلن العلماء الهنود أنهم نجحوا في بناء مفاعل استخدمت فيه مواد مصنعة يدوياً بمعالجتها بثوريوم رملي (السيد و 2012) . كما أن الدبلوماسية الهندية البرجماتية ووضع الهند كدولة كبيرة بالنسبة للعالم الغربي يمكن أن تعمل توازن مع الصين، جعل الغرب يغض الطرف عن البرنامج النووي الهندي، بل ساهم في دعمه وتطويره، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995م قد أمدت الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية. وفي الفترة ما بين 1994- 1996م، تم تدريب أكثر من (814) عالماً هندياً في ثلاث من المختبرات الوطنية الأمريكية (لوس الاموس، ولاورونسليفرمور ،وساندیا).

بعد استلام حزب بهاراتياجاناتا الهندوسي المتطرف الحكم في 16 مارس 1998م، دخلت الهند مرحلة جديدة، حيث أعلن زعماء هذا الحزب برنامجهم في إدخال الأسلحة النووية في الترسانة العسكرية الهندية، وفي11مايو قامت الهند بخمس تجارب تفجير قنابل نووية في ميدان (بوكران) بولاية راجستان(أربع منها انصهاريه، والخامسة حرارية)، وبالنظر إلى أن نيودلهي قامت بذلك مدفوعة بالوضع الداخلي وتدهور العلاقات مع باكستان، نجم عن ذلك توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع المجتمع الدولي، للحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن الهند أكدت على أنها ملتزمة بإبقاء برنامجها النووي في حالة دفاعية فقط .

2- وسائل توصيل الرؤوس النووية :

أما فيما يخص برنامج الصواريخ، ومن أجل نقل السلاح النووي أو الرأس النووي كان لابد أن يوازي جهد إنتاج القنبلة النووية جهد آخر في إنتاج الصواريخ القادرة على نقل هذا السلاح، وكانت الهند قد بدأت برنامجها الصاروخي منذ عام 1967م بإنشاء برنامج لأبحاث الفضاء والأقمار الصناعية، حيث

أثمر هذا البرنامج عن تجربة الصاروخ روهني 560، وهو صاروخ ذو مرحلتين ويعمل بالوقود الصلب ويصل إلى ارتفاع (334) كيلو متراً، وقادر على حمولة تصل إلى (100) كيلوجرام. تكللت الجهود بإطلاق صاروخ ثانٍ لحمل الأقمار الصناعية عام 1979م، وذلك لتطوير وإنتاج منظومات مختلفة من الصواريخ المتعددة الأغراض والمدى، وتمتلك الهند ترسانة محلية الصنع لأنواع متعددة تتراوح من قصيرة إلى بعيدة المدى، وبعضها قادر على حمل الرؤوس النووية، ويغطي مداها الصين وباكستان كما أنها طوّرت أنواعاً منها يمكن إطلاقها من البحر .

ويمثّل صاروخ (آجني) المتوسط المدى الذي يغطي مداه جميع الأراضي الباكستانية، ويستطيع حمل شحنة وزنها طن واحد أهم الصواريخ في الترسانة الهندية، حيث يتوقع إنتاج أعداد كبيرة منه لصالح القوات الهندية، مع الإشارة إلى أن الهند منشغلة بتطوير صاروخ (بريثفي) بعيد المدى والذي يستطيع بلوغ أي مكان في آسيا بما في ذلك الصين وأجزاء من الشرق الأوسط، وتمتلك كذلك الهند صاروخ أرامب ويصل مداه إلى (2500) كم، كما أجرت الهند في عام 1998م تجربة لإطلاق الصاروخ (ساكاريكا) من الغواصات ويستطيع حمل رأس نووي ويصل مداه إلى (300) كيلومت (2011, mohan)

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان، كما قامت الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليصل مداها إلى حوالي (5000) كم.

ويفوق عدد الصواريخ الهندية ما لديها من رؤوس حربية نووية إذ تمتلك أكثر من 200 صاروخ، و يقدر أن الهند تمتلك ما بين 50 و150 من الرؤوس الحربية النووية، لا تنقصها في الواقع المواد الانشطارية وتختزنها للمستقبل، ويبلغ عدد القطع البحرية في الأسطول الهندي 100 سفينة مقاتلة تشمل 16 غواصة وحاملة طائرات واحدة (كريس , 2006)

المحور الثاني

تطوير القدرات النووية الهندية

كان تطور القدرة النووية الهندية مرتبطاً على الدوام بالتطورات الجارية في الترسانة النووية الصينية، إذ ظلت الهند تشعر دوماً بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها في العام 1964، ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجهاً في الأساس ضد الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من ذلك، مما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية، ولذلك، ارتكزت السياسة النووية الهندية دوماً على عاملين رئيسين، أولهما: رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجي معها، وثانيهما: رفض الهند لحالة عدم التوازن وعدم مساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي.

أولا : القدرات النووية الهندية بعد تفجيرات 1974 _1998

بعد تفجير 1974 قامت الهند باستكمال تطوير برنامجها النووي من خلال إنشاء كثير من المفاعلات النووية الجديدة، وتأسيس برنامج صاروخي وفضائي يعزز الاستعداد للتحول إلى الخيار النووي عند الضرورة.

لقد حدثت طفرة كبيرة في تطوير كل القدرات النووية الهندية؛ فقد شرع العلماء الهنود منذ عام 1975 في إضفاء صبغة وطنية كاملة على النشاطات النووية، وذلك بالانتقال إلى إنتاج البلوتونيوم اعتمادا على القدرات الذاتية من خلال بدء العمل في مفاعل "دورفا" بقوة 100 ميجاواط ويعمل بالماء الثقيل ويستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً، وهو المفاعل الذي دخل حيز العمل بشكل منظم منذ عام 1985، ويقدر أنه ينتج حوالي 25 كيلو جراماً سنوياً من البلوتونيوم العالي النقاوة؛ أي ما يكفي لإنتاج أربعة أسلحة نووية في العام الواحد، وخاصة أنه ينتج البلوتونيوم 239 المناسب لصنع السلاح النووي؛ بسبب خلوه من النظير 240 الذي ينتج في مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية في تارابور وغيرها (جعفر , 2005).

واستطاعت الهند خلال هذه المرحلة إنتاج نحو مائة طن من الماء الثقيل الذي احتاج إليه مفاعل "دورفا" في بداية تشغيله، وأنشأت محطة نووية في كالبكام، ومفاعلاً تجريبياً سريع التوليد يستخدم البلوتونيوم واليورانيوم الطبيعي معاً، وكثير من المنشآت والمفاعلات الأخرى؛ مثل: بورنيما-2، وبورنيما-3، وكاميني-2. وأشارت كثير من التقديرات إلى أن هذه المفاعلات النووية، ومصانع إنتاج الماء الثقيل، تكفي لإنتاج نحو 4.5 أطنان من البلوتونيوم، منها حوالي 350 كيلو جراماً يعد صالحاً لإنتاج حوالي مائة سلاح نووي على الأقل حتى بداية التسعينات، وتأتي من مفاعلات تارابوروكالبكامودورفا؛ إذ ينتج كل منها حوالي مائة كيلو جرام من البلوتونيوم، فيما ينتج مفاعل سيروس ما بين 40 و 50 كيلو جراما .

ففي عام 1998 قامت الهند بنشر صواريخها من طراز (برزفي- 2) الذي يبلغ مداها (250) كم على حدودها المتاخمة لباكستان، حيث أعلن وزير الدفاع الهندي "جورج فيرناندلس" بأن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي، وأن صواريخها (برزفي-2) تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان.

وفي تطور مفاجئ أعلن "تشيد امبارام" رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية أن الهند قامت يوم 11 مايو 1998 باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة (45) كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية، وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما، (10) كيلو طن للقنبلة الانشطارية، و(2) كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار. أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم 13 مايو فكانتا بقوة (0,5)،(0,3) كيلو طن على التوالي.

أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية آنذاك، فقد أكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندي مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم حاليا يحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وأضاف أن هذه التجارب دعمت إلى حد كبير من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء أي تجربة نووية بدون التفجير الفعلي (ابراهيم , 2013)وقد أثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة لقنابل نووية انشطارية منخفضة القوة أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب في مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى.

ثانيا: القدرات النووية الهندية بعد عام 1998

بعد إجراء التفجيرات النووية في مايو 1998 أصبحت الهند قوة نووية، واعترفت الهند بتصنيع أسلحة كيماوية، ويأتي اعترافها هذا بعد مضي ثلاثة شهور على تصديقها على معاهدة دولية تحظر هذا النوع من الأسلحة، حيث أوضحت للمجتمع العالي أنها تمتلك بالفعل أسلحة كيماوية فيما هي تسعى للالتفاف حول التوقيع على معاهدة تحظر امتلاك أو استعمال الأسلحة الكيماوية، وتجمع معظم التقديرات السائدة حول حجم ترسانة الهند من الرؤوس النووية أنها لم تتجاوز حتى عام 2010 مائة سلاح نووي. وتبني هذه التقديرات أساسها على أعلى تقدير لمخزون الهند من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية، والذي تراوح في نهاية عام 2010 ما بين 360–640 كجم وفقا لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مما يجعل للهند قدرة مادية تكفي لبناء ترسانة تتكون من أكثر من مائة سلاح نووي، وقد تبلغ 150 سلاحا في أفضل التقديرات. وقد تم إنتاج هذا المخزون من البلوتونيوم في مفاعلي سيروس الذي يعمل منذ خمسين عاما، والذي أغلق نهائيا في نهاية عام 2010، ودورفا الذي يعمل منذ 25 عاما، ويقدر أنه ينتج سنويا ما بين 11–18 كجم من البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية، أي ما يكفي لتصنيع ما بين 2–6 رؤوس نووية في العام (stockho,2011). أما فيما يختص بنظم توصيل الأسلحة النووية، تمتلك الهند منظومة إطلاق فعالة في أكثر من 200 طائرة هجومية عام 2010 وهي أساس قدرات الهند النووية الضاربة، من أبرزها: ميراج 2000، التي تنشر الهند منها سربين في مركز سلاح الجو "جواليور" في شمال وسط الهند، وطائرات جاجوار شامشير (السيف) التي تتمركز في قاعدة أمبالا الجوية، ولها دور في إيصال الأسلحة النووية، وطائرات من طراز ميج – 27 وسوخوي–30 تحصلت عليها من روسيا والتي قد تكون ملائمة لدور نووي أيضاً .

أما في مجال الصواريخ البالستية، فتمتلك الهند منظومتين خاصتين بالصواريخ أرض–أرض، هما:

الأولى: منظومة صواريخ (بريثفي) حيث بدأ اختبار برتيفي–1 في عام 1988، ودخل الخدمة في مجمعات الجيش الهندي الصاروخية في الوحدتين 333 و335 بمجموعة الصواريخ الهندية في عام

1994، وجرت أخر عمليات لإطلاقه في 15أبريل 2009. كما تم تطوير طرازين آخرين من نفس الصاروخ هما، برتيفي–2 الذي يصل مداه 250كم، ويستطيع حمل ما بين 500 إلى 700 كجم من المتفجرات، لكن يبقى استخدامه لتوصيل رؤوس نووية محل شك، والصاروخ بريتفي–3 الذي يبلغ مداه 350 كم وقادر على حمل رأس حربي تزن طنا واحدا، ومن غير المعروف ما إذا كانت الهند قد انتهت من إكمال اختباراته أم لا .

الثانية: منظومة صواريخ (أجني) الأطول مدى والمصممة للقدرة على رد نووي في زمن قصير، حيث تم تطوير الصاروخ أجني–1 وأجني–2 في الفترة ما بين 1989 و1994 وقد دخل الصاروخ أجني–1 الخدمة العسكرية في الوحدتين 334 في عام 2004، ويبلغ مداه ما بين 700إلى 800 كم، ويحمل رأسا حربيا تزن طنا واحدا، أما الصاروخ أجني–2 الذي يبلغ مداه 2000كم، فقد دخل الخدمة المسلحة في الوحدة 335 منذ عام 2004، وأجريت عليه ستة اختبارات كان آخرها في 17 مايو 2010، وتقول مصادر عسكرية هندية إن هذا الصاروخ يعد جاهزا للنشر ودخول الخدمة العسكرية (معهد ستوكهولم , 2007)وتهدف الهند كذلك إلى بناء غواصات نووية تطلق الصواريخ من البحر، حيث أجرت على الصاروخ ساجاريكا تجربة ناجحة في 26 فبراير 2008، وأطلق رئيس الوزراء مانموهان سينج في يوليو 2009 أول غواصة محلية الصنع تعمل بالطاقة النووية في قاعدة فيساخ اباتنام البحرية، بمساعدة تقنية روسية، وذكر سينج أن "هذه الغواصة مخصصة للأغراض الدفاعية فقط وليس مخططات عدوانية لنهاجم أي أحد (الهند , 2009) وبوجه عام يشير تطور كل من قدرات الهند النووية وبرامجها الصاروخية في مرحلة ما بعد التفجيرات النووية إلى تباطؤ كبير يدل على أن القدرات التكنولوجية والإمكانيات الاقتصادية لن تمكن الهند من بناء الحد الأدنى من الردع الفعال إلا بعد 2025، ولهذا يجوز القول إن بناء ترسانة نووية عملانية هندية تجعل هذا الردع موضع التنفيذ ستأخذ مسارا يمتد لمدة سنوات ليست بالبعيدة .

المحور الثالث

سياسة الولايات المتحدة تجاه السلاح النووي الهندي

لقد شهدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند تطورًا غير مسبوقًا في علاقتهما الثنائية، وتبلور التعاون في مجال الطاقة بين كل من البلدين على مدى سنوات طويلة على مستوى الحكومتين، والأوساط الأكاديمية والصناعة. وفي الوقت الحالي هناك بعض الاتفاقيات الموجودة في مجالات الفحم، والغاز، والكهرباء، ويعمل عدد من الشركات الأمريكية في الهند. وتتقدم عملية التعاون بين البلدين في عدة مجالات مثل؛ فاعلية استخدام الطاقة، والطاقة النووية، وتطبيق التكنولوجيا الإحيائية لتحويل طاقة الغاز الحيوية، واستكشافات الطاقة الجيوفيزيائية، والطاقة المتجددة وغيرها من تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وبالإضافة إلى التقدم في التكنولوجيا، يمكن أن يكون للطاقة النووية دور أساسيّ في مجال الكهرباء، وأن لدى الهند حاجة متوازنة ومبررة للطاقة النووية .

أولاً: تاريخ العلاقات الأمريكية – الهندية

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أخذت الهند تبرز كواحدة من الدول العالمية المرشحة للعب دور بارز في العلاقات الدولية في المستقبل، وبدأت معظم الأطراف الدولية الفاعلة تسعى إلى استقطاب الهند، وذلك في وقت تغيرت فيه رؤية الهند لذاتها في العلاقات الدولية بعدما أصبحت أكثر قوة اقتصاديا وعسكريا عن ذي قبل، وانتقلت من انتهاج سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز المتعدد كوسيلة لاستقلاليتها الداخلية والخارجية في سياق الصراع والتنافس.

وشهدت أوائل التسعينيات من القرن الماضي انطلاقة لإصلاحات واسعة في الهند، وتزايد الحماس الهندي للانتقال نحو وضع استراتيجي أفضل مع انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان في علم 1989، وقيام واشنطن بإعادة حساباتها السابقة لجانب التقارب مع الهند التي أضحى لها دور جديد في جنوب وشرق ووسط آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أيدت الولايات المتحدة تدخل الهند العسكري في سريلانكا في عام 1988 وإحباط محاولة انقلاب عسكري في المالديف، ثم اقترب الموقف الأمريكي من قضية كشمير ليصب في صالح الهند خلال أزمة 1990 بين الهند وباكستان، ومع تنامي الاقتصاد الهندي خلال التسعينات، أصبحت الهند أكثر انشغالا بتوازن القوى العالمي، بحيث أخذ يتجاوز دورها أكثر من مجرد طرف تسعى الأطراف المتنازعة إلى استقطابه، أو تلجأ هي إلى أحد هذه الأطراف وقت الضرورة لتشكيل تعاون استراتيجي، وبمجرد وصول إدارة بيل كلينتون لرئاسة الولايات المتحدة زادت تحسنت علاقات الولايات المتحدة مع الهند، وفي منتصف التسعينات حدث التحول الأبرز في تغيير وجهة النظر الأمريكية نحو الهند خلال عهد كلينتون والذي بدأ خلال ولايته الثانية فتح آفاق جديدة للتعاون مع الهند، ففي أواخر عام 1997 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، بزيارة للهند كانت تهدف إلى التخطيط لزيارة للرئيس كلينتون إلى نيودلهي، والتي كانت تعد الأولى من نوعها منذ زيارة الرئيس جيمي كارتر في عام 1978.

ولكن سرعان ما توترت العلاقة بين الهند والولايات المتحدة، وذلك بسبب سعي الهند الظاهر والمتواصل لامتلاك قدرات التسلح النووي، وعدم استعدادها للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت أولى أولويات إدارة كلينتون، وهذا ما وقف حائلا أمام كافة جهود ومحاولات الهند التقرب من الولايات المتحدة، وقوبلت كافة المحاولات بفتور أمريكي، ولم يقوم أي مسئول أمريكي كبير بزيارة للهند طوال هذه الفترة، وفي مايو 1998، أسهمت جولة تجارب التفجيرات النووية التي نفذتها (وتبعتها التجارب الباكستانية بعد ذلك بأيام)، في تسديد صفعة لهذه العلاقة، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن فرضت عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد الهند وباكستان .

وفي سنة 2003، شهدت العلاقات الهندية والأمريكية تطوراً ملحوظا خلال إدارة الرئيس بوش الابن، حيث لم تعيد الإدارة الأمريكية تجديد التعاون الأمني النووي المعلق مع الهند فحسب، بل امتد إلى أكبر مدى متاح من خلال قوانين السلطة الأمريكية والالتزامات العالمية تجاه حظر الانتشار النووي، وشاركت لجنة التنظيم الوطنية الأمريكية مع نظيرتها الهندية "مجلس تنظيم الطاقة الذرية" في التأكد من تنظيم وسلامة المفاعلات النووية في الهند، وأصبحت الهند مؤهلة للحصول على أدوات الدفاع المتقدمة كمنحة بموجب قانون المساعدات الخارجية الأمريكية عام 2003، وكان هدفها دعم الحرب على الإرهاب، وتشجيع العمل المشترك للأنظمة وتحديث المعدات العسكرية، وفي ظل رئاسة بوش، بدأت الولايات الأمريكية المتحدة في إعطاء أهمية كبيرة للهند وسعت بنشاط لجعل الهند شريك استراتيجي، ولأول مرة اجتمعت مجموعة سياسات الدفاع الهندية الأمريكية وعرضت تقديم شراكة استراتيجية وبدأت في تنفيذ ذلك الأمر، الذي تضمن تدريب مشترك وتقديم بعض المعدات ذات الصلة بالدفاع، ولقد أدى ذلك بالتالي إلى اتفاقية بين الهند والولايات المتحدة حول "الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية" سنة 2004،وكانت تلك الوثيقة الأولى التي تحدد بوضوح وضع الأنشطة النووية المدنية كنقطة قوة للتعاون بين البلدين .

ثانياً: اتفاقية التعاون النووي المدني الأمريكية – الهندية

لقد سعت الولايات المتحدة لزيادة التعاون في تكنولوجيا الفضاء المدنية والنووية، والدفاع الصاروخي، والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا المتقدمة، وكانت تهدف إلى إمداد الهند بالتكنولوجيا النووية المدنية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ولتقلل من مخاطر الحوادث النووية في المنشآت القديمة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الوثيق في الأعمال التجارية، وتضمن ذلك أيضاً التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا القذائف كجزء أساسي من الشراكة الهندية الأمريكية. وفي سبتمبر 2004، تمإعلان الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية كلٍ من جورج بوشوم انموه انسينج، وانتقالها إلى المرحلة الثانية .

وفي 28 من يونيو 2005، تم توقيع البروتوكول الجديد للعلاقات الدفاعية بين كلٍ من وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الهندي، من أجل تسهيل التدريبات المشتركة وتبادل المعلومات وإتاحة فرص أكبر للمشاركة في تطوير التكنولوجيا والتعامل مع القضايا الإنسانية والأمنية، وبعد بضع مداولات مشتركة بين البلدين، تم توقيع اتفاق في 18يوليو 2005، فيما يخص العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، حيث أعلن كل من الزعيمين بيانًا مشتركًا حول التعاون المدني النووي (iyenger,2009) ويعتبر البيان المشترك بين البلدين كخطوة مشتركة، وقد كانت مجالات الحوار الثلاثة الرئيسية بين سلسلة واسعة من مجالات التعاون في البيان هي: استراتيجية (بما في ذلك قضايا العالمية والدفاع)، واقتصادية تشمل (التجارة، والتمويل، والاقتصاد، والبيئة)، والطاقة، تم الاعتراف بالتكنولوجيا النووية المدنية باعتبارها مجالًا رئيسيًا للتعاون في محاولة لإنهاء ثلاثة عقود من العزل الطويل للهند بواسطة فتح الطريق لأحدث تكنولوجيا نووية مدنية أثناء تسهيل وإسراع في الطاقة النووية، ولقد وافقت لجنة العلاقات

الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي على تشريع للتعاون الأمني الهندي الأمريكي في مجال الطاقة بهدف زيادة العلاقة التجارية الثنائية والاستثمار في منطقة الطاقة الهندية عن طريق العمل مع القطاعات العامة والخاصة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين لتنظيم مصادر طاقة آمنة، ونظيفة، ومتسقة، ورخيصة .

إن الاتفاق النووي لا يتعلق فقط بالتعاون في مجال الطاقة النووية بل إنه أكثر من ذلك، فلقد تحول التعاون النووي إلى نوع مميز من العلاقات الثنائية الجديدة، ويركز على قضايا كالرخاء الاقتصادي، وعلاقات أكثر قربًا استراتيجيًا وعسكريًا، وتبادل معلومات استخبارية، وتعاون على محاربة الإرهاب. ويعتبر التعاون الثنائي بابًا للتعاون الاستراتيجي الأوسع بين البلدين، كما فُرضت من قِبَل كونداليزا رايس في مراسم توقيع الاتفاقية: "لا يخمن أحد أن عملنا الجاد قد انتهى، بالطبع إن أهم ما يميز هذا الاتفاق هو فتح عالمًا أوسع بكثير لشراكتنا الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ليس تعاون نووي فقط بل على كل قطاع من الجهود الوطنية. إن هذه الاتفاقية لديها إمكانية دفع أمن الطاقة، وحماية البيئة، ودعم التطور الاقتصادي والتكنولوجي في كلا البلدين، وتقوية نظام عدم الانتشار والأمن الدولي وخلق توازن بين القوى في المنطقة الآسيوية. إن الاتفاقية مليئة بالفوائد وتقدم تعويضات ضخمة لكلا البلدين (ganaie,2005).

أما المكاسب بالنسبة للهند: تعتبر الهند هي الرابح الرئيسي من الاتفاق. وهو انتصار واضح للهند في بناء برنامجها النووي، ولقد أثبتت الاتفاقية فائدتها للهند بالطرق الآتية:

1- ستساعد الهند في تغطية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

2- تضع الاتفاقية نهاية لنظم إنكار التكنولوجيا والعزل النووي القديم على الهند والذي استمر لعقود، وبشكل تقليدي، سعت الهند للتعاون النووي الدولي، حتى مع الاحتفاظ ببرنامج الأسلحة النووية، بالموافقة على ضمانات جزئية على الواردات النووية. سمح هذا النهج للهند باستكمال إمكانيتها النووية المحلية بالتعاون الدولي، طالما أن هناك شركاء دوليون يرغبون في ذلك.

3- بسبب الاتفاقية، أصبحت الهند البلد الوحيدة في العالم الذي يتمتع بحكم ذاتي على المفاعلات النووية حتى دون التوقيع على معاهدة عدم الانتشار.

لقد سلط رئيس الوزراء الهندي الضوء على أهمية الاتفاقية وقال: " إن الاتفاقية لن تعيق أو تتعارض مع أنشطة الهند النووية، بما في ذلك منشآتنا العسكرية (khan , 2013) كانت الخطوة الأولى لإتمام هذه الاتفاقية هو إجراء تعديلات أمريكية تشريعية استثنائية هي الأولى من نوعها في هذا الخصوص،

منها القانون الأمريكي الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية لعام 1978، والذي أُقر أصلاً بسبب قيام الهند بتفجيرها النووي الأول في عام 1974، ويقضي هذا القانون بمنع إمداد الولايات المتحدة بأي واردات نووية لدول غير نووية، إذا قامت هذه الدول بتفجير نووي أو ارتبطت بأنشطة نووية تهدف لتصنيع الأسلحة النووية، ونص القانون على "أن الدول غير النووية التي تطلب من الولايات المتحدة التعاون في مجال تخصيب اليورانيوم أو الوقود والمعدات النووية أو التكنولوجية النووية الحساسة، الالتزام بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف الكامل على كافة منشآتها النووية" .

مما سبق يتضح أن اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند نموذًجا حيًا يجسد حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن احتوتها الولايات المتحدة، ومثالاً يثبت أن المثالية لم تخدم مصالح الهند على المستوى الدولي، إنما السياسات الواقعية الهادفة إلى الحصول على مصادر القوة هي ما تجبر الأطراف الأخرى على أخذ مصالح دولة ما في الاعتبار. ويؤكد الاتفاق كذلك أن الهند النووية استطاعت تأكيد مكانتها أمام الفاعلين الكبار؛ لأن الاتفاق لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، كما أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلت إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي المدني .

المحور الرابع

التوجه الأمريكي تجاه النووي الهندي بعد أحداث 11 من سبتمبر

مثلث هجمات 11 سبتمبر 2001، على نيويورك وواشنطن، نقلة نوعية هامة ونقطة تحول في النظام الدولي، حيث انعكس ذلك في ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الدولية الأخرى، والتي لم تقتصر على شن حملة دولية واسعة على الإرهاب، أعلنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الثالث عشر من سبتمبر 2001؛ وإنما تخطتها إلى اعتماد الرئيس الأمريكي موقفا، قوامه "أن وقف الإرهاب، ومحاسبة الدول التي ترعاه، أصبحا هُما الهدف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية"، وهو ما يعني أن هذه السياسة، أصبحت موجهة إلى مكافحة الإرهاب، بما تنطوي عليه من تخصص للموارد، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، طبقاً لما أشار إليه الرئيس الأمريكي: " من ليس معنا، فإنه مع الإرهاب" .

أولا: سياسة بوش تجاه النووي الهندي

مما لاشك فيه أن مأساة الحادي عشر من سبتمبر كانت حدث تحول جذري للبيئة الأمنية العالمية بأكملها، ليس فقط للأمريكيين ولكن أيضاً للدول الأخرى، ذكر ونستون تشرشل ذات مرة أن " المعارك الكبرى سواء المنتصرة أو الخاسرة تغير مجري الأحداث وتخلق معايير جديدة للقيم المزاجية الجديدة وتحدث أجواء جديدة في الجيوش والدول ويجب أن نتفق عليها جميعاً "،وقد غيرت حرب التحالف

الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب في أفغانستان وباقي أنحاء العالم وخاصة الحرب الأمريكية الأحادية الجانب علي العراق مفهوم الأمن الدولي والسياسة العالمية تماماً، كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغيير الديناميات الاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب آسيا خاصة بسبب التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان.

وقد أنتجت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أزمات حادة في العالم أجمع، ولكن العالم الإسلامي عاني من ويلاتها أكثر من غيره، وقد أدان العالم الإسلامي مأساة الحادي عشر من سبتمبر وانضمت معظم الدول الإسلامية إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب وتعاونت بشكل كامل في حربها على الإرهاب ولكن بدأت جماعات معينة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تنظيم حملة للإساءة للإسلام علي أنه دين الإرهاب والإساءة للمسلمين علي أنهم إرهابيين خلال حكم بوش، وقد أدرك الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى حاجته الملحة إلى دولة في حجم الهند في حربه على الإرهاب فقرر منحها كل الامتيازات اللازمة لكسبها إلى صفه بما في ذلك التغاضي عن تمددها النووي بل ودعمها.

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر والتعاون بين الهند والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب

لقد سعت الهند إلى توظيف أزمة سبتمبر 2001 لصالحها، فقدمت عروضا مغرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، دون انتظار مطالبتها بذلك من جانب الولايات المتحدة، وقد كانت الهند تستهدف من وراء ذلك إجهاض محاولات التقارب الأمريكية الباكستانية.

وعلى خلفية أحداث 11 سبتمبر شهدا الموقفين الأمريكي والهندي تحولا مهما، فقد وفرت البيئة الدولية الناتجة عن تلك الأحداث إطارا جديدا للتعامل مع قضية كشمير، فمن ناحية سعت الهند إلى استغلال ذلك المناخ لإدراج التنظيمات الإسلامية في كشمير على قائمة التنظيمات الإرهابية، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى التفاعل مع قضية كشمير من خلال ربطها بقضية الإرهاب العالمي عقب أحداث الهجوم على البرلمان الهندي، بإضافة الولايات المتحدة جماعتي "عسكر طيبة"، "جيش محمد" إلى قائمة المنظمات الإرهابية، وهي تلك الاتهامات التي تضاعفت عقب تفجيرات مومباي في أواخر نوفمبر 2008 (علاء, 2002).

بدأت الهند والولايات المتحدة في الاتجاه نحو المساعي التعاونية في المجالين العسكري والسياسي، وقد أطلقت كلاً منهما مبادرات عديدة لمكافحة الإرهاب وقاموا بتنفيذ مجموعة واسعة من التدريبات العسكرية المشتركة، وبالإضافة إلي زيادة التعاون العسكري، ازدادت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلي الهند بزخم، وشملت العلاقات العسكرية بين البلدين تدريبا مشتركا على مستوى الشركات لمكافحة تمرد وحدات الجيش، ومنذ عام 2002، قامت كلاً من الولايات المتحدة والهند بتنفيذ عدد من التدريبات

البحرية والجوية والبرية، وفي أكتوبر عام 2006، سافرت كتيبة من البحرية الأمريكية إلي الهند لممارسة مهمة مكافحة الإرهاب مع الجيش الهندي.

وفي أبريل عام 2007 نشر وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز مقالة رأي في صحيفة واشنطن بوست أشاد فيها بالعلاقات الهندية الأمريكية القوية ودعا إلى " ضرورة اتخاذ خطوتان عمليتان أخريان لتحقيق شراكة عالمية، وزيادة التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب، وتأسيس شراكة عسكرية أقوى تشمل مبيعات الدفاع.

وفى عام 2008 قامت الدولتان بخمسة مناورات قتالية مشتركة، وبالإضافة إلى ذلك، ركزت القوات الخاصة من البلدين علي عمليات الارتفاعات العالية والتدريب في جامو وكشمير وبالقرب من الحدود الهندية الصينية (new framework ، 2005) ومن هنا تجدر الإشارة لسياسة الولايات المتحدة والتي تستخدمها وفقا لمصالحها ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية، فالاتفاق الأمريكي – الهندي، والإعفاء الذي منحته مجموعة الموردين النوويين للهند، هو استثناء عن قواعد صارمة طالما حكمت نظام منع الانتشار ونظم مراقبة تكنولوجيا الصواريخ .

لقد انتهكت الولايات المتحدة كعادتها معايير واتفاقات حظر الانتشار لتحقيق فوائد سياسية واقتصادية وكذلك خرقت التزامات متعددة لمساعدة أحد أصدقائها، حيث ساعد الاتفاق الهند على تحقيق مكاسب كبرى في تقوية برنامجها النووي، ولاسيما في ظل وجود تعاون مع الولايات المتحدة في مجال الفضاء.

نستخلص مما سبق، أن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة، بل قد يؤدي لسباق نووي في جنوب وشرق آسيا، لأن مجرد قيام الولايات المتحدة ومجموعة الموردين بخرق التزامات سابقة، سيجعل نفس الموردين يقومون بالأمر ذاته، خاصة الصين مع باكستان وكوريا الشمالية، وبالتالي فإن الاتفاق يعد بداية لحدوث مزيد من الانتهاكات لنظام منع الانتشار النووي العالمي بعد أن تم اعتراف من يقودون هذا النظام بدولة نووية لم توقع على معاهدة منع الانتشار .

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها الانتشار النووي كقضية في حد ذاتها، سواء في سياستها تجاه ما اعتبرته دول "محور الشر"، أو حتى في سياستها تجاه الدول الصديقة، بيد أن لديها مصالح أرادت تحقيقها من إبرام هذا الاتفاق؛ حيث سعت لشراكة حقيقية مع الهند لتعزز علاقتها بها، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج تؤثر على الصين التي تعتبر أفضل صديق موثوق به لباكستان.

وعلى المدى القريب، تمت إعادة صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه آسيا، تحديدًا جنوب آسيا، فالعلاقات الأمريكية الصينية الآن تتراجع بشكل سريع نوعًا ما لوجود بديل اقتصادي والذي يتمثل في الهند وهذا يقلل النفوذ الأمريكي مع الصين في مجموعة من القضايا، وإذا كانت السنوات الماضية مؤثرة بأي شكل، فإنه يظهر أن عملاق جنوب آسيا يُنظر إليه من قِبَل جيرانه الأصغر كتهديد بدلًا

من اعتباره درعاً واقياً ضد المخاطر الأخرى، وكلما أضافت نيودلهي عنصراً جديدًا إلى قوتها العسكرية، فإن جيرانها الأصغر ينظرون إلى ذلك بدرجة عالية من الفزع، لأن أغلبهم ذوو خبرة ، بطريقة أو بأخرى، في الطموحات السلطوية الإقليمية للهند.

ومن المؤسف أن نمو الهند كقوة عظمى في جنوب آسيا من خلال الدعم الأمريكي من المرجح أن يكون بالغ التأثير ليس فقط على جيرانها، بل أيضًا على الدول الملاصقة للمحيط الهندي، وهذه هي العقبة الأساسية.

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بشأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، ويمكن بلورة هذا النتائج على شكل نقاط على النحو الآتي :-

* بينت الدراسة أن الإدارة الأمريكية هي أشد الإدارات تناقضا على المستوى الدولي فيما يخص سياسة ضبط التسلح النووي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبروظفت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمحاصرة وتجريد الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي والتي أسمتها بالدول المارقة، حيث اتهمتها بانتهاك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، في حين الولايات المتحدة نفسها تقوم بانتهاك أحكام هذه المعاهدة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في تعاونها النووي مع الهند والسماح لإسرائيل بالمضي قدما نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل وذلك لأسباب تتعلق بالتوازنات الإقليمية التي تخدم مصالحها .

* تعاملت الولايات المتحدة مع الملف النووي الهندي ليس من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج النووي من خطورة على النظام العالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور دعم الحلفاء والأصدقاء، حيثاعترفت واشنطن بالسلاح النووي للهند، نظرا لحاجة واشنطن إليها في ظل حربها على الإرهاب، ولموازنة صعود القوة الصينية، وتعد هذه الازدواجية في تعامل الدول الكبرى مع القضايا النووية أحد العوامل الرئيسية في تزايد الانتشار النووي في العالم، من هنا أكدت الدراسة أن حتميات القوة تعلو وتسمو فوق مبادئ الشرعية الدولية أحيانًا، كما أن الولايات المتحدة تفسر الشرعية الدولية من منطلق مصلحتها الشخصية البحتة ومصالح حلفائها في المنطقة .

* جسد الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن فشلت في احتوائها نوويًا لأكثر من ثلاثة عقود خلت، فهو لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، خاصة أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلوا إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي السلمي .

* مدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995 الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية.

* بررت الهند امتلاك السلاح النووي بأنه وسيلة للدفاع عن الأمن القومي الهندي من خلال توفير الردع المناسب، وأكدت أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخرين عن استخدام السلاح النووي ضدها.

المراجع :

إبراهيم عبدالحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013 . ص 46

السيد صدقي عابدين، أثر العامل النووي على قضية كشمير، ضمن كتاب قضية كشمير، تحرير محمد السيد سليم، محمد سعد أبو عامود ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012 . ص ص 92-93

الهند أو لغواصة نووية صنعت محليا، شبكة سيإنإن العربية، 26 يوليو 2009

http//Arabic.com/2009/world/7/26/india-submarine/index.html

جعفر ضياء الدين، "الصراع النووي في شبه القارة الهندية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، العدد 316 (حزيران/يونيو2005) . ص89 - 90

جمال مظلوم، التوازن العسكري بين الهند وباكستان، مجلة شؤون خليجية ، العدد 31، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، خريف 2002 .ص 184

شحاتة أحمد ناصر، السباق النووي بين الهند وباكستان، كراسات استراتيجية خليجية، القاهرة، 1998 . ص 15

علاء سالم، الهند وباكستان: التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، العدد 5 يناير 2002 . ص 180

القوة النووية الهندية موجهه ضد باكستان والصين – الإمارات اليوم

www.emaratalyoum.com

كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006 . ص 12-13

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2007 .

ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية.. وتطورها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133 (ربيع/1998) . ص244

GanaieMuzaffarAhemad, Indo-US Civil Nuclear Deal: Heralding a New Era in Indo-US Relations, in Mohammed BadrulAlam, 'Indo-US Relations: Dimensions and Emerging Trends', (ed.), Shipra Publications, Delhi, ISBN 978-81-7541-671-0, 52, (2013)

Iyenger P.K., There are Weighty Reasons not to Accept the 123 Agreement, in Strategic Sellout: India-US Nuclear Deal by Bharat Karnad and et al (eds.), Pentagon Press, New Delhi, ISBN 978-81-8274-432-5, 286-292, (2009).

Khan Zahid Ali, Indo-US Civilian Nuclear Deal: The Gainer and the Loser, *South Asian Studies*, 28(1),244, (2013).

Mohan Malik, China and India: Great Power Rivals (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2011), 60; Waheguru Pal, Singh Sidhu, and Jing-Dong Yuan, China and India: Cooperation or Conflict? (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003) .P145

New Framework for the US-India Defense Relationship", Washington, DC, 28 June 2005, http://www.indianemba press release/2005/June/31.htm>, 21 January 2008

Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi, United Service Institute of India Pvt Ltd, 2000) .P 69

Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2011:Armament, Disarmament and International Security (New York, Oxford University `Press, 2011)

التعويضات وأثرها على تعزيز الولاء التنظيمي
دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية .. مسلاته

أ.عبد القادر التومي شعيب *

مستخلص الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أهمها التعرف على اثر التعويضات على تعزيز الولاء التنظيمي بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتناسبه مع طبيعة وأهداف الدراسة واتساقه مع الفرضية التي انطلقت منها الدراسة بهدف تغطية الاطار النظري للدراسة وعرض الدراسات السابقة، إضافة إلى المسح المكتبي للأطروحات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وإلى جانب ذلك اعتمد البحث الميداني التحليلي لغرض جمع البيانات الأولية حيث استخدمت استمارة استقصاء لجمع البيانات وُزعت على عينة عشوائية بلغ مجموعها (83) مفردة، وهم شريحة أعضاء هيئة التدريس القارين، والمعيدين العاملين بالمعهد محل الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعويضات على الولاء التنظيمي فقد تبين أن التعويضات تؤثر على الولاء التنظيمي بنسبة (16.1%) ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهو يتوافق مع **دراسة العمري (1992)**.
- وجود علاقات إيجابية بين التعويضات والولاء التنظيمي ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.401)، وأن العلاقة بين التعويضات والولاء التنظيمي علاقة طردية.
- بينت الدراسة أن مستوى التعويضات كان منخفضاً، حيث تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (1.869) وفق مقياس التدرج الثلاثي.
- بينت النتائج أن الإدارة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية لا تُولي اهتماماً بالغاً في تقديم التعويضات غير المباشر (المزايا) لرفع مستوى الولاء التنظيمي والتي من شأنها أن تكون سبباً مباشراً لارتفاع معدل الدوران الوظيفي في المعهد حيث جاءت نسبة رغبة العاملين في

*عضو هيئة تدريس بقسم العلوم الإدارية والمالية، المعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته
إيميل:abdoshaep@yahoo.com

ترك العمل بالمعهد إذا سمحت الفرصة حتى بنفس المرتب بانحراف معياري قدره 0.89 وهو معدل مرتفع وهو ما كان سبب في إجراء هذه الدراسة (مشكلة الدراسة)، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة جوخ (2016).

المقدمة:

تلعب التعويضات دوراً بارزاً في حياة الأفراد والمنظمات، فهي ذات دور مهم في تحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بما يقلل من معدل دوران العمالة ويزيد من معدل الولاء التنظيمي، ويعود السبب في ذلك لما للتعويض من أثر مباشر على المستوى المعيشي للعاملين باعتباره مصدر رزقهم الأساسي من جهة، وعلى الدولة وأصحاب الأعمال من جهة ثانية، وذلك لكون التعويضات تمثل نسبة لا بأس بها من تكلفة العمل في معظم المنظمات وعلى اختلاف أنواعها، و للولاء التنظيمي أهمية في حياة المنظمات وله أثره الواضح على سير العمل فيها وتحقيقها لأهدافها بشكل فاعل متميز، ويتجه العديد من الكتاب المحدثين بأن الأجر لا يمثل مصدر إشباع إلا للحاجات فقط وان توفيره يسبب الرضا أو السعادة، إنما يمنع مشاعر الاستياء من أن تستحوذ على الأفراد ..

مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحث في المعهد محل الدراسة لاحظ ارتفاع معدل دوران أعضاء هيئة التدريس بالمعهد المذكور، وعند البحث عن السبب في ذلك، اتضح أن السبب الرئيسي هو تأخر دفع الأجور والتعويضات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والمعيدين، وأن العديد من أعضاء هيئة التدريس قد انتقل للعمل في جهات عمل أخرى، مما جعل الباحث يتأكد من وجود فجوة بحثية ومشكلة تستحق الدراسة والبحث تتمثل في تدني مستوى الولاء التنظيمي الذي يؤكد اغلب الباحثين أنه يتناسب طرديًا مع مستويات التعويضات والأجور التي يتحصل عليها أفراد القوى العاملة، حيث رأي تحويلها إلى مشكلة بحثية يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ـــــــ ما أثر التعويضات على الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته محل الدراسة؟.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية القطاع الذي أُجريت فيه الدراسة ألا وهو قطاع التعليم العالي التقني والذي يعتبر أحد أهم الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي من خلال تخريج كوادر فنية متخصصة وذات مستوى تعليمي عالي، وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية.

كذلك من خلال إلقاء الضوء على التعويضات على اختلاف أنواعها التي تمثل أهمية كبيرة، وكيفية إدارتها بالشكل الأمثل الذي يحقق غرض المنظمة ويخفض من تكاليفها، ويقلل من معدل دوران العمالة،

واغتنام ذلك في زيادة رضا الموظف، وانتماؤه الوظيفي، وتحفيزه لأداء عمله عن حب ورضا في المنظمة.

كذلك أهمية النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين التعويضات من جهة وارتفاع مستوى ولاء العاملين من جهة أخرى، وما سيُبنى عليها من توصيات.

فرضية الدراسة:

بُنيت الدراسة على أساس الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتعويضات على تعزيز الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته.

أهدف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1) التعرف على أثر للتعويضات على تعزيز الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد محل الدراسة.
2) التعرف على التعويضات بشتى أنواعها ودورها في زيادة أو تدني مستوى الولاء التنظيمي في المعهد محل الدراسة.
3) التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين في المعهد محل الدراسة.
4) التعرف على أهمية التعويضات، ودورها في تعزيز الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين في المعهد محل الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لتناسبه مع طبيعة وأهداف الدراسة واتساقه مع الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، بهدف تغطية الإطار النظري للدراسة، وعرض الدراسات السابقة، إضافة إلى المسح المكتبي للأطروحات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، إلى جانب ذلك اعتمدت البحث الميداني التحليلي لغرض جمع البيانات للمعهد محل الدراسة، واستخدام الاستبانة في ذلك، وتحليل البيانات من خلال الطرق الاحصائية الحديثة باستخدام الحاسوب في تحليلها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

استهدفت الدراسة الفترة الزمنية التي امتدت من بداية سنة 2015م والتي شهدت تغير في آلية صرف الأجور والمرتبات الخاصة بالقطاع العام في الدولة الليبية حتى نهاية سنة 2017م.

الحدود المكانية:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في المعهد العالي للعلوم والتقنية ... مسلاته.

الحدود الموضوعية:

اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على التعويضات بجميع أشكالها ومتغيراتها باعتبارها المتغير المستقل وعلاقتها بالولاء التنظيمي بابعاده (الاتجاهي ، السلوكي، الادبي، المحسوب) وما يترتب عليه من نتائج سلبية أو ايجابية، باعتباره المتغير التابع.

مصطلحات الدراسة:

التعويضات: هي المكافآت التي يتحصل عليها الفرد مقابل عمله ونتيجةً لتوظفه ومركزه في المنظمة، وتكون على شكل مزايا وحوافز ومرتبات أساسية.

الولاء : هو الارتباط الوجداني بين أهداف المنظمة، وبين دور الفرد المرتبط بقيمها وغاياتها(المنظمة) .

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي اهتمت بالتعويضات

1 ـ **دراسة العديلي (1984):** بعنوان الرضا الوظيفي: دراسة ميدانية لاتجاهات ومواقف موظفي الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض وبدراسة الدوافع والرضا الوظيفي على عينة من الموظفين الحكوميين في المملكة العربية السعودية توصلت الدراسة إلى أن الموظف راض عن العوامل التالية: علاقات العمل مع الرؤساء والعلاقات مع الزملاء، الاعتراف والتقدير من الزملاء وظروف العمل المادية ونوع العمل والشعور بالإنجاز، وأن الموظف غير راض عن العوامل التالية: الراتب الذي يتقاضاه الموظف مقارنة بالجهد المبذول، ساعات العمل اليومية، الثناء على العمل الجيد، والحرية المتاحة للموظف في تنفيذ العمل.

2 ـ **دراسة العمري (1992):** بعنوان بناء نموذج تعويضات جيد وتأثير كل من الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي وضغوط العمل على الأداء الوظيفي والفاعلية التنظيمية حيث استهدفت هذه الدراسة اختبار الرضا الوظيفي وضغوط العمل ونظام التعويضات على الأداء الوظيفي والفاعلية التنظيمية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانه وزعت على عينة عشوائية ببنوك السعودية بمدينة الرياض وأظهرت نتائج الدراسة: أن متغير الرضا الوظيفي يتحدد بكل من العمر والخدمة والراتب الشهري والمعامل المادي ونوع العمل والشعور بالإنجاز من الراتب الذي يتقاضاه الموظف مقارنة بالجهد المبذول وساعات العمل اليومية ونظام التعويضات من الأجر الذي يتقاضاه، وتقديم مكافآت مادية ومعنوية وتحسين نظام التعويضات من فترة لأخرى وكان الهدف من هذه من الدراسة هو الوقوف على أنواع التعويضات المادية المقدمة للعاملين في بنوك السعودية وأنواع التعويضات المعنوية للعاملين في البنوك.

3 ـ **دراسة إبراهيم (2003):** بعنوان نظام التعويضات وأثره على الرضا الوظيفي: دراسة حالة، كلية التجارة بجامعة النيلين بالسودان وكان الهدف من هذه الدراسة توضيح أثر نظم التعويضات على درجة الرضا الوظيفي للموظفين والخروج بمقترحات وتوصيات تساهم في وضع نظام تعويضات ينال الرضا الوظيفي في الجامعة **وأظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:** أن الموظفين العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين غير راضين بالأغلبية على نظام التعويضات المطبق في الجامعة، إجماع الموظفين على أن هناك العديد من السلبيات في نظام التعويضات المطبق في الجامعة، وأن غالبية الموظفين يرون أن التعويضات الممنوحة لهم غير كافية وإن هناك أنواع أخرى من التعويضات يجب أن يتحصلوا عليها.

ثانياً: الدراسات التي اهتمت بالولاء التنظيمي

1 ـ **دراسة عسيري (2000):** بعنوان الولاء التنظيمي للهيئة التدريسية بجامعة تبوك، حيث كان هدفها التعرف على أبعاد الولاء التنظيمي للهيئة التدريسية بجامعة تبوك بالمملكة السعودية، وكذلك الفروق في أبعاد الولاء التنظيمي بين الكليات (الإنسانية والعلمية)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الولاء نحو الكلية حل في الترتيب الأول لكليات الجامعة الإنسانية والعلمية، وأن الولاء نحو التدريس حل في الترتيب الأخير، وأوصت الدراسة على ضرورة العمل على تحسين المناخ التدريسي داخل كليات الجامعة وضرورة توفير بيئة عمل جماعية مبنية على الاحترام والثقة.

2 ــ دراسة عبادو (2004): بعنوان الولاء التنظيمي لدى أساتذة الجامعات استهدفت الدراسة الكشف عن مستوى الولاء التنظيمي لدى أساتذة الجامعات بالجزائر ومدى اختلاف هذا المستوى تبعا لمتغير التخصص والرتبة والأقدمية ومكان العمل وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أساتذة الجامعات في مستوى الولاء التنظيمي باختلاف التخصص.

ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أساتذة الجامعات في مستوى الولاء التنظيمي باختلاف الرتبة.

ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أساتذة الجامعات في مستوى الولاء التنظيمي باختلاف الأقدمية.

ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أساتذة الجامعات في مستوى الولاء التنظيمي باختلاف الجامعات.

3 ـ دراسة جوخ (2016): بعنوان "دراسة العوامل المؤثرة على الولاء التنظيمي في ظل الأزمة السورية" دراسة حالة شركة يونسيريا، هدفت إلى التعرف على السمات الأساسية للولاء التنظيمي لكافة الموظفين العاملين بالشركة، وأظهرت النتائج أن هناك انخفاض في المعنويات لدى العاملين في شركة يونسيريا وأنهم دائما عرضة ليجدوا أنفسهم ومن يعولونهم من دون أي دخل مادي خارج المنظمة، وأشارت إلى انخفاض الولاء للمنظمة نتيجة انخفاض مستوى الرضا الوظيفي من حيث ما يقدمونه وما

يحصلون عليه، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود فرق واضح في مستوى الولاء التنظيمي بين أولئك الذين يحصلون على رواتب عليا والآخرين ممن لا يحصلون على تلك الرواتب.

الاطار النظري للدراسة

أولا: التعويضات

مقدمة:

تعتبر تعويضات القوى العاملة وما تتحصل عليه من مزايا أحد أهم العوامل التي تمكن المنظمات من الجذب والاحتفاظ بفريق عمل كفؤ قادر على تحقيق أهدافها، كما تعكس سياسات المنظمات في تحديد التعويضات والمزايا وجعل مستوى التعويضات منسجماً مع إمكانيات وقدرات المنظمة المالية ومبادئها في توفير العدالة والمساواة بين أفراد القوى العاملة، والتنافس لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية.

مفهوم التعويضات:

تعتبر التعويضات من المواضيع المهمة التي لاقت وما زالت تلاقي الاهتمام الكبير من قبل المنظمات والباحثين والدارسين في مجال الاقتصاد والإدارة سواء كان في المنظمات الخاصة أوالحكومية، ويعود السبب في ذلك ما للتعويضات من أثر مباشر على المستوى المعيشي للعاملين في تلك المنظمات وعلى الدولة وعلى أصحاب الأعمال من جهة أخرى (شاويش،1990: 216).

وقد تعددت الرؤى في تعريف الباحثين لمفهوم التعويضات **ومنها:** [أنها جميع العوائد المالية التي يتحصل عليها العاملين من المنظمات لكونهم أعضاء فيها وتكون إما على شكل مبالغ نقدية أو غير نقدية على شكل مزايا وظيفية إضافية، أو تتمثل في خدمات متنوعة تقدمها المنظمات مجانا للعاملين] (شاويش، 1990: 217)، كما يرى البعض أن التعويضات:[هي المكافآت التي يتحصل عليها الفرد مقابل عمله ونتيجة لتوظفه ومركزه في المنظمة وتكون على شكل مزايا وحوافز ومرتبات أساسية]، **ويرى آخر** أن التعويضات:[هي جميع المكافآت المالية التي تقدمها الإدارة للعاملين مقابل رغبتهم في إنجاز الأعمال والمهام المختلفة في المنظمة] (حسن،1999: 273 – 274).

أهمية التعويضات:

تكمن اهمية التعويضات في مجموعة من النقاط اهمها:

1 – تشجيع الأفراد وتحفيزهم لمزيد من الأداء والإنتاجية لوجود علاقة ارتباط بينها وبين اشباع حاجات ورغبات أخرى.

2 – تساعد على تخفيف حدة الاضطرابات النفسية لدى الأفراد من خلال تعويضهم ماديا تقديرا لقدراتهم في أداء العمل.

3 – تمثل الأجور والتعويضات العائد الوحيد الملموس والممكن قياسه لتوظيف الأفراد لكافة إمكانياتهم في العمل.

أهداف التعويضات:

تهدف المنظمات من خلال تصميم أنظمة التعويضات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: (نصر الله ، 2013 : 269)

ـ الموازنة بين تكلفة الإيرادات العامة، وفلسفتها في تحقيق العدالة والمساواة ورضا وإشباع حاجات العاملين.

ـ توفير مستويات أجور محفزة لجذب الكفاءات من خارج المنظمة.

ـ ربط الأجور بالفائدة العائدة للمنظمات وبأهمية الوظيفة داخل المنظمة.

ـ تكافؤ الأجر مع الجهد المبذول من قبل العاملين.

ـ انسجام الأجر مع المتطلبات التشريعية الحكومية والاتفاقيات المبرمة مع النقابات العمالية.

سياسات أنظمة التعويضات:

لتطبيق أي نظام ناجح للتعويضات يجب أن تكون هناك سياسات معينة تتأثر بأهداف البيئة التي تعمل فيها المنظمة ومن هذه السياسات (حسن، 1999 : 271 – 272):

1 – الحدين الأدنى والأقصى للدفع، مع الأخذ في الاعتبار قدرة المنظمة على الدفع، واللوائح الحكومية، ونفوذ النقابات، والضغوط السوقية.

2 – العلاقات العامة بين مستويات الدفع وهم الإدارة العليا والإدارة التنفيذية والأفراد التشغيليين والمشرفين عليهم.

3 – تقسيم التعويضات الكلية على منافذ الدفع المختلفة وهي الأجر الأساسي والحوافز والمزايا.

الاعتبارات الرئيسية للتعويضات:

اختلف الباحثون في تحديد أهمية التعويضات للعمال، فمنهم من يعتبرها أهم الحوافز لزيادة الإنتاج، بينما يشدد أصحاب الاتجاهات السلوكية والعلاقات الإنسانية على الحوافز المعنوية والنفسية بأنها الأكثر أهمية، ويمكن حصر الاعتبارات الرئيسية للتعويضات في عنصرين رئيسيين هما العنصر الاقتصادي والعنصر النفسي (نصر الله، 2013 : 264 – 266):

أولا العنصر الاقتصادي:

ينظر الاقتصاديون إلى الجهود التي يبذلها العاملون على أنها مدخلات وتأخذ شكل خدمات يوفرها العاملون للمنظمة، ويتوقعون تلقي التعويضات المناسبة عنها، ويتم احتساب هذا الجهد أو الخدمة على أساس نظام الأجور على أساس وحدة الزمن (ساعة / يوم / شهر)، أو ربط الخدمة بوحدة الإنتاج (قطعة / دينار)، وقد تختار المنظمات اتباع المزيج من الأسلوبين (الراتب + عمولة):

ـ ترتبط التعويضات بالوعي الاقتصادي السائد في البلاد ففي فترات الركود تتميز بخفض في الأجور، أما فترات التضخم الاقتصادي فتشهد زيادة في الأجور والتعويضات.

ـ ينظر العامل في المنظمة إلى الأجور على أنها تغطية لتكاليف الحياة الأساسية.

ـ يعتبر العاملون التعويضات محفزة لهم فيما لو حققت العدالة والمساواة في الأجور.

ثانيا العنصر النفسي أو المعنوي:

للتعويضات أهمية كبيرة في انعكاسات الطابع النفسي والمعنوي على العاملين تتمثل في:

ـ كلما ارتفع الأجر دل على أهمية الوظيفة والموظف، ويكون أثرها ايجابيا على المنظمة.

ـ يعتبر الموظف الزيادات والمكافآت والمزايا التي يتحصل عليها تقديرا واعترافا بانجازاته وإسهاماته لإنجاح المنظمة، والدفع بها، إلى الأمام ويكون أثرها جيد ومحفز.

ـ تطبيق مبدأ العدالة في التعويضات من شأنه تحقيق الرضا والولاء التنظيمي بين العاملين في المنظمة.

ـ ينظر العامل إلى التعويضات على أنها تعكس النمو الوظيفي لقياس تقدم الأفراد في وظائفهم.

ـ ينظر العامل إلى التعويضات على أنها المحفز إذا ما تم تعريف العامل بمدى إنجازه بالمقارنة بالآخرين.

علاقة التعويضات بالدافع للعمل:

توجد علاقة مباشرة بين التعويضات والمزايا التي يتحصل عليها الفرد من المنظمة وبين الدافع للعمل ويتلخص تحديد هذه العلاقة غي الآتي: (ديسلر، 2003 : 405 – 409)

1 – يعتمد الدافع على مدى احساس الفرد بالعدالة، وبمقارنته بين ما يحصل عليه من التعويضات وما يحصل عليه الآخرون في العمل.

2 – يعتمد الدافع للعمل على مدى رضا الفرد عن التعويضات التي يتحصل عليها سواء أن كانت تعويضات ذات طبيعة داخلية أو طبيعة خارجية.

الولاء التنظيمي

مقدمة:

إن الولاء التنظيمي كأي متغير سلوكي لا يمثل واقعاً ملموساً، بل يمثل اصطلاحا مطلقا غير ملموس في ذاته، ويُستدل عليه من خلال الظواهر أو الآثار المرتبطة به، ولا يمكن الحصول عليه جاهزًا أو يفرض فرضاً بوسائل الاكراه المختلفة، بل إنه نتيجة لتفاعلات الكثير والعديد من العوامل والمتغيرات، فهو حصيلة الإدارة السلوكية الجيدة التي تعمل وسط بيئة مادية واجتماعية سليمة، لذا فإن عملية تقوية ولاء الأفراد لمنظماتهم أمر شاق تتحمل إدارات المنظمات في سبيله جهوداً كبيرة وتكاليف باهظة للوصول إلى مستوى ملائم منه.

مفهوم الولاء التنظيمي:

يعتبر الولاء التنظيمي من المفاهيم الإدارية الحديثة وقد حظى هذا المفهوم باهتمام العديد من الباحثين، ومن أسباب هذا الاهتمام بالولاء التنظيمي تأثيراته على سلوكيات الأفراد، وما له من انعكاس على الفرد وعلى المنظمة على حد سواء، وعلى سير العمل وتحقيق أهداف المنظمة بشكل فعال، حيث

يعتبر من العناصر المهمة في المنظمة ويعتبر الرابط بين المنظمة وبين العاملين فيها (عبد الباقي، 2004 : 24).

ويعرف الولاء التنظيمي: [بأنه الشعور الإيجابي للموظف تجاه المنظمة، والإخلاص لها، والارتباط معها، والحرص على الاستمرار فيها، من خلال بذل الجهد وإنجاحها واستمرارها وتفضيلها على غيرها] (بلبل ، 2009 : 11 – 12)، **ويعرفه آخر:** [الولاء يعني استعداد الموظف على بذل درجات عالية من الجهد والرغبة القوية في البقاء في التنظيم، والقبول بالأهداف الرئيسية وقيم التنظيم] (سليمان و وهب، 2012 : 149)، **ويعرفه الصيرفي بأنه:** [الارتباط الوجداني بين أهداف المنظمة، وبين دور الفرد المرتبط بقيمها وغاياتها] (الصيرفي، 2006 : 216).

أهمية الولاء التنظيمي:

من أهم أسباب الاهتمام بالولاء التنظيمي كونه من العوامل التي تحد من فاعلية وكفاءة المنظمة وأنه من العوامل التي ترتبط بإنتاجية الفرد وإنتاجية المنظمة (حمادات، 2006 : 67)، وأن لضعف الولاء والانتماء التنظيمي آثار سلبية في جوانب متعددة أهمها تدني مستوى الرضا عن العمل وارتفاع درجات الضغط، وتدني معدلات الأداء وارتفاع معدل دوران العمالة (الرواشد ، 2007 : 20).

ويرى الدخيل الله أن أهمية الولاء التنظيمي تتمثل في النقاط التالية: (الدخيل الله، 2007 : 20):

1 – يعتبر الولاء حلقة الوصل التي تربط الإدارة بالأفراد وهو عامل مهم لتحقيق أكبر قدر من الانجاز.

2 – يعتبر الولاء أكثر شمولا من الرضا باعتباره يعطي صورة واضحة للأفراد بخصوص بقائهم مدة أطول في المنظمة.

3 – يعتبر الولاء التنظيمي مؤشر هام للتنبؤ بنجاح المنظمة في تحقيق أهدافها.

4 – إن ولاء الأفراد لمنظماتهم من أسباب زيادة نجاحها واستمراريتها وزيادة انتاجيتها.

خصائص الولاء التنظيمي:

إن للولاء التنظيمي مجموعة من الخصائص والصفات التي تظهره وتميزه، وأهم هذه الخصائص هي: (بلبل نادر، 2009 : 11 – 12)

1 – الولاء التنظيمي شيء غير ملموس يُستدل عليه من ظواهر تنظيمية ويتم ملاحظته من تصرفات الأفراد العاملين في التنظيم.

2 – الولاء التنظيمي حصيلة تفاعل العديد من العوامل الإنسانية والتنظيمية وظواهر إدارية أخرى داخل التنظيم.

3 – إن مستوى الولاء التنظيمي ليس ثابت إلا أن درجة التغيير فيه أقل نسبيا من درجة التغيير بالظواهر الإدارية الأخرى.

4 – أن الولاء التنظيمي ذا أبعاد متعددة، ورغم اتفاق غالبية الباحثين في هذا المجال إلا أنهم يختلفون في تحديد هذه الأبعاد ولكن هذه الأبعاد تؤثر في بعضها البعض.

أبعاد الولاء التنظيمي:

تختلف صور ولاء الأفراد للمنظمات باختلاف القوة الباعثة والمحركة له، وهناك أبعاد مختلفة للولاء التنظيمي وليس بعدا واحدا، ورغم اتفاق غالبية الباحثين في هذا المجال على تعدد أبعاد الولاء إلا أنهم يختلفون في تحديد هذه الأبعاد التي **تتلخص فيما يلي** (سليمان و وهب، 2012 : 155):

1 – **الولاء الاتجاهي** ويقصد به العمليات التي من خلالها تتطابق أهداف الفرد مع أهداف وقيم المنظمة وتزداد رغبته في البقاء والاستمرار بها.

2 – **الولاء السلوكي** ويقصد به العمليات التي من خلالها يصبح الفرد مرتبطا بالمنظمة، نتيجة لسلوكه السابق، فالجهد والوقت الذي قضاه الفرد داخل المنظمة يجعله يتمسك بها وبعضويتها.

3 – **الولاء الأدبي** ويقصد به تبني الفرد لقيم وأهداف المنظمة واعتبارها جزءا من قيمه وأهدافه.

4 – **الولاء المحسوب** ويقصد به رغبة الموظف في الاستمرار في العمل بالمنظمة برغم وجود عمل بديل بمنظمة أخرى وبمزايا أفضل.

العوامل المساعدة والمؤثرة في تنمية الولاء التنظيمي:

يعتبر البحث في مفهوم الولاء التنظيمي من حيث التكوين والتطوير، عملية ذات أبعاد متشابكة ومتداخلة، فقد تعددت اجتهادات الباحثين والدارسين واتجاهاتهم حول مفهوم العوامل التي تساعد على تكوين الولاء التنظيمي، إلا أن دراسات روبرت مارش و ماناري تعتبر من الدراسات المتميزة التي أشارا فيها إلى العوامل المساعدة على تكوين الولاء التنظيمي وهي (السالم، ، 2015 : 70):

1 – **السياسات:** ان ضرورات العمل تتطلب تبني سياسة داخلية تساعد على إشباع حاجات الأفراد العاملين في التنظيم، فكما هو متعارف عليه يوجد عند أي إنسان مجموعة من الحاجات المتداخلة تساعد على السلوك التنظيمي لهؤلاء الأفراد، ويعتمد السلوك في شدته وإيجابيته أو سلبيته على قدرة الفرد على إشباع هذه الحاجات، فإذا أُشبعت هذه الحاجات، فإن ذلك سيترتب عليه إتباع نمط سلوكي إيجابي بشكل يساعد على تكوين ما يسمى بالسلوك المتوازن، وهذا السلوك المتوازن الناتج عن مساندة التنظيم للفرد في إشباع هذه الحاجات يتولد عنه الشعور بالرضا والاطمئنان والانتماء، ومن ثم الولاء التنظيمي.

2 – **العمل على تنمية مشاركة الأفراد العاملين في التنظيم:** تساعد مشاركة الأفراد العاملين بصورة إيجابية على تحقيق أهداف التنظيم، فالمشاركة كما يراها **دايفن** هي: الاشتراك الفعلي والعقلي للفرد في موقف جماعي يشجعه على المشاركة والمساهمة لتحقيق الأهداف الجماعية، ويشترك في المسؤولية

عن تحقيق تلك الأهداف، وهنا يمكن استنتاج ثلاثة محاور مهمة تقوم عليها عملية المشاركة، وهي (ديفز، 1974 : 184 – 187):

أ – تنطوي المشاركة للمساهمة في تحقيق أهداف التنظيم على المشاركة العقلية والفكرية القائمة على الأسس العلمية لجعلها ناجحة، وفعالة أكثر من مجرد الاعتماد على المشاركة الفعالة أو المشاركة غير الفعالة.

ب – المشاركة تعمل على زيادة حافزية الأفراد وتدفعهم للعمل، وذلك بإعطائهم الفرص الجيدة للمشاركة ولإطلاق الطاقات والابتكارات الرامية إلى تحقيق الأهداف.

ج – تعمل المشاركة على تنمية مهارات الأفراد في العمل وتقبل المسؤولية.

3 – **العمل على تحسين المناخ التنظيمي:** يشير مفهوم المناخ التنظيمي إلى بيئة العمل الداخلية بكل تفاعلاتها وخصائصها، إذ أنه يلعب دورا مهما في تشكيل السلوك الوظيفي والأخلاقي لدى الأفراد العاملين من حيث تشكيل، وتغيير وتعديل القيم والاتجاهات والسلوك، وتختلف طبيعة مفهوم المناخ التنظيمي من بيئة إلى أخرى، ويعرفه ريتشارد سيترز بأنه [البيئة الداخلية لمنظمة معينة يتعرف العاملون عليها (البيئة الداخلية) من تجاربهم، ومن خلال أثرها في سلوكهم] (الدقس وعليان، 1991 : 104).

4– تطبيق أنظمة مناسبة من الحوافز: يتطلب توفير المناخ التنظيمي الجيد أنظمة حوافز معنوية ومادية مناسبة، فهذه الأنظمة تؤدي إلى زيادة الرضا عن المناخ التنظيمي بشكل خاص، وعن المنظمة بشكل عام، وبالتالي زيادة الولاء التنظيمي الذي بدوره يعمل على رفع معدلات الإنتاج، وتقليل التكاليف، ويشير الكتاب إلى أن المنظمات العاملة في القطاع العام هي من أقل المنظمات استخداما للحوافز، وبالتالي تقع عليها مسؤولية الاهتمام بهذا الجانب لضمان تحقيق مستويات عالية من الولاء التنظيمي لدى الأفراد العاملين. (السالم، 2015 : 72)

5 – العمل على بناء ثقافة مؤسسية: إن الاهتمام بإشباع حاجات العاملين والنظر إليهم كأعضاء في بيئة عمل واحدة تعمل على ترسيخ معايير أداء متميز لأفرادها، وبالتالي تعمل على تكوين درجة كبيرة من الاحترام المتبادل بين الأفراد العاملين، وإعطائهم دورا كبيرا للمشاركة في اتخاذ القرارات، كل ذلك ستترتب عليه زيادة قوة تماسك المنظمة، وزيادة الولاء لها. (السالم، ، 2015 : 73)

6 – نمط القيادة: إن الدور الكبير الذي يجب على الإدارة العليا القيام به هو إقناع الآخرين، وفي جو عمل مناسب، بضرورة إنجاز الأعمال بدقة وفعالية، فالإدارة الناجحة هي تلك الإدارة القادرة على كسب التأييد الجماعي، لإنجاز الأعمال من خلال تنمية مهارات الأفراد باستخدام أنظمة الحوافز المناسبة. (السالم، ، 2015 : 73).

الاطار التطبيقي للدراسة:

عينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس القارين والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته، وعددهم الإجمالي (106)، مقسمين (38) عضو هيئة تدريس، (68) معيد، حيث تم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة قدرها (82) مفردة حسب قانون سحب العينات.

$$n = \frac{NP(1-p)Z^2_{(1-\frac{a}{2})}}{(N-1)B^2 + P(1-p)Z^2_{(1-\frac{a}{2})}}$$

وقد تم توزيع (82) استمارة على العينة المستهدفة تم استرجاع عدد (61) استمارة منها (10) استمارات غير صالحة، وكان الفاقد (21) استبانة، وبذلك تكون نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل هي (62%) من العدد الاجمالي للاستمارات التي تم توزيعها.

أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار الفرضية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان وتضم مجموعة رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم البيانات الشخصية وتشمل المؤهل العلمي، وصفة العمل داخل المؤسسة التعليمية المستهدفة.

المجموعة الثانية: وتشمل محورين رئيسيين مكونان من (24) عبارة ومفصلة كما يلي:

1 – التعويضات: 13 فقرة.

2 – الولاء التنظيمي: 11 فقرة.

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الثلاثي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة غير موافق ودرجتان للإجابة محايد وثلاث درجات للإجابة أوافق.

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

غير موافق	محايد	أوافق
1	2	3

وكان طول الفترة المستخدمة هي 0.67 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 2 على 3، وقد استخدم الباحث درجة الثقة (95%) في الاختبارات بما يعني إن احتمال الخطأ يساوي (5%).

جدول (2) طول خلايا المقياس

المتوسط	إتجاه الإجابة
1 – 1.66	غير موافق
1.67 – 2.33	محايد
2.34–3	أوافق

أساليب التحليل الوصفي للبيانات:

بعد ترميز البيانات تم ادخالها إلى الحاسب الآلي؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية(**SPSS**) ، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، اذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الاحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت.

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة،
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **اختبار تي** (One Sample T – test): لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (2) في المقياس الثلاثي.
- **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل محور وإجمالي الاستبيان وتحديد العلاقة بين التعويضات والولاء التنظيمي.
- **تحليل تباين الانحدار:** لتحديد أثر التعويضات على الولاء التنظيمي.

صدق فقرات الاستبانة: وتم ذلك من خلال الآتي:

1 – **صدق المحكمين:** إن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهريا من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال، وقد تم الأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2 – **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:** وقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيمة معامل الارتباط بين التعويضات وإجمالي الاستبيان تساوي (0.79) بقيمة دلالة إحصائية تساوي صفراً وأن قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين التعويضات والولاء التنظيمي تساوي (0.91) بقيمة دلالة إحصائية

تساوي صفراً، وبذلك فإن هذه العلاقات دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية (0.05) وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحـــــــــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	التعويضات	13	0.79	0.000
2	الولاء التنظيمي	11	0.91	0.000

الثبات:

وهو الاتســاق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفســها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد انفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

معامل (ألفا) للاتســاق الداخلي: ولاســتخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم اســتخدام اســتمارات البحث البالغ عددها (51) اســتمارة، وقد تم اســتخراج قيم الثبات (معامل ألفا) من البرنامج الاحصــائي، وقد كانت قيمة معامل الثبات لمحور التعويضـــات (0.646) ولإجمالي الاســـتبيان (0.744)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (4) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	التعويضات	13	0.646
2	الولاء التنظيمي	11	0.746
	إجمالي الاستبـــــانة	24	0.744

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

1 – المؤهل العلمي: أن (27) مبحوثاً وما نسبته (52.9%) يحملون المؤهل الجامعي (24) مبحوثا وما نسبته (47.1%) يحملون المؤهل العالي.

2 – الصفة: بينت النتائج أن (24) مبحوثا وما نسبته (47.1%) كانوا من أعضاء هيئة التدريس و (27) مبحوثا وما نسبته (52.9%) من المعيدين.

الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

أولا: التعويضات، بينت النتائج في الجدول رقم (5) عدم اتفاق أفراد العينة على (4) فقرات من فقرات محور التعويضات واتفاقهم المحدود على (8) فقرات واتفاقهم على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور.

جدول (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات لمحور التعويضات

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق	محايد	أوافق	متوسط الإجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري

1	نظام المرتبات المعمول به في المؤسسة جيد	ك	28	7	16	1.76	محايد	0.907
		%	54.9	13.7	31.4			
2	المؤسسة التي تعمل بها تقوم بدفع المرتبات في الوقت المحدد لها	ك	23	13	15	1.84	محايد	0.857
		%	45.1	25.5	29.4			
3	في ظل تأخر المرتبات توافق على عمل ساعات إضافية	ك	28	11	12	1.69	محايد	0.863
		%	54.9	21.6	23.5			
4	الأجور التي تُعطى لا تتناسب مع ساعات العمل والجهد المبذول	ك	12	12	27	2.29	محايد	0.832
		%	23.5	23.5	52.9			
5	يجب زيادة المرتبات من فترة لأخرى حسب العمل والجهد المبذول	ك	4	4	43	2.76	أوافق	0.586
		%	7.8	7.8	84.3			
6	تمنح المؤسسة التي تعمل بها تأميناً صحياً للعاملين	ك	35	4	12	1.55	غير موافق	0.856
		%	68.6	7.8	23.5			
7	تمنح المؤسسة مكافآت عن الأعمال الإضافية للعاملين	ك	12	10	29	2.33	محايد	0.841
		%	23.5	19.6	56.9			
8	تمنح المكافآت والمزايا للعاملين وفق الجهد المبذول وأنظمة محددة لذلك	ك	17	8	26	2.18	محايد	0.91
		%	33.3	15.7	51.0			
9	توجد أنظمة عادلة يتم تنفيذها بعدالة للأنظمة المالية غي المؤسسة	ك	16	20	15	1.98	محايد	0.787
		%	31.4	39.2	29.4			
10	تقدم بالمؤسسة التي تعمل بها وجبات إفطار أثناء فترات الاستراحة	ك	39	5	7	1.37	غير موافق	0.72
		%	76.5	9.8	13.7			
11	توجد بالمؤسسة خدمات مواصلات للعاملين طخدمات توصيل العاملين"	ك	40	6	5	1.31	غبر موافق	0.648
		%	78.4	11.8	9.8			
12	توجد خدمات ترفيهية للعاملين أثناء فترات الاستراحة	ك	44	4	3	1.2	غير موافق	0.53
		%	86.3	7.8	5.9			
13	تتم التكاليف بالمزايا حسب العلاقات الشخصية	ك	15	20	16	2.02	محايد	0.787

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (2017)

ولتحديد مستوى التعويضات، فإن النتائج في الجدول رقم (6) أظهرت أن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي محور التعويضات تساوي (1.869) وهي أقل من قيمة متوسط القياس (2)، وأن

الفرق يساوي (0.131) وأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.003) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية الفروق، أي مستوى التعويضات كان منخفضا.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (One Sample T- test) لتحديد مستوى التعويضات

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية/ T-Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	مستوى التعويضات
التعويضات	1.869	0.131-	0.305	3.075-	0.003	معنوية	منخفض

ثانيا: الولاء التنظيمي

أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) اتفاق أفراد العينة المحدودة على (3) فقرات من فقرات محور الولاء التنظيمي واتفاقهم باقي فقرات هذا المحور.

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الولاء التنظيمي

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	غير موافق	محايد	أوافق	متوسط الاستجابة	اتجاه الاجابة	الانحراف المعياري
1	إذا سمحت لك الفرصة للعمل في مؤسسة أخرى على نفس الوظيفة وبنفس الراتب	ك	14	5	32	2.35	أوافق	0.89
		%	27.5	9.8	62.7			
2	إذا طلب منك عمل إضافي في المؤسسة بدون مرتب	ك	28	10	13	1.71	محايد	0.855
		%	54.9	19.6	25.5			
3	الضغوط التي تواجهك في عملك تقلل من حبك وانتمائك للمؤسسة التي تعمل بها	ك	13	3	35	2.43	أوافق	0.878
		%	25.5	5.9	68.6			
4	أنت مستعد لتطوير مهاراتك الشخصية حتى تساهم في تطوير المؤسسة التي تعمل بها	ك	0	4	47	2.92	أوافق	0.272
		%	0	7.8	92.2			
5	تشعر بالراحة النفسية والاطمئنان عند تواجدك في المؤسسة التي تعمل بها	ك	18	12	21	2.06	محايد	0.881
		%	35.3	23.5	41.2			
6	لديك شعور بالاحترام والتقدير لإدارة المؤسسة التي تعمل بها	ك	5	11	35	2.59	أوافق	0.669
		%	9.8	21.6	68.6			
7	تبذل أفضل ما لديك من جهد لإنجاح المؤسسة التي تعمل بها لأنك تعتبره جزءاً من نجاحك	ك	1	5	45	2.86	أوافق	0.238
		%	2.0	9.8	88.2			
8	تهمك سمعة المؤسسة التي تعمل بها بين بقية المؤسسات التي في نفس الاتجاه	ك	0	3	48	2.94	أوافق	0.401
		%	0	5.9	94.1			
		ك	3	9	39	2.71	أوافق	0.576

9	تعتبر المؤسسة التي تعمل بها بيتك الثاني وتهمك مصلحتها بقدر مصلحتك الشخصية	%	5.9	17.6	76.5			
10	إذا طلب منك مديرك عملا لصالح منفعة المؤسسة وانت لا تجيد هذا العمل توافق على انجازه من خلال أخذ دورة تدريبية	ك	7	8	36	2.57	أوافق	0.728
		%	13.7	15.7	70.6			
11	أنت مستعد للعمل خارج أوقات الدوام الرسمي حتى بدون مقابل عند حاجة المؤسسة	ك	19	8	24	2.1	محايد	0.922
		%	37.3	15.7	47.1			

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (2017)

ولتحديد مستوى الولاء التنظيمي، فإن النتائج في الجدول رقم (8) أظهرت أن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي محور الولاء التنظيمي تساوي (2.33)[1] وهي أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وأن الفرق يساوي (0.33) وأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الولاء التنظيمي كان مرتفعاً.

جدول رقم (8) نتائج اختبار (One Sample T – test) لتحديد الولاء التنظيمي

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية/ T–Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	مستوى الولاء التنظيمي
الولاء التنظيمي	**2.33**	**0.33**	**0.376**	**6.324**	**0.000**	**معنوية**	**مرتفع**

اختبار فرضية الدراسة

فرضية الدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتعويضات على تعزيز الولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته.

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار معنوية العلاقة بين التعويضات والولاء التنظيمي، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة احصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الاحصائية أكبر من (0.05).

جدول رقم (9) الارتباط بين المشاكل والمعوقات الإداريةالالكترونية ورضا العملاء

		الولاء التنظيمي
	ارتباط بيرسون	0.401

(1) عند حساب متوسم الاستجابة لإجمالي محور الولاء التنظيمي، أخذ في الاعتبار سلبية صياغة الفقرات (1 ، 3) لذا وجب التنويه لذلك.

التعويضات	قيمة الدلالة الاحصائية	0.004
	عدد المشاهدات	51

بينت النتائج في الجدول رقم (9) وجود علاقة ايجابية بين التعويضات والولاء التنظيمي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.401) وتشير إلى أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وكانت قيمة الدلالة الاحصائية (0.004) وتشير إلى معنوية العلاقة.

جدول رقم (10) نتائج تحليل التباين لتحديد صلاحية نموذج انحدار التعويضات على الولاء التنظيمي

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل التحديد (R^2)
1	1.14	1.14	9.397	0.004	0.161
49	5.945	0.121			
50	7.085				

المصدر: الدراسة الميدانية (نتائج الاستبيان 2017)

ولتحديد أثر التعويضات على الولاء التنظيمي، تم استخدام تحليل التباين للانحدار فبينت النتائج في الجدول رقم (10) أن قيمة (F) تساوي (9.397) وهي قيمة مرتفعة، وكانت قيمة الدلالة الاحصائية (0.004) وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتعويضات على الولاء التنظيمي، وكانت قيمة معامل التحديد (0.161) وهي تشير إلى أن ما نسبته (16.1%) من التغيرات في الولاء التنظيمي يعود إلى التعويضات ما لم يؤثر مؤثراً آخر.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

1 – أظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتعويضات على الولاء التنظيمي فقد تبين أن التعويضات تؤثر على الولاء التنظيمي بنسبة (16.1%) ما لم يؤثر مؤثر آخر، وهو يتوافق مع **دراسة العمري (1992)**.

2 – بينت الدراسة أن مستوى التعويضات كان منخفضاً، حيث تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (1.869) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وهو ما يدل على عدم رضا فئة المبحوثين عن نظام التعويضات المعمول به في القطاع محل الدراسة، وهذا ما يتفق مع **(دراسة إبراهيم 2003) و(دراسة العديلي 1984)**.

3 – أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى الولاء التنظيمي بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمسلاته، فقد كانت قيمة متوسط الاستجابة (2.33) وفق مقياس التدرج الثلاثي، رغم العديد من السلبيات الموجودة في تطبيق السياسات الإدارية المعمول بها في المعهد والتي تكون سببا غير مباشر في انخفاض معدل الرضا الوظيفي.

4 – بينت النتائج أن الإدارة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية لا تولي اهتماماً بالغاً في تقديم التعويضات غير المباشرة (المزايا) لرفع مستوى الولاء التنظيمي والتي كانت سبباً مباشراً لارتفاع معدل الدوران الوظيفي في المعهد حيث جاءت نسبة رغبة العاملين في ترك العمل بالمعهد إذا سمحت الفرصة حتى بنفس المرتب، وكانت النسبة بانحراف معياري قدره (0.89) وهو معدل مرتفع، وهو ما كان سببًا في إجراء هذه الدراسة (مشكلة الدراسة)، وتتوافق هذه النتيجة مع كل من **دراسة جوخ (2016)، ودراسة إبراهيم (2003).**

التوصيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1 – العمل على منح العاملين بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بمسلاته التأمين الصحي للعاملين.

2 – الأخذ بعين الاعتبار الجهود المبذولة من قبل العاملين بالمعهد لزيادة المرتبات ومنح المكافآت والامتيازات.

3 – تفعيل خدمات نقل العاملين من خلال الاعتماد على خطوط نقل مستمرة.

4 – تفعيل الخدمات الترفيهية للعاملين بالمعهد في فترات الاستراحة كالانترنت والتلفزيون وصالات للرياضة.

5 – العمل على تشخيص نقاط القوة والضعف من أجل رفع مستوى الولاء التنظيمي.

6 – الأخذ بعين الاعتبار مقترحات العاملين بالمعهد من أجل رفع ولائهم التنظيمي.

7 – التأكيد على الاهتمام بشكاوي العاملين يالمعهد وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم.

قائمة المراجع

1 – حسن، راوية محمد ،(1999): إدارة الموارد البشرية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر.

2– حمادات، محمد، (2006): قيم العمل والالتزام الوظيفي لدى المديرين والمعلمين في المدارس، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3 – ديسلر، جاري، (2003): إدارة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4 – ديفيز، كيث،(1974): السلوك الإنساني في العمل : دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي، ترجمة: عبد الحميد موسى ومحمد إسماعيل يوسف، القاهرة، دار النهضة، مصر.

5 – الرواشدة، خلف سليمان،(2007): صناعة القرار المدرسي والشعور بالأمن والولاء التنظيمي، دار الحامد، عمان، الأردن،.

6 – سليمان، امحمد أحمد و وهب، سوسن عبد الفتاح، (2012): الرضا والولاء الوظيفي.. قيم وأخلاقيات الأعمال، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

7– شاويش، مصطفى نجيب، (1990): إدارة الموارد البشرية .. إدارة الأفراد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8– الصيرفي، محمد، (2006): السلوك التنظيمي..سلسلة كتب المعارف الإدارية، الجزء الأول، الكتاب السادس.

9– عبد الباقي، صلاح الدين محمد،(2004): السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

10– نصر الله، حنا، (2013): إدارة الموارد البشرية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيًا المجلات والدوريات

1– الدخيل الله، (2007): مقدمات الالتزام لمنظمة أكادمية، مجلة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، مجلد 7، الطبعة الأولى.

2– الدقس، محمد وعليان، خليل،(1991) تقييم المناخ التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية، دراسة ميدانية في منجم الحساء، مجلة دراسات، سلسلة أ، مجلد 18، عدد 1.

ثالثًا الرسائل العلمية

1– بلبل، نادر، (2009): أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على الولاء التنظيمي "دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الشام الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، سوريا.

2– السالم، ماهر علي الصالح، (2015): الولاء التنظيمي لدى مدرسي التعليم الثانوي العام وعلاقته بالمشاركة في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

الطموح النووي الإيراني وتأثيره على أمن منطقة الخليج العربي

* أ. أبوبكر السويحلي حسين أحمد

مستخلص الدراسة:

خلال العقود الأخيرة تصاعدت المواقف الدولية والإقليمية المعارضة للبرنامج النووي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ومازال يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي، وتثار التساؤلات حول حقيقة الغرض من هذا البرنامج هل هو موجه ضد الدول المحيطة والمتربصة بإيران أم أنه ردعاً إقليميا للسيطرة على منطقة الخليج والمنطقة العربية وأيضا بشأن طبيعة الدوافع المحركة له.

أحدثت التطورات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني يوماً بعد يوم بوتيرة عالية هاجسا لدى صناع القرار الخليجيين، كما يعد هذا البرنامج من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الدولي، وقد أقترب تحقيق الحلم الإيراني الذي ظل محاطا بالغموض والتعتيم، الأمر الذي شغل الباحثين ومراكز الأبحاث والتفكير حول ماهية إيران واستراتيجيتها في تعاملها مع ملفها النووي

المقدمة:

تعتبر إيران واحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي على وجه الخصوص نظرا لموقعها الجيوبولتيكي و أدوارها الإقليمية الفاعلة في المنطقة، إضافة الى امتلاكها لموازين قوي مهمة تؤهلها للعب دور محوري في جميع القضايا و الملفات الحارقة التي تشغل الرأي العام الدولي.

شكل السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي وتطويره قلقا ومخاوفا لدول الخليج العربي، خاصة وأن مثل هذه الأسلحة من شأنها أن تقلب موازين القوى الإقليمية ويجعل منها قوة كبرى في المنطقة، كما أن امتلاك ايران لبرنامج نووي يتعارض مع التوجهات الامريكية و حلفائها الإقليميين و الهادفة الى منع بروز أي قوة إقليمية يمكن ان تهدد مصالحهم الاستراتيجية في الشرق الأوسط أو تهدد أمن و استقرار الكيان الإسرائيلي المحتل.

مما لا شك فيه، فان البرنامج النووي الإيراني وطموح تطويره له العديد من الانعكاسات ومن الاثار الوخيمة على دول منطقة الخليج نظرا للتقارب الجغرافي والعديد من القضايا العالقة الى حدود وقتنا الراهن على غرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية والصراع الإيديولوجي مع المملكة العربية السعودية والتنافس الاقتصادي في تصدير مصادر الطاقة. وبالتالي فان البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن

* محاضر، كلية الاقتصاد العجيلات، جامعة الزاوية
إيميل:abob19732019@gmail.com

ينعكس بشكل جوهري على الوضع الأمني، حيث ان إصرار إيران على امتلاك قدرات نووية ومواصلة تطويرها من شأنه ان يحول دون التوصل الي صيغة أمنية مشتركة في منطقة الخليج وسوف يؤدي الى قيام سباق نحو التسلح في الشرق الأوسط.

ومن البديهي ان تصبح لدى دول الخليج ادراك جماعي بخطورة الطموح النووي الإيراني على أمنهم القومي لاسيما أنها أضحت محاصرة بدول ذات طموحات نووية (إسرائيل . ايران، الهند ، روسيا، باكستان)، مما يعرضها الى تحديات أمنية جديدة بعد التطورات التي طرأت في سياق الاتفاق الذي أبرم و خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من هذا الاتفاق وما فرضه هذا الانسحاب من واقع جديد و تحديات أمنية خطيرة تواجهها دول الخليج.

مشكلة الدراسة:

ان محاولة التعرف على خلفية الطموح الإيراني لتطوير برنامجها النووي و احرازها تقدم للحصول على الطاقة النووية يتطلب معرفة الأهداف التي تسعى اليها ايران وراء تعمدها مواصلة انتاج الأسلحة النووية و تركيز بنية تحتية ضخمة في هذا المجال من جهة ، و مدى تأثير هذا البرنامج على الامن الإقليمي و مواقف دول الخليج من هذا السلوك الإيراني و النتائج التي من الممكن ان تترتب وراءه. ويمكن ان نطرح السؤال التالي :

1 ماهي الأهداف الرئيسية التي تسعى اليها إيران وراء البرنامج النووي , و ماهي الانعكاسات السياسية الإيرانية على دول الخليج ؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن البرنامج النووي الإيراني والصراع علي منطقة الشرق الأوسط بين الطموحات الإيرانية والعقائدية وبين دول المنطقة في إطار البرنامج النووي الإيراني

وتتركز هذه الدراسة على الفرضية التالية:

امتلاك إيران لبرنامج نووي يرتبط جوهرياً بالجانب التوسعي و الدفاعي والعسكري الذي يفرض نفسه، ويشتبك مع التطلعات الإيرانية والنزعة القومية والفارسية لدي القيادات الإيرانية وشعبها و يهدد المشروع النووي الإيراني دول الخليج، فكيف كانت المواقف الإقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

أهمية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فهم الطموحات والدوافع الإيرانية، ومحاولة تحليل المواقف الدولية والإقليمية.

تسليط الضوء علي التحولات الاستراتيجية و الأسباب الحقيقية أو الخفية وراء الغموض الإيراني تجاه البرنامج النووي الإيراني والغايات الإيرانية وراء مواصلة تنفيذ مشروعها النووي رغم الضغوطات و الاتهامات الإقليمية و الدولية.

كما تقوم الدراسة على فهم المواقف المتضاربة لدول الخليج إزاء هذا البرنامج و مدى قدرتها على مواجهة هذا الخطر الذي يحيط بها.

أهداف الدراسة

1) تتبع نشأة المشروع النووي الإيراني ومراحل مسيرته نحو الانطلاق الدولي مذ بدايته في عهد الشاه وحتى بعد الثورة الايرانية.
2) محاولة التعرف على البنية التحتية النووية الإيرانية و ما توصلت اليه ايران في برنامجها النووي الوقوف على تأثير المشروع النووي والتهديدات التي من الممكن ان تقع في المنطقة جراء الطموح النووي الإيراني
3) تسليط الضوء على مواقف دول الخليج العربي في تعاملها مع ملفها النووي.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، لأنهما يتناسبان وموضوع الدراسة ولكونهما الأقدر على تحقيق أهداف الدراسة، فالمنهج التاريخي يمكن استخدامه لمعرفة الماضي وأثره على الحاضر، وأما المنهج الوصفي فكثير من الظواهر السياسية التي تواجهنا أثناء البحث فلا بد من وصفها بكل أبعادها.

تعريف المصطلحات

1- البرنامج النووي الإيراني :

تم إطلاق البرنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن الماضي بمساعدة من الولايات المتحدة كجزء من برنامج (الذرة من أجل السلام) و يعتبر البرنامج النووي الإيراني هو ذلك التوجه القائم في إيران لامتلاك عناصر القوة الشاملة. بما فيها الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول في المستقبل لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة وصولا إلي مستوي قوة إقليمية و دولية تضاهي القوى العظمى التقليدية ويعتد بها من قبل جميع دول المنطقة وبقية الدول الغربية.

2- الأمن :

كما هو معروف هو نقيض الخوف، وهو غياب الشعور بالتهديد والخطر، وهو كذلك الإحساس

بالاستقرار النفسي. وتحقيق الأمن لأي مجتمع أو دولة هو القيمة العليا التي تبحث عنها المجتمعات والدول، والأمن وسيلة وغاية في نفس الوقت ، و هو وسيلة البقاء والتماسك الاجتماعي والتطور وحماية المصالح، وهو غاية لأنه أرضية للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي والنفسي لأي مجتمع و دولة.

3- الخليج العربي:

هو خليجنا العربي الممتد من البحر العربي جنوباً إلى شط العرب شمالاً وتقع على هذا الخليج سبع دول عربية هي، من الجنوب إلى الشمال عمان، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ،البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق.

4- أمن الخليج العربي :

هو ذلك الاستقرار بشتى أنواعه وهو شعور حكومات وشعوب الدول المطلة على الخليج بانتفاء التهديد، أياً كان نوعه للمنطقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وتنموياً، والذي من شأنه أن يؤدي إلى البدء في بناء قواعد وأسس التنمية الكفيلة بمواجهة التحديات التي تعترض طريق الاستقرار والتقدم والازدهار.

كما يشكل تكوين دول مجلس التعاون الخليجي الجغرافي وثرواتها الطبيعية وتجربتها السياسية والتاريخية، وكذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصية مختلفة تميزها عن باقي دول المنطقة، ونتيجة لهذه الخاصية المميزة لدول المجلس وبالتالي للخليج العربي، يواجه الخليج مجموعة من التحديات منذ زمن ليس بالقريب، والتي تصل إلى درجة تهديد أمنه واستقراره والدول المطلة عليه.

فمفهوم الأمن هنا لا يقتصر على مفهومه التقليدي الذي يتمحور حول المفهوم العسكري للأمن، مع أهميته، إلا أنه يتجاوز ذلك الفهم الضيق إلى مفهوم أشمل للأمن، وهو الأمن الذي يشمل بالإضافة إلى الأمن العسكري، أموراً ذات طبيعة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعلمية التنمية المستدامة و. بمعنى أخر، عن الأمن العسكري ليس إلا أحد أبعاد الأمن بمفهومه الشامل والذي يتمثل في تطوير وتنمية القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية وكذلك القدرات العسكرية للدولة

هيكلية الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مبحثين رئيسيين تضمنت الآتي:

- **المبحث الأول:** يتم فيه التركيز على استراتيجية إيران النووية ،وينقسم هذا المبحث الى مطلبين.

- **المطلب الأول:** الدوافع النووية الإيرانية
- **المطلب الثاني:** مسار تطور البرنامج النووي الإيراني
- **المبحث الثاني:** سيتم فيه التعرف على البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج وينقسم هذا المبحث الى مطلبين .

- **المطلب الأول:** تهديدات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج
- **المطلب الثاني:** تباين مواقف دول الخليج إزاء الملف النووي الإيراني

المبحث الأول: استراتيجية إيران النووية

سعت إيران جاهدة إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وتفعيل دورها سواء عبر إتباع القوة الناعمة والديبلوماسية أو بطرق غير سليمة، وذلك عبر الحصول على الطاقة النووية و تركيز بنية تحتية ضخمة لاستكمال مشاريع متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وقد ظل هذا الحلم يراود القادة الإيرانيين حتى بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية سنة 1979. ومازال هذا الهدف قائما حيث تعمل عليه إيران لأهمية هذا المقوم في موازين القوى الدولية، وترى إيران في امتلاكها للسلاح النووي حق شرعي لا غنى عنه في ظل أوضاع جيو–سياسية غير مستقرة ومتقلبة ،يغلب عليها طابع الصراع والتنافس

يؤشر إصرار إيران لامتلاك الطاقة النووية والاحتفاظ بحقها في إنتاج هذه الطاقة نابع من إدراكها بأهميتها والمزايا التي يمكن أن توفرها في عدة مجالات استراتيجية، وعليه لابد أن تناقش هذه الفكرة من خلال.

المطلب الأول: الدوافع النووية الإيرانية

المطلب الثاني: مسار تطور البرنامج النووي الإيراني

1–المطلب الأول: الدوافع النووية الإيرانية:

يشكل الطموح الإيراني في امتلاك الطاقة النووية هدفا رئيسيا ويدخل ضمن التصور العام لموقع إيران الإقليمي والدولي ونابعا من إدراك لما يحمله هذا الاستحقاق من مقومات قوة تخدم المصالح الداخلية والخارجية لإيران. و للإشارة إن البرنامج النووي الإيراني يعتليه الكثير من الغموض، فمنذ الثورة الإسلامية اتسمت السياسة النووية الإيرانية بكثير من التحفظ والسرية، وتحركت في إطار الحصول على هذه القوة الطاقية من خلال مجموعة من النوايا والدوافع وتمثلت في:

أولا: طموح الزعامة الإقليمية:

تحتل إيران مكانة استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يرشحها للعب الأدوار الأولى في القضايا الإقليمية والملفات الحارقة التي تشغل المنطقة، حيث تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي واستغلال حالة الفراغ الإيديولوجي وتراجع مكانة بعض دول المنطقة (المملكة العربية السعودية، العراق، مصر..) لوضع استراتيجية استقطابية في العالم العربي، وبالتالي فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لترسيخ سياستها التوسعية ومكانتها الإقليمية والدولية ويعطيها ثقل استراتيجي وتأثير إيديولوجي خارج حدودها الجغرافية (حسنين,2011) وهو ما سيرفع مكانة إيران في العالم الإسلامي.

كما يدخل الطموح الإيراني في زيادة إنتاج الطاقة النووية في القناعة التامة لدى صناع القرار الإيرانيين لموقع إيران على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإيران تمتلك إرثا إمبراطوريا عظيما، متمثلا في الامبراطورية الفارسية الذي يمتد نفوذها إلى آسيا الصغرى وهو ما يحفزها لبناء قوة عظمى متكاملة يمكنها مستقبلا في استعادة هيبتها التاريخية، فامتلاك القوة النووية يتناسب مع الإرث التاريخي والحضاري لإيران وموقعها الاستراتيجي والمقاومات البشرية والطبيعية والجغرافية(تشوبين,2007)، إضافة لامتلاكها عمقا إيديولوجيا تستعين به في جل سياستها الخارجية وهوما يعرف "بالجيوبولتيك-الشيعي "، حيث أصبح

البرنامج النووي عنصرا مجددا لهوية إيران القومية، وعليه يدرك القادة الإيرانيين أهمية امتلاك الطاقة النووية لترسيخ مكانتهم على الساحة الإقليمية، وحرصهم على متابعة برنامجهم النووي بالرغم من الضغوطات الدولية، على ان تصبح ايران مزودا للوقود النووي للدول الأخرى وبالتالي تتمكن من الحصول على ورقة ضغط مهمة تفعلها في علاقتها الخارجية عند الحاجة كمثيلاتها من أوراق الضغط الأخرى من غاز طبيعي ونفط (عبد القادر,بلا سنة) ويعطيها مكانة مرموقة في عمليات التفاوض مع خصومها وهوما يسرع في وصولها إلى أهدافها بعيدة المدى.

ثانيا: الأهداف الأمنية والعسكرية :

أخذت إيران في الحسبان التحديات الأمنية المحيطة بها من كل جانب والعداوة التاريخية مع بعض دول المنطقة وكذلك التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية، خصوصا وأن القواعد العسكرية الأمريكية تحيط الحدود الإيرانية من كل جانب فإيران اليوم على مرمى حجر من القوات الأمريكية المتمركزة في دول الخليج وأفغانستان وباكستان(سكاي,2009) وهوما يهدد مصالحها الجيو-سياسية وبالتالي فترى من الضرورة امتلاك قدرات عسكرية نووية للمحافظة على أمنها الإقليمي وهو ما يعبر عنه بدافع البقاء وهو حافز أساسي لامتلاك السلاح النووي ويستند إلى الحاجة الملحة إلى وجود وسيلة ناجعة يضمن بها البقاء كدولة مناوئة للسياسة الأمريكية في المنطقة ومهددة لأمن إسرائيل(المطيري,2011)، إضافة

إلى أن إيران تواجه تهديد يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذو مذهب شيعي حيث تنامت لديها هواجس من إمكانية الاضطهاد والاعتداء غلبها في ظل التركيبة الإثنية في الشرق الأوسط، فقد أسهمت العوامل العرقية والقومية والإثنية والدينية في تعزيز رغبتها في امتلاك قدرات عسكرية نووية وتعزيز استراتيجيتها الدفاعية وتصحيح الخلل في موازين القوى في المنطقة(طلحة,2016) وتحقيق الاستغلال الكامل.

كما أن إيران تعيش عزلة إقليمية ودولية تستشعرها بفعل انتماءها القومي والمذهبي وبفعل أستنادها إلى فكر استراتيجي في شؤونها الداخلية والخارجية فريد من نوعه مقارنة بدول المنطقة التي هي في تبعية كاملة وفي رضوخ تام للأجندات الخارجية، حيث تعبير إيران من الدول "المارقة" في الشرق الأوسط(ناصر,2020) وهو ما يستدعي تعزيز ترسانها العسكرية وتتطلب منها امتلاك السلاح النووي لحماية النظام الإيراني من كل محاولات الاعتداء على أمنة القومي أو تغييره وضمان مصالح إيران الحيوي في ظل النظام العالمي المضطرب والتحولات الإقليمية والدولية الجارية(عزيز,2011).

ومن ناحية ثانية، يعد هاجس امتلاك قوة عسكرية قوية ومتماسكة ومتفوقة كميا ونوعيا، وسيلة أساسية لترسيخ الهبة الإيرانية على الساحة الدولية ويضعها في مصاف القوى العظمى ويعزز حضورها الدولي، خاصة وأنها تقع وسط محيط إقليمي نووي، فوجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة تمتلك السلاح النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان، ومن هنا يتولد إدراك بحجم المخاطر الكامنة في العيش دون حيازة قدرة نووية، ويصبح السلاح النووي حاجة ملحة وأولوية قصوى لتعديل موازين القوى العسكرية وتحقيق توازن عسكري يضاهي قدرات الدول الإقليمية التي تهدد بشكل مباشر مصالحها ومشاريعها التوسعية.

تشير بعض التقارير، إلى امتلاك إسرائيل القنبلة النووية، وتبلغ ترسانتها النووية إلى حوالي 200 قنبلة نووية، ناهيك عن الأسلحة النووية التكتيكية التي تستخدم في الهجومات المدفعية والجوية(الجزيرة,2015)، كما ينتاب إيران عديد المخاوف من التعاون الاستراتيجي والعسكري الإسرائيلي–التركي، وتأثيره المباشر على أمنها القومي، ومن هذا المنطلق فإن امتلاك قدرات عسكرية نووية سوف يمكن إيران مواجهة المخاطر الأمنية التي تشكله القوى الإقليمية والدولية منذ عقود، وتكون بهذا السلاح مواكبة لجميع التطورات الأمنية والتطورات السياسة التي تطرأ والتي تهددها بشكل مباشر. وعليه لابد أن تكون مستعدة لأي احتمالات في المستقبل فهي تمارس دورا أمنيا استراتيجيا مرتكزة على الدروس المستفادة من حربها مع العراق حين تم استخدام الأسلحة الكيميائية ضد القوات الإيرانية(زهرة,2015) وبهذا فإن سلاح النووي وسيلة ردع في عقيدة الاستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني(المطيري,2011)

ثالثا: الدوافع الاقتصادية:

لا شك أن امتلاك إيران للطاقة النووية له العديد من المرتكزات الاقتصادية والتنموية التي تطمح إلى إرسائها على المدى البعيد، فمنذ عهد الشاه كانت النوايا الإيرانية متجهة نحو الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وظلت السياسة الإيرانية مرتكزة على قدرة المفاعلات النووية التي تطمع إلى بناءها لتوفير الطاقة الكهربائية والتي تقدرب20%من مجموع استهلاكها(النعيمي,2015)، لاسيما إن التطور الديمغرافي وزيادة عدد السكان الملحوظ وتزايد عدد المشاريع الاقتصادية سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل استهلاك الطاقة في إيران.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء المفاعلات النووية سوف تساعد في تقليص استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق الغاز الطبيعي والنفط، مما يساهم إلى حد ما في توفير هذين الأخرين قصد توجيهما نحو التصدير وهو ما يساعد بدوره على الحصول على موارد مالية ضخمة من العملة الصعبة(طلحة,2016). كما يجب الأخذ في الحسبان تطوير الإمكانيات التكنولوجية و البحث عن النهضة العلمية التي توفرها الطاقة النووية لضمان تماسك الجبهة الداخلية وتعظيم قدراتها الشاملة في كافة المجالات وتؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية عظمى خصوصا وأن تسير بوتيرة مهمة في نسب التنمية تصل إلى 5%سنويا(البنك الدولي,2023).

تتجه إيران إلى تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على الطاقة النووية باعتبارها طاقة نظيفة وأقل وطئة على البيئة والمناخ مقارنة بالنفط والغاز ، كما إنتاج مثل هذا النوع من الطاقة سيوفر عليها لتخلي عن استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي نظرا للمشاكل الفنية والإدارية التي تعانيها صناعة الطاقة الأخرى(Judith ,2001) كما يدخل هذا الإنتاج ضمن حوكمة النفقات العامة، وضمان التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة.

واستخلاصا لما سبق، يمكن القول أن البواعث للطموحات النووية الإيرانية ترتبط أساسا بعلاقتها المضطربة مع دول الجوار ومع القوى الدولية العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها فشلت في تكوين تحالفات استراتيجية وأمنية مع جيرانها لذلك فإيران تدرك أهمية الاعتماد على قدراتها الذاتية وامتلاك أسلحة نوعية دفاعية لمجابهة التهديدات الإقليمية والدولية، و من جهة ثانية، تتمثل البواعث المحورية للبرنامج النووي الإيراني في تعزيز دورها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط عموما وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص حرصا منها للعب دور محوري في المنطقة الشرق أوسطية التي تعج بلاعبين نوويين ،إضافة لحماية مصاحها الحيوية في عدة مناطق.

المطلب الثاني: مسار تطور البرنامج النووي الإيراني

تعود جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عدة عقود، وقد بدأت الجهود الأولية في عهد حكم النشأة في الفترة المتراوحة بين 1957 إلى سنة1969، وتواصلت تنفيذ البرنامج حتى بعد مجيء الثورة الإسلامية إلى وقتنا الراهن، وبالرغم من التداخل بين المرحلتين التي مر بها البرنامج النووي، فإن لكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة ولابد من دراسة التطورات التي شهدها البرنامج النووي في كلا المرحلتين.

أولا: مرحلة نشأة المشروع النووي الإيراني(1957-1979)

كانت بداية نشأة البرنامج النووي الإيراني في منتصف الخمسينات في إطار اهتمام الشاه محمد رضا بتحويل إيران في ذلك الوقت العلاقات الوطيدة مع الجانب الأمريكي للتعاون في هذا المجال من خلال "برنامج الذرة من أجل السلام" وقد تتوج هذا التعاون الاستراتيجي بتوقيع اتفاقية التعاون النووي بين الجانبين لمدة عشر سنوات، تحصلت بموجبها إيران على مساعدات أمريكية لتطوير الأبحاث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية(محمود,2005)

وعلى هذا الأساس، قام الشاه بإصدار تعليمات للبدء في إنشاء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران وذلك في سنة 1959، وفي العام الموالي تم شراء مفاعل أبحاث من الولايات المتحدة الأمريكية قدرت طاقته بحوالي 5 ميجاوات(Albright ,1995).

وصلت أسس التعاون لاستراتيجي بين طهران وواشنطن إلى درجة اقتراح نشر رؤوس نووية أمريكية على الأراضي الإيرانية نظرا لقربها من الاتحاد السوفياتي سابقا كما قاما الطرفان بتجديد الاتفاقية الممضاة سنة 1957 لمدة عشرة سنوات أخرى(محمود,2005) بهدف توسيع الأبحاث والعمل بنفس البرنامج المعتمد مسبقا وهو ما تم بالفعل، حيث وقع الجانبان في13 مارس 1969 على تعديل الاتفاقية وأمام هذا التعاون والتفاهم، شهد النشاط النووي الإيراني نشاط ملحوظ، على إثر إنشاء منظمة الطاقة الإيرانية النووية سنة 1974 وتأسيس لمركز للبحوث النووية في العاصمة "أمير أباد"، إضافة إلى الاتفاق للانطلاق في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم(عطية,2003).

تبلور هذا النشاط بكثافة بعد مجموعة الاتفاقات التي أبرمها الشاه بداية من منتصف السبعينيات، حيث تم الاتفاق مع الادارة الامريكية وكذلك برلين لتزويد البلاد بالوقود النووي وذلك عام1976 ونفس الاتفاق أبرم مع فرنسا، علاوة عن شراء 10% من أسهم مصنع "يوروديف لتخصيب اليورنيوم الفرنسي"، كما حصلت في أواخر عقد السبعينات على "كميات من أكسيد اليورانيوم المشيع من جنوب إفريقيا"(عبدالشافي,2005).

كانت إيران من الدول السباقة في توقيع معاهدة منع انتشار النووي سنة 1968 كما وقعت على اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 مايو 1974 (Report,1993) وتمكن الشاه خلال فترة حكمه من الحصول على معرفة نووية متطورة وأرسل آلاف الإيرانيين لاكتساب خبرات

مختلفة في المجال النووي في فرنسا والهند وأمريكا وبريطانيا وألمانيا(محمود,2005) ووضع ركائز وأسس للتعاون مع عدة دول ومنها الهند عبر اتفاقية تجمع الطرفين للتعاون النووي الشامل، سنة 1975، وأفت جنوب إفريقيا سنة 1976 على تزويد إيران باليورانيوم بقيمة 70 مليون دولار مقابل تمويل إيراني لبناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا(الشيخ,2019).

ومن خلال هذه المعطيات، يمكن أن نستنتج أن البرنامج النووي الإيراني كان بمثابة اللبنات الأولى لبناء قوة إقليمية وعملية شاملة لإرساء قفزة نوعية في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وتعظيم مقومات قوتها بما يتيح لها القيام بدور إقليمي عظيم في منطقة الخليج وتمكين إيران من مساحة أكبر على الساحة الدولية. وقد ارتكز هذا التوجه من جانب الشاه على الظروف الإقليمية التي اتسمت بحالة من الفراغ الاستراتيجي بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج سنة 1971، ووجود اتفاق ضمني بين بريطانيا وإيران على أن تقوم هذه الأخيرة بملء الفراغ والأخذ بزمام الأمور في الخليج، كما جاء هذا التوجه إثر الهزيمة الأمريكية في حرب الفيتنام، وهو ما دفع بالرئيس الأمريكي "ريتشارد ديكنسون" إلى الاعلان أن أمريكا لن تتمكن القيام بدور شرطي العالم، وقد تبنت الإدارة الأمريكية عقيدة جديدة تقوم على أن يعتمد حلفاءها الدفاع عن أنفسهم وحماية مصالحهم الاستراتيجي، ويقتصر الدور الأمريكي على المساعدات العسكرية والدعم الاستخباراتي والسياسي لهؤلاء الحلفاء.

وإبان هذه التحولات في النظام الإقليمي، وجد الشاه فرصة مثالية لبدء عملية نهضة شاملة وكان الاهتمام بالطاقة النووية جزءا لا يتجزأ من هذه الرؤية الاستراتيجية.

ثانيا: تطور البرنامج النووي الإيراني بعد نجاح الثورة الاسلامية:

مع قيام الثورة الإيرانية 1979، انتقل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة جديدة مختلفة تماما على مرحلة الشاه، فبعد سقوطه توقف البرنامج النووي الإيراني إلى حدود سنة 1984، نظرا للرؤية الايديولوجية التي تبنها "آيات الله الخميني" والتي تتمحور حول تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل مما أصاب البرنامج جمود جميع الأنشطة النووية (محمود,2005) ، إضافة إلى فك الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة لمبادئ الثورة الاسلامية والتي فرضت خطرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسلح.

أحدثت الحرب العراقية–الإيرانية وتداعياتها المصاحبة لها في منتصف الثمانينات خصوصا بعد القصف العراقي للمنشآت النووية الإيرانية ست مرات متتالية(ابراهيم,2016) وخلفت دمارا في البنية التحتية الإيرانية، مما أدى إلى تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني فيما يتعلق بالمجال

النووي، وصبت حكومة الامام الخميني اهتمامها بالسلاح النووي(محمود,2005) وفي هذا السياق استأنفت إيران نشاطها النووي وركزت على أنشطة تصميمية لصنع الأسلحة النووية وتجديد نشاط منظمة الطاقة النووية عبر دعم مالي للباحثين بمركز "أمير أباد للأبحاث النووية"، إضافة إلى إنشاء مركز جديد للأبحاث النووية في جامعة أصفهان سنة 1984، وتحصلت على كميات كبيرة من مادة اليورانيوم دايوكسيد من الأرجنتين، وتقدمت مفاوضات إيران مع الجانبين الباكستاني والفرنسي لتقديم مساعدات فنية للمراكز البحثية (عبدالشافي,2005)

وقد بذلت إيران جهودا حثيثة للحصول على مساعدات بهدف تطوير برنامجها النووي وتوجهت إلى روسيا وكوريا الشمالية والصين بعد فشلها في إقناع دول غرب أوروبا (ألمانيا، إسبانيا) بالتعاون لإكمال وإصلاح المفاعلات النووية المدمرة(مضلوم,2003).

وجدت إيران في كوريا الجنوبية حليف استراتيجي في مجال الطاقة النووية، حيث تم تكوين شراكة قوية في المجال العسكري عموما وتطوير القدرات النووية الإيرانية على وجه الخصوص، حيث اشترت إيران من كوريا الجنوبية أسلحة بقيمة خمسة مليار دولار سنة 1988 (الشيخ,2019) وشاركت إيران في "الجهود الاقليمية للتعاون في المجالات من خلال المشاركة في تأسيس " آسيوي للطاقة" سنة 1989"والذي ضم كل من الصين وباكستان والهند واليابان وأند ونسيا (Energy1989)علاوة عن إبرام عشرات الاتفاقيات الثنائية مع هذه الأطراف بصفة معلنة وسرية تعددت وتنوعت الجهود الإيرانية الرامية لإيجاد الأرضية اللازمة لتطوير برنامجها النووي مع عدة أقطاب بإبرام شراكات وعقود لإعادة هيكلة البنية التحتية للمفاعلات النووية وتأسيس مراكز بحثية متطورة وشراء المواد الأولية لتطوير سلاحها النووي، ولم تقتصر جهود إيران على ذلك فقط، فقد اتبعث الحكومات المتعاقدة لإيران سياسات متعددة لإعداد الكوادر البشرية. وفي هذا الصدد، عمدت الحكومات على الاهتمام أكثر بالعلماء والباحثين والفنيين والمهندسين والطلبة المختصين، كما عملت على جذب العلماء الإيرانيين في المهجر وحثهم على العودة خدمة للصالح العام القومي الإيراني، ونجحت إيران في تجنيد حوالي 14 عالما "روسيا" للعمل في إيران. وبذلك هيأت إيران جميع "الظروف المناسبة لتكون القوى العظمى في المجال النووي (زهرة,2015).

يتحدد النشاط النووي الإيراني في ثلاث مفاصل رئيسية: أولها توفير أجهزة الطرد المركزي والتي تعد دعامة أساسية لأي برنامج نووي ونجحت إيران في امتلاك الجيل الأول للطرد المركزي سنة 2007 وأعلنت حكومة الرئيس السابق "نجاد" أن بلاده تمكنت من نصب 3 آلاف جهاز طرد مركزي في "ناتنز " واعلن الرئيس ان البرنامج النووي يسعى إلى تشغيل 50ألف جهاز إضافي وفي سنة 2009 تمكنت من تركيب 8.308 جهاز للطرد المركزي من جيل جديد أكثر نجاعة وفاعلية وأداة من سابقه (زهرة,2015)، كما ضم مفاعل "بوشهر" 6آلاف جهاز طرد مركزي. ومع حلول 2012، تم تركيب

أكثر من 10 ألاف جهاز طرد مركزي في منشأتين للطاقة النووية، ليتم إنتاج ما يزيد عن ستة أطنان من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم المخصب بنسبة 5،3%(الخريشي,2014).

أما الركيزة الثانية للنشاط النووي تتمثل في إنتاج وتخصيب اليورانيوم، والتي بدأت في استخراجه منذ التسعينات من مواقع عديدة قبل أن تستغني تماما على استيراده، وما لبثت أن تعلن عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5،3% ثم بنسبة 8.4%ودخلت في مرحلة التصنيع النووي مع حلول سنة 2007 ونجحت بعد سنوات قليلة في تشغيل مفاعل "بوشهر" وفيه4.920رطلا من اليورانيوم المخصب فعليا و2.132 رطلا من اليورانيوم الجاهز للتخصيب .وما جاء عام2013 حتى تمكنت من إنتاج 20%من اليورانيوم ;تمكنت إيران من إنتاج نظائر اليورانيوم المشعة(الكيك الأصفر) لأغراض البحث الطبي والصناعي، وقد أثارت هذه الإنجازات مخاوف الدول الغربية نظرا لحساسية وخطورة هذه المادة، خاصة وأن بعض التحويرات البسيطة فيها يمكن أن تنتج البلوتونيوم المستخدم لأغراض العسكرية وهوما تنفيه إيران دائما (زهرة,2015).

أما فيما يتعلق بالمركز الثالث للبرنامج النووي والذي بدأت فيه إيران منذ سنة 2006 وذلك بإنشاء مصنع لإنتاج الماء الثقيل في مجمع "آراك" وهو ليس بماء عادي أو خفيف، بل ذرات الهيدروجين التي في الماء والتي بدورها تحتوي على نيوترون وله استخدامات متعددة ويستعمل في تبريد قبضان اليورانيوم في المفاعلات النووية (الجزيرة,2006). ويمثل هذا الإنتاج إنجازا مهما، لأنه لا يحتاج إلى تخصيب اليورانيوم، حيث أن المفاعل النووي يعتمد على الماء الثقيل وعلى اليورانيوم الطبيعي، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخوفت من هذا الإنتاج لان هذا الماء يمكن أن يستخدم لاستخراج البلوتونيوم الذي بدوره يستخدم في إنتاج القنبلة النووية (عزيز,2011).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن إيران تمكنت خلال هذه المسيرة التاريخية من تحقيق تقدم كبير في برنامجها النووي، ونجحت في توفير مخزون من اليورانيوم منخفض التخصيب وتصنيع أجيال متقدمة من أجهزة الطرد المركزي وإنجاز أغلب خطوات دورة الوقود النووي، ويمكن الجزم أن طهران اقتربت من إنتاج مخزون من اليورانيوم كافيا لصنع قنبلة نووية. وباتت إيران تمتلك قدرات تكنولوجية خارقة وحققت تقدم علمي وتقني في مختلف المجالات الصحية، الاقتصادية والزراعية والعسكرية.وكان لتطوير البرنامج النووي الإيراني العديد من التداعيات بخصوص علاقتها الاقليمية والدولية، حيث تصاعدت الاتهامات الموجهة إليها، وهو فرض أزمة إقليمية وأثار قلق في إقليم منطقة الخليج.

المبحث الثاني: آثار البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج

أثار الطموح الإيراني في تطوير السلاح النووي، قلق المجتمع الدولي بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، لما له من انعكاسات على البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كما أنه يشكل تهديدا مباشرا

لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة (دول الخليج)، إذ انقسمت المواقف بين مؤيد ومعارض وتفاوتت وجهات النظر إثر إعلان إيران تخصيب اليورانيوم. وعليه طالبت دول الخليج بشكل ملح بأن يتم تضمينهم في مفاوضات حل الأزمة النووية الإيرانية بغرض عرض مطالبهم وإبداء آرائهم والحصول على ضمانات لازمة، إلا أن الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من الاتفاق النووي، زاد من حدة الهواجس الأمنية والعسكرية في المنطقة وعليه لابد من دراسة:

المطلب الأول: تهديدات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج

تضاربت أراء دول الخليج حول التطورات الحثيثة التي أحدثتها إيران بخصوص الطاقة النووية، إذ ظهر تيارين، يرى في امتلاك إيران للطاقة النووية حافزا للنهوض بالمنطقة على كل المستويات وهو بمثابة ثروة علمية وثقافية واستراتيجية يمكن استثمار فيها على المدى المتوسط أو البعيد وتستخير هذه المكتسبات خدمة للصالح الغربي وللولوج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعود بالنفع على المجتمعات العربية، كما أن هذا الاستحقاق يساهم في تحقيق توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي.

أما الاتجاه الثاني المعارض، فإنه ينظر إلى القدرات الإيرانية المتزايدة تهديد لسلامة البينة، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي يحمل في طياته تهديدات ضمنية لدول المنطقة، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعميق الأزمات في المنطقة ويضاعف حدة الأخطار الأمنية في منطقة يسودها الصراعات والاستراتيجيات الدولية والاقليمية المتضاربة والمتقاطعة ويكون من الأفضل مضاعفة الجهود الدولية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني المتواصل بالرغم من الضغوط الدولية والعقوبات عليها (إسماعيل,2014).

اتسمت العلاقات الخليجية– الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد إلى حد التناقض، حيث شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية وحسب الازمات و الصراعات التي شهدتها المنطقة على مدى عقود طويلة، وتتمثل معضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه. فهي من جهة لا تريد أن تدخل في حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عمق شعبي وديني في دول الخليج العربية خاصة وان اغلبية مجتمعات دول الخليج فيها نسب مهمة من الشيعة والأحزاب الموالية لإيران والتي ترتبط بها و تخدم أجندتها، ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري. وهنا هو

تكمن المعضلة الأساسية لدول الخليج العربية، لذلك نجد مواقفها العلنية تحبذ الخيار الدبلوماسي و القوة الناعمة على غيره من الخيارات باعتبار أنه أفضل الطرق التي ستؤدي إلى نزع فتيل الهاجس الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة وتدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقُدرات نووية عسكرية.

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج على عدة مستويات و من أهمها:

1- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

أن في امتلاك إيران لأسلحة نووية ينعكس مباشرة على استقرار منطقة الخليج، من الناحية الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تؤكد أن القوة الإيرانية الحالية متجهة حتما نحو الدول العربية، ولن يكون للشمال أو للشرق في ظل وجود القوى النووية الآسيوية الكبرى ، ففي الشمال ترتكز روسيا بكل أثقالها، وبالتالي فإن إمكانية التمدد والتوسع المتاحة فهي بالتأكيد في الغرب(عبدالسلام,2008).

وامام الطموح الإيراني لمد نفوذها في دول الخليج فان الجيوش الخليجية تعاني من نقص في الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية كما ان هذه الدول مازالت بعيدة في الاعتماد على قدراتها الذاتية في التسليح حيث أنها في تبعية تامة للدول الغربية خاصة عند تصفح صفقات الأسلحة التي تبرمها سنويا مع الدول الغربية، إضافة الى ان عمليات التسليح رهينة موافقة القوى الأوروبية وفي اطار اختلال موازين القوى العسكرية بين ايران و دول الخليج تعتلي الاخطار الامنية الذي يهدد منطقة الخليج العربي، فلن تستطيع أيه دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية في المنطقة (عبدالسلام,2007).

وفي نفس السياق، ان الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تتوقف عند زعزعة أمنها واستقرارها، بل تتجاوزها إلي دعم ميلشيات مسلحة أو الأحزاب السياسية الشيعية سواء في سوريا و لبنان والعراق و اليمن و السعودية وكل دول المنطقة التي فيها أعداد هائلة من الشيعة القادرون على تنفيذ الاجندات الإيرانية بهدف إيجاد ثغرة تستطيع من خلالها التغلغل فيها عبر مؤيدين لسياستها في المنطقة.

ومن ناحية ثانية ما زلت هناك إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وعلى رأسها إسرائيل و الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي سوف تنعكس آثار هذا الصراع على المنطقة، ومن ثم لا يمكن استشراف الردود الدفاعية لطهران والتي من الممكن ان تتخذ أشكالا عديدة و خطيرة فمن الممكن أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية ، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران

والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها كما توجد إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة ليجد هؤلاء مصالحهم بين فكي الكماشة الايرانية، خاصة وان في فرض عقوبات بطريقة نتمس من مصالحها القومية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية(موسوعة المقاتل,بلا سنة) وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية أخري، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد من شأنه ان يهدد اقتصاديات دول المنطقة.

2-صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة ، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج لتلك ، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات:

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي. وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض (موسوعة المقاتل,بلا سنة)

3-لآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة(كوهين,بلا سنة). وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات

والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب ، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين وسوف تؤدي مباشرة الى فقدان الثروة السمكية تماما.

4- مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب:

ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات والخطابات والتهديدات التي تعلنها كل من الولايات المتحدة او حليفتها إسرائيل وهو يوحي ان هذه القوى لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة على غرار إيران.

وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لابد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية ،

وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بالعودة الى الاتفاقيات الأمنية الثنائية ، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية.

و لابد من الإشارة، إن امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية، قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات تصل إلي غلق مضيق هرمز، وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي، مما يعرقل تصدير نفط دول الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة أساسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل، مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية ويعرض أهم مورد الاقتصادي

من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ومشآته من العمليات العسكرية (كوهين,بلا سنة)

يتضح مما سبق أن دول الخليج العربية تواجه تهديدات خطيرة من امتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من امتلاك وتصنيع السلاح النووي، نتيجة اختلال توازن القوة في المنطقة ومياه لكفة إيران التي ستسعي للاستفادة من قدرتها النووية في فرض هيمنتها وسيطرتها علي الدول العربية والعمل علي إثارة القلق والاضطرابات داخل دول الخليج العربية لاستغلال الأقليات الشيعية المختلفة في خدمة ما يحقق توجهاتها وأطماعها في المنطقة, مع الحرص علي رضوخ دول الخليج العربية لسلطتها وهيمنتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، بحيث تكون لإيران اليد العليا في منطقة الخليج العربي، فمن لا يتعاون مع ايران ويكتسب ودها ويساعد علي تعزيز اقتصادها يتلقى العقاب سواء بشكل غير مباشر بإشاعة الفوضى والاضطرابات أو بشكل مباشر من خلال التدخل العسكري الإيراني بحجة حماية الأقليات الشيعية ،مما يحتم تضافر جهود دول الخليج لمواجهة احتمالات هذا الخطر.

المطلب الثاني: تباين مواقف دول الخليج إزاء الملف النووي الإيراني

لا شك أن البرنامج النووي الإيراني له انعكاسات يمكن أن يحدثها على منطقة الشرق الأوسط عموما ودول الخليج على وجه الخصوص وتنطلق بالأساس في حالة كون هذا البرنامج ذات طبيعة عسكرية، والتي تتطابق مع وجهة النظر الغربية والأمريكية.

أمام الجولات الماراطونية من المفاوضات بين القوى الغربية أو ما يعرف بـ الترويكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ سنة 2004 إلى غاية 2015(عبد الله,2018) والتي توصلت إلى اتفاق مفاده رفع العقوبات الدولية على إيران مقابل التخلي عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي إلا أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 8 ماي2018 وإعلانه لفرض عقوبات جديدة على إيران، خلق العديد من ردات الفعل الدولية إقليمية ودولية إزاء هذا الانسحاب المفاجئ.

1- مواقف دول الخليج قبل الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي

وقد بد الموقف الخليجي رافضا للبرنامج النووي الإيراني نظرا للألعاب الاستراتيجية والسياسية لهذا الملف، ومع الاتفاق التاريخي لسنة 2015، رحب مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية لدول الخليج خلال اجتماع المجلس الوزاري الذي انعقد في الكويت، بالاتفاق الذي أبرم بين إيران والدول الكبرى بشأن البرنامج النووي، على أن يكون مقدمة لإيجاد حل شامل لهذا الملف وكبداية لاستقرار المنطقة والحفاظ على الأمن الإقليمي كما دعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية (دنيس,2017).

وقد قدمت دول الخليج العربي العديد من المقترحات للتعبير عن موقفها تجاه هذا البرنامج، حيث عبرت على اعترافها بحق إيران في الحفاظ على التكنولوجيا للاستخدامات السلمية وتوليد الطاقة الكهربائية ودعت إلى فرض حظر شامل في كامل المنطقة على أسلحة الدمار الشامل، كما أعربت على الرغبة في القيام بدور ديبلوماسي نشط مع بقية الدول الغربية للتوصل إلى حل ودي للأزمة النووية الإيرانية (العتيبي,2012) وأعربت عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مخافة من الأخطار التي يمكن أن تضرب المنطقة برمتها.

ومن خلال هذه المواقف يتبين أن هناك توافق بين دول مجلس التعاون الخليجي وهناك قناعة لدى هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تحيين إيران عن امتلاك القدرات العسكرية النووية التدميرية والابقاء على الاستخدامات السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، فهي تباينت وكل حسب علاقاته والمصالح المشتركة مع طهران، حيث سارعت دولة الامارات بالترحيب بهذا الاتفاق والاشادة بما توصل إليه القادة الغربيين ن اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي (دنيس,2017) وأكدت قطر على لسان أميرها سنة2005 على إثر زيارته للولايات المتحدة الامريكية على رغبة الدرجة في عدم رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج(فرحاني,2015-2016) في حين بقيت سلطته عمان تتبع الديبلوماسية في جميع القضايا الاقليمية ولغبت مطولا دور الوساطة بين إيران والإدارة الأمريكية منذ البداية، بالتوازي مع المفاوضات العلنية، وبقيت فحوى هذه الوساطة سرية، وهوما طرح إشكالية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها البعض (السويدي,1998) أما بالنسبة للموقف السعودي، فقد كان مخالفا لبقية دول الخليج واتسم بكثير من الخوف وغلب عليه التوجس بعد إعلان الاتفاق، لكن سرعان ما تحولت هذا الخطاب الرسمي إلى القبول المشروط بتوفر النوايا الحسنة في هذا الاتفاق المبدئي نحو التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني ووضع المزيد من القيود على استعمال أسلحة الدمار الشامل (فرحاني,2015-2016).

وفيما يتعلق بدولة الكويت التي تربطها علاقات تاريخية قوية مع إيران وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتبعت سلوكا مغايرا للمملكة العربية السعودية، حين سعت إلى حل الأزمة سلميا، وأبدت رغبتها في إيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين إيران ووكالة الطاقة الذرية للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (فرحاني,2015-2016).

والملاحظ، أن الدول الخليجية التي لديها علاقات مستقرة مع إيران رحبت بالمبادرات الدولية لحل الملف النووي الإيراني ومن ثم بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس عدم قدرتهم على القيام بأي تغييرات جذرية

حيال هذا الملف المشحون بالمخاطر والتهديدات بالرغم أنهم لا يوجد لديهم، اقتناع تام بالطموح الإيراني في امتلاك الطاقة النووية وقد ظلوا ملتزمين الصمت ومترددين على سياسات إيران في المنطقة (اسماعيل,2012)

2- موقف دول الخليج العربي من الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني:

لقد اثار الاتفاق الذي ابرم بين الولايات المتحدة وايران في عام 2015 والذي كان نقطة انفراج لازمة البرنامج النووي الإيراني والخلافات الأمريكية الإيرانية التساؤلات عن انعكاسات هذا الاتفاق على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي و خاصة المملكة العربية السعودية التي كثيرا ما ابدت تخوفها من ابعاد على الاتفاق على مصالحها الاستراتيجية من جهة و الامن الإقليمي من جهة ثانية.

ورغم كل تلك الجهود الأمريكية الساعية الى طمأنة الدول الخليجية تجاه هذا الاتفاق و نوايا وتحركات ايران فقد جاءت تصريحات جواد ظريف التي اكدت على : ان ما تحتاجه المنطقة ليس تغييرا في سياسة ايران الخارجية وانما في السياسات المعتمدة تجاه طهران , وهذا ما أكدت عليه ايضا تصريحات المرشد الإيراني علي خامنئي فور الاعلان عن الاتفاق النووي ي الذي اكد بدوره على عدم حصول تحول كبير في علاقات ايران مع واشنطن بشكل عام او بشان سياستها في الشرق الاوسط الامر الذي أضاف أسباب اخرى لإثارة الشكوك في مدى نجاح الاستراتيجية الأمريكية المتبعة سواء تجاه ايران او اتجاه دول الخليج العربي. (المعضلة الإيرانية,بلا سنة)

تغيرت المعطيات السياسة مع وصول دونالد ترامب سدة الحكم، الذي انسحب من الاتفاق النووي الإيراني مع تصاعد دعوات غالبية دول مجلس التعاون الخليجي اخلاء منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل ولكن على الرغم من ذلك فقد جاءت مواقف الدول الخليجية متناقضة ومتضاربة بشأن هذا الاتفاق ومثال ذلك المملكة العربية السعودية ، و هي من الدول المناوئة لإيران و يطغى على علاقتهما الكثير من الاضطراب و الصراع و التنافس في العديد من القضايا و الازمات التي ضربت المنطقة منذ عقود طويلة، اصدرت بيانا رحبت فيه بفحوى قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الذي أعلنه ترامب ، اذ تم التصريح بان ايران كانت قد استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عليها للاستمرار في انشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة(ناجي,2015) .وأعلنت كل من الامارات والبحرين عن تأييدهما للجارة الكبرى السعودية في ترحيبها بهذا الانسحاب فقد أعلنت تلك الدولتين في بيانات رسمية تأييدهما للخطوة الأمريكية(الشايع,بلا سنة). اما الخارجية القطرية فقد أكدت في بيان رسمي على ان الأولوية السياسية تكمن في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتجنيب دخول القوى الإقليمية في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه(الذيابي,2018).

وفي سياق متصل للموقف العماني فقد اعلنت سلطنه عمان عن اهتمامها بتطورات الملف النووي الإيراني مؤكدة انها على علاقة جيدة مع كل من واشنطن وطهران مؤكدة على انهما معنيتان بتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وان خيار المواجهة ليس في مصلحة اي طرف(وزارة الخارجية,بلا سنة).

وجاء الموقف الكويتي مؤكدا على اهمية الاتفاق النووي المبرم بين إيران والمجتمع الدولي مشيرا الى ان وجوده أفضل من عدم وجوده خاصة وأنه يسهم في تحقيق الامن والاستقرار بالمنطقة من وجهة نظرها(عبدالعاطي,2018).

جاءت تلك المواقف المتناقضة نتيجة أسباب مختلفة اهمها :التهديد الصاروخي الإيراني عبر اليمن: اذ شكل الاتفاق النووي مكافأة لطهران التي استغلت رفع العقوبات لإعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضخ الأموال والأسلحة لأذعرتها الإقليمية وخاصه جماعة الحوثي في اليمن اذ تشير الأرقام الى تعرض السعودية لأكثر من 125 صارخا من قبل الحوثي(ابوالقاسم,2017).كما يعد التمدد الإيراني عبر وكلاء الشيعة في عدة مناطق في المنطقة على غرار العراق و سوريا و لبنان هاجسا كبيرة لدى صناع القرار الخليجي: فعلى سبيل المثال دعمت ايران قوات الحشد الشعبي في العراق، بينما تدخلت في الصراع السوري عبر وكلاء مسلحين قدمت لهم جميع أشكال الدعم للسيطرة على مجال واسع من الجغرافيا السورية, بينما بقي حزب الله الذراع السياسي لطهران و محور مهددة لمؤسسات الدولة اللبنانية.

وفي خضم هذا التوسع الإيراني في المنطقة فانه من المؤكد ان هذا الاتفاق لم يحقق غايته ولم يفكك البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني وانما أسهم في تحجيمها فقط ومع ما تشير له بنود الاتفاق النووي من ان طهران يمكنها استعادة قدراتها النووية خلال سنوات قليلة وهو من شأنه أن يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل المنطقة. (الصمادي,2015)

بقي الرهان الوحيد في هذا الصدد العودة الى الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديدات الإيرانية، حيث ان احد المنطلقات التي اكدت عليها دول الخليج العربي في ترحيبها بموقف ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني هو الرهان على اعادة فرض العقوبات على طهران والذي يمثل بدوره رسالة موجهة من الولايات المتحدة لكي تعيد تأهيل السلوكيات التهديدية للنظام الإيراني من خلال تنامي الضغوط الاقتصادية عليه لتحجيم ادواره الخارجية المهددة لأمن المنطقة (الصمادي,2015).

الخاتمة

يشكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج العربي، التي ترى في هذا البرنامج تهديداً حقيقياً لمصالحها القومية نظرا لطبيعة السلوك الإيراني وتمسكه المستميت في استكمال برنامجها النووي رغم العقوبات الاقتصادية والضغوطات الدولية والاتهامات الخطيرة و التهديدات التي

تشنها الولايات المتحدة الامريكية في كل مناسبة ضد ايران. و بالرغم من الادراك و الوعي الكامل من دول الخليج للمخاطر التي تكمن في البرنامج النووي الإيراني الا أنه لا يوجد اتفاق جامع بينهم حول استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات الراهنة، حيث تنقسم مواقفهم و تتضارب سياستهم الخارجية تجاه كل مرحلة من الاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني و هو ما يعكس بالضرورة غياب لاستراتيجية أمنية موحدة بينهم، حيث أن هذه التحديات و التهديدات التي يشكلها الطموح النووي الإيراني يبقى رهين التفاهمات و المفاوضات التي تديرها القوى الغربية و الولايات المتحدة الامريكية و بمعنى أدق ان دول الخليج في تبعية كاملة للولايات المتحدة في اطار الملف النووي . لقد اثبتت الدراسة صحة فرضيتها بان امتلاك إيران لبرنامج نووي يرتبط جوهرياً بالجانب التوسعي والدفاعي والعسكري الذي يفرض نفسه، ويشتبك مع التطلعات الإيرانية والنزعة القومية والفارسية لدي القيادات الإيرانية وشعبها و يهدد المشروع النووي الإيراني دول الخليج، فكيف كانت المواقف الإقليمية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

النتائج

1-أن المشروع النووي الايراني بمثابة الرهان الذي اعتمدت عليه طهران لتثبيت قوتها العسكرية وابراز مكانتها الاقليمية والدولية لما للقوة النووية مكانة خاصة في تحديد موازين القوى في العالم.

2-ظل المشروع النووي الايراني عامل من عوامل التهديد الامني لمنطقة الخليج العربي , ومن المحددات الرئيسية لفرضية السلم والاستقرار من عدمه.

3-تعيش دول الخليج العربي هواجس امنية من جراء استمرار ايران في مشروع الطاقة النووية , بالرغم من العقوبات الدولية , والحصار الاقتصادي المفروض عليها.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

ابراهيم ,عمرو ، آمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي،27 فبراير 2016. متاح على الموقع, https://democraticac.de/?p=28369

ابو القاسم ,محمود حمدي ، السياسة الأمريكية تجاه ايران بعد ترامب ..ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة , المعهد الدولي للدراسات , مركز الدراسات والبحوث , 14/ 8 /2017 ، https://rasanah-iiis.org/

إسماعيل ,اسراء أحمد ، ثلاثة تهديدات كبرى لإيران شبه النووية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 12ديسمبر 2014، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/646/

اسماعيل ,محمد صادق ، تطوير البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية،28يونيو2012،متاح
على http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=95

أنظر، البرنامج النووي الإسرائيلي، الجزيرة، 2/6-2015.متاح على الموقع,
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/2/%
البنك الدولي، نمو الاقتصاد الإيراني2،9% في سنة 2022، وكالة أنباء فارس، كانون الأول2023.متاح على الموقع.https://www.farsnews.ir/ar/news/14011021000740

بيان من وزارة الخارجية حول القرار الأمريكي الانسحاب من الاتفاق النووي الموقّع مع إيران، https://www.omaninfo.om/topics/4/show/167742

تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شبحا، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2007، ص55-85.

حسنين ,رائد حسين عبد الهادي ، البرنامج النووي الإيراني، إنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2019، جامعة الأزهر، 2011، ص22.

الخريشي ,ندين نصير ، أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية،2014، ص36-37.

دنيس ,وين ، أماريكا هي العالم والعالم هو أماريكا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، عدد115، 2017، ص24.

دنيس ,وين ، مرجع سابق، ص62.

الذيابي ,جميل ، التباين الخليجي وتمييع المواقف، 13 ماي 2018، متاح على الرابط https://www.okaz.com.sa/articles/na/1640592
زهرة ,عطا محمد ، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، 2015، طبعة أولى، ص14.
زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص23.

زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص26-27.

زهرة ,عطا محمد ، مرجع سابق، ص29.

سكاي ,داليا وفريدريك ويفري، احتواء إيران لتفادي استراتيجية ثنائية أبعاد في منطقة رباعية الأبعاد، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمان، سلسلة دراسات مترجمة مركز دراسات دولية، جامعة بغداد،2009، ص6.

السويدي ,جمال سند ، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط2، 1998، ص407.

الشايع ,خالد ، كيف سيؤثر انسحاب ترامب من الاتفاق النووي على امن الخليج , على الرابط https://raseef22.net/article/147578

الشيخ ,عمر ، البرنامج النووي الإيراني النشأة والتطور، المعهد المصري للدراسات، 30ماي 2019، ص5.

الشيخ ,عمر ، مرجع سابق، ص10.

الصمادي ,فاطمة ، ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني ؟ الرابحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، 25/ 12/2015 ، ص 7.

الصمادي ,فاطمة ، مرجع سابق، ص 11-12

طلحة ,أميرة زكريا نور محمد ، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن الخليج العربي"2005-2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2016، متاح على الموقع،https://democraticac.de/?p=34475

طلحة ,أميرة زكريا نور محمد ، مرجع سابق.https://democraticac.de/?p=34475

عبد السلام ,محمد ، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، مؤتمر حول تقييم ومناقشة التقرير الاستراتيجي حول إيران 2007 ، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، الأربعاء 26 مارس. 2008 ، ص22.

عبد السلام ,محمد ، صفقات الأسلحة في الخليج...أهداف متعددة و دوافع معقدة، معهد الامام الشيرازي الدوليللدراسات، 2007/8/23، http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/408.htm

عبد الشافي ,عصام ، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات-التطورات السياسات، دراسة في إدارة الازمات الدولية، حصاد الفكر، عدد 161، 2005،ص20.

عبد الشافي ,عصام ، مرجع سابق، ص22.

عبد العاطي ,عمرو ، تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، 2018/5/20، http://www.siyassa.org.eg/News/15649.aspx

عبد القادر ,نزار ، إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية، المكتبة الدولية، بيروت، الطبعة الأولى، بلا سنة، ص189 .

عبد الله ,زينب ، موقف دول الخليج العربي من الاتفاق النووي الإيراني، مجلة مدارات إيرانية، العدد الأول، سبتمبر 2018، ص334-335-337

العتيبي ,عبد الله ، الازمة الامريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج (دولة الكويت دراسة حالة(1997-2011)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012، ص73.

عزيز ,أسماء جمال ، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الامن الإقليمي في منطقة الخليج، مرجع سابق. ص28.

عزيز ,أسماء جمال ، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011، ص9-14.

عطية ,ممدوح حامد ، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات على أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2003، ط1، ص16.

فرحاني ,عمار ، نوال قمادي، الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الامريكية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص88.

فرحاني ,عمار ، نوال قمادي، مرجع سابق، ص89.

فرحاني ,عمار ، نوال قمادي، مرجع سابق، ص90-91.

كوهين ,أفنير ، الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، مركز الدراسات الأستراتيجة. العدد 44، ص33-34.

محمود ,أحمد إبراهيم ، البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، سبتمبر 2005، ص26.

محمود ,أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص2.

محمود ,أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص30.

محمود ,أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص49.

محمود ,أحمد إبراهيم ، مرجع سابق، ص59.

مصطفوى ,رامين,ايران تهدد بوقف نفط الخليج في حالة توسيع العقوبات،وكالة روترز للانباء، 28 ديسمبر 2011،http://www.reuters.com

مضلوم ,محمد جمال الدين ، الفكر الإيراني في تطوير البرنامج النووي الإيراني، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية للكتاب، 2003، ص163.

المطيري ,عبد الله فالح ، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص55.

المطيري ,عبد الله فالح ، مرجع سابق، ص56.

المعضلة الإيرانية: السياسات الأمريكية لطمأنة دول الخليج العربي بعد الاتفاق النووي ، على الرابط الاتي، https://rawabetcenter.com/archives/11396

موسوعة المقاتل، تأثير المشروع النووي الإيراني على الامن القومي العربي، متاح على الرابط، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/sec12.doc_cvt.htm

موقع الجزيرة للأخبار ، مصنع إيراني لإنتاج الماء الثقيل وواشنطن تبحث العقوبات، 2006/8/28.متاح على الموقع,https://www.aljazeera.net/news/2006/8/28/

ناجي ,محمد عباس , ما بعد الصفقة .. الاتفاق الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط , دراسات استراتيجية، مؤسسة الأهرام , العدد 25 ,سبتمبر 2015 ,ص 12/11

ناصر ,إلهام ، الدولة المارقة–Rogue State، الموسوعة السياسية، 29–12–2020.متاح على الموقع,https://political–encyclopedia.org/dictionary/

النعيمي ,سلطان محمد ، الخطة التنموية السادسة في إيران.... المعوقات والأهداف، جريدة الشرق الأوسط، عدد13370،7يوليو2015.متاح عل الموقع, https://aawsat.com/home/article/401186

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Albright ,David " An Iranian Bomb?" the Bulletin Scientists(Washington.Dc) Junuary1995,pp3-5.

Energy ,Asian Irstitute open , « Nuclear Engineering International ,November 1989,p7.

Judith ,Kori Schake, Yap : "the strategic implication for Armed Iran"first Drinting. Institute for National Studies-Nations Defense University, Washington,D.c.2001, p71.

The Annual Report for1992, international Atomic Energy, Dc(XXXUII)1060, July 1993,p140.

مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب

د. مختار فرج الحويج*

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد ظاهرة إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الاقتصادية وفق تخطيط مدروس من قبل إدارة الشركات حيت يتم استغلال المرونة الموجودة في المعايير والمبادئ المحاسبية لممارسة إدارة الأرباح في القوائم المقدمة إلى الهيئات الضريبة الأمر الذي تسبب بالضرر في أحدى أهم موارد الدولة ويؤثر سلباً على سمعة الشركة ونتائج أعمالها ‘وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة الأرباح والتعرف على أساليب ممارسة الشركات لإدارة الأرباح للدوافع الضريبية ‘وسعى الباحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت :لا تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح للدوافع الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج والتي منها أن الشركات الليبية تمارس إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية المقدمة إلى مصلحة الضرائب وأن مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية مرتفع، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة اعداد وتشكيل لجنة تحت رعاية وزارة المالية وبالتنسيق مع خبراء محاسبيين لمراجعة أساليب ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات وفق دوافع ضريبية والعمل على وضع الإجراءات المناسبة للحد منها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، الدوافع الضريبية، مصلحة الضرائب.

المقدمة:

يعد مفهوم إدارة الأرباح من المفاهيم التي ظهرت حديثاً، عندما واجهت الشركات صعوبات كبيرة في فترة الركود، وتعد إدارة الأرباح من أحدث أساليب التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية، وتعدد الطرق والبدائل والسياسات المحاسبية، بحيث يؤثر على جودة المعلومة المحاسبية ويضلل مستخدمي المعلومات المالية دون خرق للقوانين والمعايير المحاسبية (فريد، 2014، ص245). لقد أطلق على عمليات التلاعب الخفي بالبيانات المحاسبية العديد من الأسماء التي تحمل نفس المعنى، كإدارة الأرباح، تمهيد الدخل، الهندسة المالية، المحاسبة الإبداعية وكلها تصب في نفس المعنى الذي يدل على التلاعب في البيانات المالية(طالب، 2013، ص8)، فهي تمثل نوع من اغتنام الفرص لتحسين صورة أداء الشركة إلا أنه له تأثير على مصداقية وعدالة القوائم المالية مما جعل

* محاضر بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب
إيميل: alhawej1977@gmail.com

الأطراف ذات العلاقة من أبرزهم المستثمرون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة (الحويج، 2018، ص34).

وزاد الاهتمام بهذا الموضوع فتناولته دراسات عديدة تطرقت إلى جوانب مختلفة منه وفي دول متعددة، وتأتي هذه الدراسة لمعرفة مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لإدارة الأرباح للدوافع الضريبية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية حيث أثبتت الدراسات أن ظاهرة إدارة الأرباح انتشرت بشكل كبير حتى كادت أن تكون أحدى السمات الرئيسية للإدارة الحديثة في مختلف دول العالم، حيث يتم استغلال المرونة الموجودة في المعايير والمبادئ المحاسبية لممارسة عملية إدارة الأرباح في القوائم المالية المقدمة إلى مصلحة الضرائب بهدف التهرب الضريبي الأمر الذي يتسبب بالإضرار بموارد الدولة ويؤثر سلباً في سمعة الشركة وموضوعية نتائج أعمالها، مما جعل مهنة المحاسبة أمام تحدي كبير في إثبات قدرتها على تقديم معلومات أو قوائم مالية خالية من تأثير وممارسة إدارة الأرباح وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

س/ هل تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح للدوافع الضريبية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في عرض وتحليل موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة في الفكر المحاسبي وهو ظاهرة أو إدارة الأرباح للدوافع الضريبية في البيئة الليبية وما هي مظاهر هذا الاستخدام أن وجد، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أن الموضوع الذي تتناوله ذو أهمية على مستوى المجتمع ككل فالمجتمع يتضرر من خلال فقدان الدولة لجزء مهم من مواردها المالية كنتيجة مباشرة لعملية التجنب أو التهرب الضريبي الذي ينتج عن ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلها صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

لا تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح لدوافع ضريبة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مفهوم ممارسة إدارة الأرباح.
2. التعرف على أساليب ممارسة الشركات لإدارة الأرباح للدوافع الضريبية وتحديد الأساليب الأكثر استخداماً في البيئة الليبية.

منهجية الدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة تم إتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع من خلال جمع البيانات المتعلقة بها، لاستقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، والتعبير عنها تعبيراً وصفياً وكمياً، وكذلك يعتمد على التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى استنتاجات تزيد من رصيد المعرفة عن الموضوع، وقد تم استخدام هذا المنهج في خطوتين: تمثلت الأولى في البحث في الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والموضوعات ذات العلاقة، وتمثلت الثانية في دراسة ميدانية من خلال إعداد الاستبانة كأداة لجمع البيانات للإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها.

نطاق وحدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالأبعاد الآتية:

- **البعد الموضوعي:** تقتصر هذه الدراسة على التعرف على مفهوم إدارة الأرباح وأساليب ممارسة الشركات لإدارة الأرباح للدوافع الضريبية.
- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على مصلحة ضرائب المرقب، وزليتن، مصراته، طرابلس.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على موظفي ضريبة الدخل في قسم الشركات بمصلحة الضرائب.

الدراسات السابقة:

استحوذت إدارة الأرباح على اهتمام العديد من الباحثين فأجريت عدة دراسات سابقة تناولت واقع ممارسة إدارة الأرباح على المستويات المحلية والعربية والدولية، فيما يلي عرض لبعض من تلك الدراسات.

1. دراسة البدوي، بخيتة، (2013) بعنوان "ممارسة سياسة إدارة الأرباح وأثرها على التهرب الضريبي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع وأساليب وطرق إدارة الأرباح وتوضيح أثر ممارسة إدارة الأرباح في التهرب الضريبي يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن خمس سنوات من (2007، 2011) واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحديد المحاور وصياغة فرضيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات والمنهج الوصفي في تحليل القوائم المالية المنشورة لبعض المنشآت لاختبار مدى ممارستها لأساليب إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي شملتها الدراسة قد مارست إدارة الأرباح بهدف التهرب من دفع الضريبة، أوصت الدراسة بالعمل على إصدار تشريعات تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والغش التي تحدث في القوائم المالية للشركات نتيجة لاستخدام سياسات إدارة الأرباح وذلك للتهرب من دفع الضرائب.

2. دراسة النعاس (2014) بعنوان" ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية وتأثير بعض العوامل على ممارسات إدارة الأرباح، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التحليل اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة لتقدير ممارسات إدارة الأرباح لعينة الدراسة المكونة من(11) شركة مساهمة تمثل قطاعي الصناعة والمصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة الليبية قد مارست إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية بشكلها الموجب، كما وضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية مارست إدارة الأرباح باتجاه موجب في حين مارست المصارف إدارة الأرباح باتجاه سالب كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين حجم الشركة ومديونيتها في القطاع الصناعي، وفي حين لم يكن لعامل الربحية تأثير ذو دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وجميع عوامل الدراسة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بممارسة إدارة الأرباح.

3. دراسة جودة ،العمور(2016) بعنوان" مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى ممارسة إدارة الأرباح للدوافع الضريبية من الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة ؛ودور موظفي ضريبة الدخل في اكتشافها والحد منها ،وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة استمارات الاستبانة الموزعة على عينة بلغت35 موظفا من مجتمع الدراسة والمتمثل في موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود ممارسة لإدارة الأرباح للدوافع الضريبية في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة قيام الجهات المختصة في الدولة بإصدار قوانين تسمح بفرض عقوبات مادية وادبية في حق الشركة التي يثبت ممارستها لإدارة الأرباح.

4- دراسة: Amidu, etal (2016) بعنوان" العلاقة بين إدارة الأرباح وتهرب الشركات من دفع الضرائب".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين إدارة الأرباح وتهرب الشركات من دفع الضرائب لتمويل المسؤولية الاجتماعية للشركات في غانا، يتمثل مجتمع الدراسة في سوق غانا للأوراق المالية التي شملت (119) شركة عن الفترة من (2010–2013) وأظهرت النتائج أن معظم الشركات التي كانت ضمن عينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح للتهرب الضريبي لتمويل أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ما يوحي أن هذه الشركات قد استخدمت المسؤولية الاجتماعية غطاء لممارسة إدارة الأرباح للتهرب الضريبي وكذلك توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية

للشركات وإدارة الأرباح، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين إدارة الأرباح والتهرب من دفع الضرائب.

5- دراسة العامري(2018) بعنوان"إدارة الأرباح في عناصر الميزانية وأثرها على تعظيم الأرباح وزيادة القيمة السوقية للسهم".

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري لإدارة الأرباح وممارساتها في الشركات العراقية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، ودور ممارسات إدارة الأرباح في تعظيم الأرباح، وأثر إدارة الأرباح في تعظيم الأرباح على القيمة السوقية للسهم في عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاع المصرفي والمسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن اغلب ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤدي إلى تعظيم الأرباح وتعكس سلوك غير حقيقي عن الوضع المالي للمصرف، كذلك تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل مباشر على القيمة السوقية للسهم وبشكل غير مباشر على تعظيم الربح للمصرف، وتوجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين المحاسبة الإبداعية وتعظيم الأرباح، كما توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين المحاسبة الإبداعية والقيمة السوقية للسهم، وأن وجود تعظيم الأرباح يؤدي إلى زيادة الأثر لمتغير المحاسبة الإبداعية على القيمة السوقية.

6- دراسة شميلة وآخرون(2018) بعنوان "مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية في أساليب إدارة الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت الشركات الليبية تمارس أساليب إدارة الأرباح من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي لتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة استمارات الاستبانة الموزعة على عينة بلغت 50 مراجع خارجي من مجتمع الدراسة، المتمثل في المراجعين العاملين بمدن طرابلس، والخمس، وزليتن، ومصراتة. أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن المراجعين الخارجيين يعتقدون أن إدارات الشركات الليبية تمارس بدرجة متوسطة أساليب إدارة الأرباح التي تؤثر على بنود قوائم الدخل والمركز المالي، وتمارس الأساليب المؤثرة على بنود قوائم التدفقات النقدية بدرجة منخفضة، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها أوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية بحيث تشمل موضوع إدارة الأرباح بجوانبه المختلفة، وتفعيل دور نقابة المحاسبين القانونيين في ليبيا في تطوير المهنة من خلال إصدار المعايير المنظمة لها، وكذلك تفعيل دور الأجهزة الرقابية للحد من ممارسة هذه الأساليب في الشركات الليبية.

7- دراسة رزق(2019) بعنوان "أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر،

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتمثلت أدواتها في اختبار تأثير التحفيظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على إدارة الأرباح الحقيقية، وتحليل التقارير المالية الخلال الفترة الزمنية (2015-2017)، والتي تم تطبيقها على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية حتى نهاية عام (2017)، والبالغ عددهم (149) شركة. واشتملت الدراسة على عدة عناصر، تناول الأول التحفظ المحاسبي غير المشروط، وناقش الثاني إدارة الأرباح الحقيقية، ورصد الثالث العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح الحقيقية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذو دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (التدفقات النقدية التشغيلية، تكاليف الإنتاج، المصروفات الاختيارية) في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر.

8ـ دراسة:(2019) degiannakisetal بعنوان" مدى ممارسة الشركات الكرواتية إدارة الأرباح لتجنب تسجيل الخسائر وانخفاض الأرباح".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إذا كانت الشركات الكرواتية تمارس إدارة الأرباح لتجنب تسجيل الخسائر وانخفاض الأرباح، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الكرواتية التي شملتها عينة الدراسة تدير الأرباح المبلغ عنها لتجنب الخسائر وانخفاض الأرباح وتؤكد الدراسة أنه تم استخدام الاستحقاقات الاختبارية لإدارة الأرباح وأوصت الدراسة على ضرورة ترشيد الشركات من استخدام إدارة الأرباح لما لها من آثار خطيرة في التنمية الاقتصادية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم ودوافع وأساليب إدارة الأرباح:

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح:

ليس هناك اتفاق حول مفهوم إدارة الأرباح فقد تعدد مفهوم إدارة الأرباح من قبل الباحثين والدارسين، فمثلا عرفها:

بأنها ممارسات تقوم بها إدارة الشركة بالتلاعب بالطرق والسياسات المحاسبية في سبيل تحقيق المصالح الشخصية التي تعود بالنفع عليها(القثامي، 2010، ص71).

وعرفت بأنها انتقاء مقصود وفق المبادئ المحاسبية المقبولة بصورة عامة وذلك عن طريق أحداث تطابق للأرباح المعلنة في القوائم المالية وبين تلك المرغوبة من جهة الأطراف أصحاب العلاقة المرتبطين بها(النمرين، 2019، ص15).

وأيضا عرفها بأنها تدخل مقصود تمارسه الإدارة لدى إعداد التقارير الخارجية التي تصدرها الشركة من أجل تحقيق مكاسب خاصة لمصلحتها(نو، 2017، ص137).

كما عرفت إدارة الأرباح بأنها الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاقات من قبل الإدارة، بقصد الحصول على بعض المكاسب(صالح، 2003، ص204).

بينما يرى آخرون أن إدارة الأرباح هي استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق بالشكل الذي يكفل لها تحقيق مصالح ذاتية، أي أن التعريف بهذا المعنى قد شمل كل الوسائل الممكنة مثل: الاختيار بين البدائل المحاسبية، إجراء تقديرات محاسبية وفقًا لرغبات الإدارة، المرونة في توقيت الاعتراف من حيث التقديم والتأخير (المحياوي، فاتح، 2017، ص99).

ويرى باحث اخر أن إدارة الأرباح بأنها التخطيط المدروس من قبل إدارات منظمات الأعمال للاستفادة من الطرق والبدائل أو السياسات المحاسبية المتعددة، أو التحكم في بعض العمليات للوصول إلى مستوى محد من الأرباح الحالية والمستقبلية لتحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة (خليل، 2011، ص53).

كما عرفت بأنها تغير حقيقة البيانات المحاسبية، بهدف التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتحقيق مكاسب خاصة (الداعور، عابد، 2009، ص809).

كما عرفت إدارة الأرباح بأنها مجموعة الأنشطة والاحكام الخاصة المستمدة من حرية الاختيار للطرق والأساليب المحاسبية والتي تقوم بها الإدارة للتدخل في التقرير المالي، يهدف التقرير عن رقم للأرباح يتسق مع رقم محدد أو مستهدف (جودة، العمور، 2016، ص279).

وأشار باحث اخر إلى مفهوم إدارة الأرباح بأنها التدخل المعتمد في عملية اعداد القوائم المالية الخارجية، بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة(NELSON,2016,P17).

ثانياً: الدوافع الضريبية لإدارة الأرباح:

أحد أهم الدوافع التي تندرج ضمن الدوافع التنظيمية دافع التوفير في ضريبة الدخل ،حيث تسعى الشركات عند اعداد اقراراتها الضريبية إلى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى ادنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية الموترة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبة ‘وتعرف هذه الممارسة بالتجنب الضريبي ،وتتميز عن التهرب الضريبي أن الاولى قانونية فيما الاخيرة مخالفة للقانون، يوجد التجنب الضريبي على نوعين ‘يشمل أحدهما الاستفادة من التغيرات الموجودة في القوانين والمعايير‘ بينما الآخر في تجنب الحادثة التي تسبب في الخضوع للضريبة، وتظهر الفجوة الضريبة للأسباب الآتية:-(عبدالأحد، 2006، ص88).

1- تخفيض سعر مبيعات السلع والخدمات ما أمكن ‘أي تخفيض الايرادات اضافة إلى تزوير الفواتير حيث تسهل هذه العملية إلى حد كبير ويلجأ لها مستور السلع.

2- زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي‘ إذا يتم زيادة تكلفة المواد والمستلزمات السلعية بقصد تقليص الأرباح ظاهريا.

3- تقديم بيانات خسارة او ارباح قليلة لتأخير دفع الضريبة ما أمكن إلى حين قيام الإدارة الضريبية مراجعتها وقبولها شكلا ورفض نتائجها والتكليف على وفق مبدأ التقرير المباشر.

تعتمد الضرائب التي تفرض على الشركات على الارقام المحاسبية بشكل مباشر مما يدفع الإدارة إلى اختيار الطرق والإجراءات والسياسات البديلة التي تخفض من الربح الخاضع للضريبة ‘كما أن الشركة التي تلجأ يكون دافعها سداد ضرائب اقل ‘فضلا على تخزين الأرباح في السنوات المزدهرة ‘لكي تقوم بزيادة هذه الأرباح في السنوات السيئة) إلى تخفيض رقم الربح (حماد، 2005، ص106).

يتم تحديد مقدار الضريبة المفروض على الشركات بناء على قيمة الأرباح المحققة، وفي كثير من الأحيان تحاول الشركات تجنب عبء الضرائب المفروضة أو تخفيضه قدر الإمكان أو تأجيلها إلى فترات قادمة، ويشكل ذلك دافعا قويا لإدارة الأرباح (الرشيدي، 2010، ص65).

لذلك فمن المحتمل أن تلجأ إدارات تلك الشركات إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، واستخدام الطرق التي تؤدي إلى ما تراه مناسبا أو محققا لدوافعها، فهي تختار الطريقة المناسبة التي تولد التأثير المرغوب فيه على المدفوعات الضريبية استجابة إلى التغييرات المتوقعة في السياسة الضريبية. وهنا يمكن التمييز بين الحالات الآتية:- (حبيب، 2011، ص51)

أ. عندما يكون دخل الشركة خاضع للضريبة، فأن ذلك قد يشكل دافعا للإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وذلك من خلال تخفيض أرباحها حتى تتمكن الشركة من تحقيق وفورات ضريبية بدفع ضرائب أقل أو تدنيت هذا العبء(الرشيدي، 2010، ص65).

ب ـ في حالة تحقيق الشركة لخسائر عن الدخل فأن إدارة الشركة قد يكون لديها دافع لممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام أحد تقنيات إدارة الأرباح وذلك لزيادة هذه الخسائر والاستفادة من مبدأ ترحيل الخسائر للسنوات القادمة وتحقيق وفورات ضريبية في المستقبل(الجندي، 2005، ص101).

ج ـ عندما تتمتع الشركة بفترات إعفاء ضريبية وخاصة خلال السنوات الأولى لتأسيسها، فأن ذلك قد يشكل دافعا للإدارة لإدارة أرباحها، وذلك من خلال تعظيم الأرباح) الاعتراف المبكر بها، للاستفادة من فترات الإعفاء، الأمر الذي يحسن من صورتها وينعكس بدوره على أسعار أسهمها وبالتالي زيادة قيمتها(حمد الله، 1995، ص77).

كما قد يدفع إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض العبء الضريبي، حيث تعتبر الوفرات الضريبية من الدوافع الهامة وراء قيام الإدارة بالتلاعب والقيام بممارسة إدارة الأرباح لتجنب الضرائب أو تحقيق وقورات ضريبية كلما أمكن ذلك أو تأجيلها إلى المستقبل ويأخذ ذلك شكل من اثنين هما:- (BARTON,2001,P16)

الأول: خلال فترات الإعفاء الضريبي يمكن لإدارة الشركة تأجيل بعض النفقات إلى فترات الخضوع للضريبة مثل رسملة بعض النفقات، كما تسعى إلى تعظيم الأرباح والاعتراف المبكر بها حتى تستفيد من ميزة الإعفاء الضريبي.

الثاني: خلال فترات الخضوع للضريبة يمكن للشركة تدنية الأرباح حتى يمكن للشركة دفع ضرائب أقل أو خضوعها إلى شركة أقل، وفي حالة تحقيق خسائر تسعى الإدارة لزيادة هذه الخسائر حتى يمكن الاستفادة بترحيلها إلى الأمام.

ثالثاً: أساليب ممارسة الشركات لإدارة الأرباح وفق دوافع ضريبية:

أن الشركة يمكن أن تتلاعب من خلال الممارسات المحاسبية الخاطئة والتي يتم تمريرها أيضاً بممارسات مراجعة خاطئة ومن أهم هذه الممارسات او الأساليب:(القري، 2010، ص94).

1. التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد.
2. رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة.
3. التلاعب في العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.
4. التلاعب في تقدير قيمة الأصل بعد انتهاء عمره الإنتاجي.
5. التلاعب في قيمة المخزون السلعي آخر الفترة.
6. التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات.
7. التلاعب في تخصيص وتوزيع تكاليف البحوث والتطوير حال الاندماج.
8. التلاعب في اطفاء الشهرة والعلامات التجارية.
9. التلاعب في قيم الدائنون والمدينون.

أن من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح دافع ضريبة الدخل، وذلك من خلال اختبار المديرين للطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب، من احدى تلك الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض طريقة تقييم المخزون السلعي، وهنا يتم المفاضلة بين طريقتين(الداعور، عابد، 2009، ص845).

1- تستخدم الوحدات الاقتصادية عادة طريقة FIFO عند زيادة الأسعار لزيادة الدخل الظاهر في القوائم المالية ذاك الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الضرائب وانخفاض التدفقات النقدية.

2- تستخدم الوحدات الاقتصادية طريقة LIFO يؤدي إلى انخفاض الدخل الظاهر في القوائم المالية ما يؤدي إلى انخفاض الضرائب وزيادة التدفق النقدي، لذلك فأن دافع الضريبة لتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية هو دافع رئيسي يؤثر في قرارات المديرين عند تطبيق الطرق المحاسبية.

وبناء على ما سبق فأنه يمكن اعتبار المدفوعات الضريبية أحد الدوافع التي تفسر سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح والتنبؤ بها، حيث يكون من المتوقع ممارسة إدارة الأرباح بدافع تخفيض الضرائب أو تجنبه ا أو ترحيلها(الرشيدي، 2010، ص88).

ثانياً: الدراسة الميدانية:

1- أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بالتعرف على مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية، فقام الباحث بتصميم استمارة استبانة واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين والمتمثلة بالمؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة، كما أشتمل الاستبانة محور رئيسي لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية وتكون هذا المحور من (14) فقرة.

2ـ التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة وأحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد اتجاه الاجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

الجدول (1) ترميز بدائل الاجابة

اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى اقل من 2.6	2.6 إلى اقل من 3.4	3.4 إلى اقل من 4.2	4.2 إلى 5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

3ـ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

للتعرف على الظاهرة قيد الدراسة، فأن الأمر يتطلب عرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

أ. التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.

ب ـ المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.

ج ـ الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

د. معامل الارتباط : لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها وكذلك العلاقة بين كل إجمالي كل محور وأجمالي الاستبانة.

هـ ـ معامل ألفا كرونباخ: لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبانة.

و ـ اختبار (One Sample T-Test) لتحديد معنوية الفروق بين متوسط الاستجابة الفعلي والمتوسط المعياري (3) لإجمالي محاور الاستبانة.

صدق فقرات الاستبانة: وتم ذلك من خلال

أولاً: صدق المحكمين:

حيث أن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لمحور الاستبانة الرئيسي (مدى ممارسة ادارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية)

الجدول (2) معاملات الارتباط بين عبارات محور مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية وإجمالي المحور:

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تقوم الشركات الليبية بتغير طريقة تقييم المخزون السلعي من فترة مالية إلى اخرى	**0.416	0.004
2	تقوم الشركات الليبية بمبالغة في تكوين مخصصات هبوط اسعار الاوراق المالية	**0.437	0.002
3	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب بمبالغ الذمم المدينة ومخصصات الديون المشكوك فيها	**0.646	0.000
4	تقوم الشركات الليبية بتغير معدلات وطرق استهلاك الاصول الثابتة باستخدام البدائل المحاسبية المتاحة	**0.398	0.006
5	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تقييم محفظة الاوراق المالية	**0.454	0.002
6	تقوم الشركات الليبية بإثبات التزامات قبل تحققها مثل التعويضات عن قضايا مرفوعة على الشركة	**0.422	0.003
7	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في قيم الاصول غير الملموسة وطرق ومعدلات اطفاءها	**0.399	0.006

8	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تحميل اقساط القروض وفوائدها على الفترات المالية	**0.486	0.001
9	تقوم الشركات الليبية بتغير اسعار صرف العملات الاجنبية في القوائم المالية	*0.372	0.011
10	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في مكاسب السنوات السابقة	**0.556	0.000
11	تقوم الشركات الليبية بالمبالغة في مبالغ التبرعات للجهات الخيرية المعترف بها من قبل الدولة	**0.663	0.000
12	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تصنيف الذمم المالية القصيرة والطويلة الاجل	**0.601	0.000
13	تقوم الشركات الليبية بخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية	*0.322	0.029
14	تقوم الشركات الليبية بتسجيل عمليات شراء وبيع صورية بهدف الغائها في الفترة المالية القادمة	*0.336	0.022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

3. الثبـــــات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث أن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (2)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (46) استمارة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لإجمالي محور الدراسة (0.714).

الجدول (3) معامل الفاكرونباخ للثبات

المحـــور	عدد الفقرات	معامل الفا
مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية	14	0.714

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

يتبين من الجدول (3) أن معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج:

مجتمع الدراسة والعينة المختارة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة العناصر او الافراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة ويتكون مجتمع الدراسة من موظفي ضريبة الدخل في قسم الشركات لما لهم من علاقة مباشرة في فحص القوائم المالية للشركات ومحاسبتها ضريبا لذلك وقد اعتمد الباحث عينة عشوائية بسيطة قوامها (48) مفردة والتي تكونت من :

موظفي الفحص الضريبي: ويشمل الفاحصين الضريبين ومراجعي الفحص

مسؤولي التقييم الاداري: ويشمل المديرين بالإدارات الضريبية ومساعديهم المفتشين الفنيين بالإدارة الضريبية:

وقد قام الباحث بتوزيع (48) استمارة، واسترد منها (46) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت(95.83%)

تحليل الدراسة الميدانية:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

الجدول (4) توزيع المستهدفين حسب بياناتهم الشخصية

المؤهل العلمي	دبلوم عالي	مؤهل جامعي	ماجستير	دكتوراه		المجموع
	5	32	5	4		46
	10.9	69.6	10.9	8.7		100
التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	مالية ومصرفية		المجموع
	42	2	1	1		46
	91.3	4.3	2.2	2.2		100
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	مفتش ضريبي	رئيس قسم	موظف		المجموع
	5	10	6	25		46
	10.9	21.7	13	54.3		100
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	6 إلى 10 سنوات	11 إلى 15 سنة	16 إلى 20 سنة	21 سنة فأكثر	المجموع
	7	7	14	9	9	46
	15.2	15.2	30.4	19.6	19.6	100
الدورات التدريبية في مجال الكشف عن	لا يوجد	3 دورات فأقل	4 إلى 6 دورات	7 إلى 9 دورات	10 دورات فأكثر	المجموع
	4	7	13	13	9	46
	8.7	15.2	28.3	28.3	19.6	100

التلاعب في القوائم المالية						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

أظهرت البيانات في الجدول (4) أن (5) مستهدفين وما نسبته (10.9%) من حملة مؤهل الدبلوم العالي، و(32) مستهدفاً وما نسبته (69.6%) يحملوا المؤهلات الجامعية (البكالوريوس)، و(5) مستهدفين وما نسبته (10.9%) من حملة مؤهل الماجستير، و(4) مستهدفين وما نسبته (8.7%) يحملوا مؤهلات الاجازة الدقيقة (الدكتوراه). ومما سبق؛ يتبين أن غالبية المستهدفين وبنسبة (89.2%) هم من حملة المؤهلات الجامعية فأكثر وهذا يطمئن الباحث على البيانات التي تم جمعها من المستهدفين كونهم سبق وأن تعاملوا مع الاستبانة والغاية منه أثناء دراستهم.

كما أظهرت البيانات في نفس الجدول أن (42) مستهدفاً وما نسبته (91.3%) من المتخصصين بمجال المحاسبة، ومستهدفان اثنان وما نسبته (4.3%) متخصصين في مجال إدارة الأعمال، ومستهدفاً وأحداً وما نسبته (2.2%) متخصص في الاقتصاد، ومستهدفاً آخراً وبنفس النسبة متخصص في العلوم المالية والمصرفية، ومما سبق يتبين أن غالبية المستهدفين كانت تخصصاتهم في موضوع الدراسة وهذا يعزز الثقة بالبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة.

وتبين أيضاً أن (5) مستهدفين وما نسبته (10.9%) كانوا مدراء دائرة، و(10) مستهدفين وما نسبته (21.7%) من المفتشين الضريبيين، و(6) مستهدفين وما نسبته (13%) كانوا رؤساء أقسام، و(25) مستهدفاً وما نسبته (54.3%) من الموظفين الإداريين.

كما تبين أن (7) مستهدفين وما نسبته (15.2%) كانت خبرتهم 5 سنوات فاقل، و(7) مستهدفين وبنفس النسبة تراوحت خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، و(14) مستهدفاً وما نسبته (30.4%) تراوحت خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، و(9) مستهدفين وما نسبته (19.6%) كانت خبرتهم 16 إلى 20 سنة، و(9) مستهدفين وبنفس النسبة كانت خبرتهم أكثر من 20 سنة، ومما سبق يتبين؛ أن غالبية المستهدفين وبنسبة (69.6%) كانت خبرتهم 11 سنة فأكثر، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً يشير إلى دقة المعلومات والبيانات التي تم جمعها بالاستبانة نظراً لخبرة المستهدفين المهنية الكبيرة.

كما تبين أن (4) مستهدفين وما نسبته (8.7%) لم يتلقوا أي دورة تدريبية في مجال الكشف عن التلاعب في القوائم المالية، و(7) مستهدفين وما نسبته (15.2%) تلقوا ثلاث دورات تدريبية، و(13) مستهدفين وما نسبته (28.3%) تلقوا أربعة إلى ست دورات، و(13) مستهدفاً وبنفس النسبة تلقوا سبعة إلى تسع دورات تدريبية.

وبذلك فأن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في المؤهلات العلمية والتخصصات والخبرة والوظيفة.

التحليل الوصفي لمتغير الدراسة:

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات الاستبانة وإجمالي الاستبانة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول (1).

ولاختبار فرضية البحث سيتم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية مرتفع (أفراد العينة متفقين على مضمون العبارة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وبالتالي رفض الفرضية، ويكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية منخفض (أفراد العينة غير متفقين على مضمون العبارة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3) وكانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وبالتالي قبول الفرضية، وتكون درجة الموافقة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة ومن ثم رفض الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية

الجدول(5) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية:

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تقوم الشركات الليبية بتغير طريقة تقييم المخزون السلعي من فترة مالية إلى اخرى	ك	0	0	3	32	11	4.17	0.529	مرتفعة
		%	0	0	6.5	69.6	23.9			
2	تقوم الشركات الليبية بمبالغة في تكوين مخصصات هبوط اسعار الاوراق المالية	ك	0	0	5	32	9	4.09	0.551	مرتفعة
		%	0	0	10.9	69.6	19.6			

3	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب بمبالغ الذمم المدينة ومخصصات الديون المشكوك فيها	ك	0	2	5	31	8	3.98	0.683	مرتفعة
		%	0	4.3	10.9	67.4	17.4			
4	تقوم الشركات الليبية بتغير معدلات وطرق استهلاك الاصول الثابتة باستخدام البدائل المحاسبية المتاحة	ك	0	0	1	33	12	4.24	0.48	مرتفعة جداً
		%	0	0	2.2	71.7	26.1			
5	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تقييم محفظة الاوراق المالية	ك	0	0	0	35	11	4.24	0.431	مرتفعة جداً
		%	0	0	0	76.1	23.9			
6	تقوم الشركات الليبية بإثبات التزامات قبل تحققها مثل التعويضات عن قضايا مرفوعة على الشركة	ك	4	14	19	9	0	2.72	0.886	متوسطة
		%	8.7	30.4	41.3	19.6	0			
7	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في قيم الاصول غير الملموسة وطرق ومعدلات اطفاءها	ك	0	3	17	25	1	3.52	0.658	مرتفعة
		%	0	6.5	37	54.3	2.2			

8	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تحميل اقساط القروض وفوائدها على الفترات المالية	ك	0	0	2	7	37	4.76	0.524	مرتفعة جداً
		%	0	0	4.3	15.2	80.4			
9	تقوم الشركات الليبية بتغير اسعار صرف العملات الاجنبية في القوائم المالية	ك	0	0	1	8	37	4.78	0.467	مرتفعة جداً
		%	0	0	2.2	17.4	80.4			
10	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في مكاسب السنوات السابقة	ك	5	7	18	13	3	3.04	1.074	متوسطة
		%	10.9	15.2	39.1	28.3	6.5			
11	تقوم الشركات الليبية بالمبالغة في مبالغ التبرعات للجهات الخيرية المعترف بها من قبل الدولة	ك	7	5	14	18	2	3.07	1.143	متوسطة
		%	15.2	10.9	30.4	39.1	4.3			
12	تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تصنيف الذمم المالية القصيرة والطويلة الاجل	ك	2	5	13	20	6	3.5	1.006	مرتفعة
		%	4.3	10.9	28.3	43.5	13			
13	تقوم الشركات الليبية بخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الايرادية	ك	0	0	1	1	44	4.93	0.327	مرتفعة جداً
		%	0	0	2.2	2.2	95.7			

14	تقوم الشركات الليبية بتسجيل عمليات شراء وبيع صورية بهدف الغائها في الفترة المالية القادمة	ك	13	20	12	1	0	2.02	0.902	منخفضة
		%	28.3	43.5	26.1	2.2	0			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

من الجدول (9) تبين أن قيم المتوسطات لعبارات محور مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية، تراوحت ما بين (2.2) إلى (4.93)، كما تبين أن (5) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (4.2 إلى 5) لذا فأن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "مرتفعة جداً" ونرتبها تنازلياً كما يلي:

1. تقوم الشركات الليبية بخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية.
2. تقوم الشركات الليبية بتغير اسعار صرف العملات الاجنبية في القوائم المالية.
3. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تحميل اقساط القروض وفوائدها على الفترات المالية.
4. تقوم الشركات الليبية بتغير معدلات وطرق استهلاك الاصول الثابتة باستخدام البدائل المحاسبية المتاحة
5. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تقييم محفظة الاوراق المالية.

كما تبين من الجدول أن (5) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطها تقع ضمن الفئة (3.4 إلى اقل من 4.2) لذا فأن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت مرتفعة، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

1. تقوم الشركات الليبية بتغير طريقة تقييم المخزون السلعي من فترة مالية إلى أخرى.
2. تقوم الشركات الليبية بمبالغة في تكوين مخصصات هبوط اسعار الاوراق المالية
3. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب بمبالغ الذمم المدينة ومخصصات الديون المشكوك فيها.
4. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في قيم الاصول غير الملموسة وطرق ومعدلات إطفاءها.
5. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في تصنيف الذمم المالية القصيرة والطويلة الاجل

وتبين أيضاً من نفس الجدول أن ثلاث عبارات من عبارات المحور وهما كانت قيم متوسطها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فأن درجة الموافقة على تلك العبارات كانت متوسطة، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

1. تقوم الشركات الليبية بالمبالغة في مبالغ التبرعات للجهات الخيرية المعترف بها من قبل الدولة.
2. تقوم الشركات الليبية بالتلاعب في مكاسب السنوات السابقة.
3. تقوم الشركات الليبية بإثبات التزامات قبل تحققها مثل التعويضات عن قضايا مرفوعة على الشركة.

كما تبين أن عبارة وأحدة من عبارات المحور وهي " تقوم الشركات الليبية بتسجيل عمليات شراء وبيع صورية بهدف الغائها في الفترة المالية القادمة" كانت قيمة متوسطها (2.02) ويقع ضمن الفئة 1.8 إلى اقل من 2.6) لذا فأن درجة الموافقة على هذه العبارة كانت منخفضة.

لتحديد مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية، فأن النتائج في الجدول رقم (6) بينت أن متوسط الاستجابة يساوي (3.79) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.79)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (P–Value) تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن درجة الموافقة على إجمالي المحور كانت مرتفعة.

الجدول (6) نتائج اختبار (One Sample T– test) لإجمالي ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية :

المحـــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الممارسة
ممارسة ادارة الارباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية	3.79	0.335	0.000	معنوي	مرتفع

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ميدانية 2022

لذا يتم رفض الفرضية لا تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح لدوافع ضريبة.

وقبول نقيضها " تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح لدوافع ضريبة.

النتائج:

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التي يمكن ايجازها على النحو التالي:

1. تمارس الشركات الليبية إدارة الأرباح عند اعداد القوائم المالية وعرضها من خلال التدخل المقصود في عمليات القياس والافصاح المحاسبي وذلك في حدود المبادئ المحاسبية قبولا عاما او خارجها للتأثير في الأرباح المعلنة.

2. بينت الدراسة أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الليبية للدوافع الضريبية كان مرتفعاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.79) وفق مقياس التدرج الخماسي.

3. هناك تباين في الوسائل والأساليب المستخدمة لإدارة الأرباح وفق ضريبة وأن أكثر الأساليب استخداما التلاعب في تحميل أقساط القروض وفوائدها وبالتلاعب في تقييم محفظة الأوراق المالية وبالخلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الإيرادية.

4- تلجأ مصلحة الضرائب في اغلب الأحيان وبعد أن ترفض القوائم المالية المقدمة من قبل الشركة والنتائج التي تبينها هذه القوائم إلى اتباع طريقة التقدير الجزافي.

5- موظفي مصلحة الضرائب يعتقدون أن المكلفين (الشركات) يحاولون دائما التهرب من دفع الضريبة مما ادى إلى فقدان التقه بين الطرفين وتعقيد الإجراءات التي بموجبها يتم فرض الضريبة وتحصيلها

التوصيات:

1- العمل على تشكيل لجنة تحت رعاية وزارة المالية وبالتنسيق مع خبراء محاسبين لمراجعة أساليب ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات وفق دوافع ضريبية والعمل على وضع الإجراءات المناسبة لها للحد منها.

2- زيادة شفافية التقرير المالي من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعيار المحاسبي الدولي 12 للمحاسبة عن الضرائب على الدخل بحيث تكون المعلومات الواردة في التقارير والتي يحتاج إليها المستخدم أكثر وضوحا واكتر ملائمة.

3- ضرورة اهتمام نقابة المحاسبين والمراجعين والهيئات المهنية والتشريعية المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة بإصدار معايير تنظم عمل المهنة في ليبيا والأخذ في الاعتبار الثغرات التي يتم استغلالها من جانب الشركات في التأثير على نتائج التقارير المالية.

4- ضرورة التزام مصلحة الضرائب بتنقيد برامج تدريبية متخصصة لموظفي ضريبة الدخل لتعزيز قدراتهم المهنية في مجال في مجال مكافحة التهرب والتجنب الضريبي والحد من ممارسة الشركات لسياسية إدارة الأرباح.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

1- حماد، طارق عبدالعال(2005): "التقارير المالية"، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: الرسائل العلمية:

2- البدوي، بخيتة محمد (2013): "ممارسة سياسة إدارة الأرباح وأثرها على التهرب الضريبي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

3- الجندي، مدحت نجيب (2005): "موقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربحفي ضوء معايير المحاسبة والمراجعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة طنطا.

4- الحويج، مختار فرج مختار (2018): "حوكمة الإدارة الضريبية ودورها في رفع كفاءة التحاسب الضريبي"، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم.

5- العامري، سعود جايد مشكور (2018): "إدارة الأرباح في عناصر الميزانية وأثرها على تعظيم الأرباح وزيادة القيمة السوقية للسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى.

6- القثامي، فواز (2010): "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية"، دارسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

7- القري، ميسون بنت محمد علي (2010): "دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة"، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

8- النعاس، إبراهيم محمد (2014): "ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية" ،كلية الإقتصاد جامعة بنغازي، رسالة ماجستير.

9- النمرين، عبدالله محمود عبدالله (2019): "ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمأن الأردن.

10- حبيب، ماهر (2011): "إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سورية.

11- طالب، باخجة عبد الله (2013): "تأثير المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير.

12- عبدالأحد، علاء فريد(2006): "أثر التحدي الأخلاقي في المحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة"، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة، العراق.

ثالثاً: المجلات والمؤتمرات العلمية:

13- الداعور، جبر وعابد، محمد (2009): "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول.

14- _____ (2009): "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية"، (مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول.

15- الرشيدي، ممدوح صادق محمد (2010): "مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الثاني،(ديسمبر).

16- _____، (2010): "مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية المصري"، مرجع سابق.

17- _____، (2010): "مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية المصري"، مرجع سابق.

18- المحياوي، سرمد إسماعيل خليل، وفاتح، بلواضح (2017): "حكومة الشركات وإدارة الأرباح بين المفهوم والأثر"، جامعة العربي بن مهيدي –أ م البواقي– المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة – مقاربات علمية وعملية 24 و 25 أكتوبر.

19- جودة رأفت محمد، العمور سالم (2017): "مدى ممارسة إدارة الأرباح للدوافع الضريبية من الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 7، المجلد2، رسالة ماجستير.

20- _____، "مدى ممارسة إدارة الأرباح للدوافع الضريبية من الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة"، مرجع سابق.

21- حمد الله، احمد السيد (1995): "أثر عقود الوكالة والتكاليف السياسية والوضع الضريبي للشركة على سياسة المحاسبة عن المخزون السلعي التي تتبناها الشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة التاسعة، العدد الأول.

22- خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2011): "القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها" دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثالث والخمسون، العد د الأول (ديسمبر).

23- رزق، عزيزة محمود على،(2019): "أثر التحفظ المحاسبي غير المشروط على ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية" دراسة تطبيقية على شركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10، العدد الثالث، الجزء الثاني، جامعة قناة السويس.

24- شميلة، لربش، الفاخري (2018): "مدى ممارسة الإدارة في الشركات الليبية لأساليب إدارة الأرباح من وجهة نظر المراجعين الخارجيين"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العداد الحادي عشر،كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

25- صالح، رضا إبراهيم (2003): "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الإيجابي دراسة اختباريه على الشركات السعودية"، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثالث والأربعون، العد د الثالث، (سبتمبر).

26- فريد، أمينة فداوي (2014): "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SPF 250"، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، ليبيا.

27- نور، مطر (2017): "أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية"، المجلد التاسع عشر، العدد(2)، مجلة علمية محكمة متخصصة

28- العلوم الإدارية والمالية، جامعة أربد الأهلية.

المراجع الأجنبية:

29- Mohammed Amidu Teddy osslikwakye Simon Harvey, sally mingle yorke, (2016): " Dofirms manage earnings and avoid tax for corporate social responsibility? Journal of Accounting and taxation, vol (8), No(2).

30- Degiannakis, s, Giannopoulos, G, Ibrahim, s, rozic, 1. (2019): earnings management to avoid losses and earnings declines in Croatia: from

31- Nelson, M.J. Elliott, and R.Tarpley (2003), How are Earnings Management Msnsged? Evidence From Auditors Journal of Accounting HorizensVol, (17).

32- Barton, J. Does the use of Financial derivatives affect earnings management decisions? The accounting review vol. 76, No. 1, 2001.

المتغيرات الاقليمية العربية وأثرها على الاتحاد الأوروبي

د.خالد ابراهيم ابورقيقة * أ.علي مفتاح الجد**

مستخلص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة المتغيرات الاقليمية العربية وأثرها على الاتحاد الاوروبي فالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية كما هو في الحالة التونسية والليبية تعد أحد الركائز الهامة في منطقة جنوب وغرب المتوسط وهي دول ذات أهمية اقتصادية كبيرة، بالنسبة للاتحاد الاوروبي حيث شهدت منطقة جنوب وغرب المتوسط تدخلات دولية إقليمية كبيرة، خاصة من جانب الدول الفاعلة في الاتحاد الأوربي، حيث مثلت التحولات السياسية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي على الجانب الأوربي وذلك من خلال عملية الانكشاف التي تعرض لها الاتحاد من خلال بروز أوجه الضعف والقوة لدى الاتحاد الاوروبي، وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة الأداء التي أبدتها الدول الفاعلة في الاتحاد الاوربي من جهة والمفوضية الاوروبية من جهة أخرى تجاه الأحداث في منطقة جنوب وغرب المتوسط منذ عام 2011م لذا أكدت التحولات السياسية في منطقة جنوب وغرب المتوسط أن الاتحاد الأوربي لا يتكلم بصوت واحد وأنه يبقى متعدد سياسياً رغم تحالفه اقتصاديا،

الكلمات المفتاحية: التضخم، النظام الدولي، الثورة، المنظمات الإقليمية.

المقدمة:

لقد أثارت المتغيرات الاقليمية العربية الاهتمام الدولي والإقليمي بشكل كبير، فالدول العربية التي شهدت متغيرات في أنظمة الحكم منذ 2011م كمصر، وليبيا، وتونس، والتي تعد أحد الركائز الهامة في منطقة جنوب وغرب المتوسط، والتي تتمتع بأهمية جيوستراتيجية كبيرة خاصة لدول الاتحاد الاوروبي، ولذلك شهدت منطقة جنوب وغرب المتوسط تدخلاً دولياً وإقليمياً كبيراً، خاصة من التنظيمات الاقليمية، والدولية مثل الامم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ونظراً لعمق العلاقات التي تربط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب وغرب المتوسط بمصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية مشتركة بين الجانبين من جهة وتغير الأنظمة القديمة إلى أنظمة ما بعد الثورات من جهة أخرى فإن المتغيرات الاقليمية العربية لها تأثيراتها السلبية والايجابية على دور الاتحاد الاوروبي. لذا تعالج هذه الدراسة

* عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد/الخمس، جامعة المرقب
إيميل: khaled19752008 @ gmail.com
** عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد/الخمس، جامعة المرقب
ايميل: alialgajd@gmail.com

مضمون الاستجابة الأوروبية للمتغيرات الاقليمية العربية من خلال التطرق لمواقف الاتحاد الأوروبي لهذه المتغيرات بشكل فردي ممثلة في أهم أقطابه من جهة، وبصفة مشتركة ممثلة في المفوضية الأوروبية من جهة أخرى، إلى جانب الوقوف على موضوع الشراكة والاستجابة المشروطة لهذه التحديات.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معالم الإشكالية البحثية لموضوع الدراسة في الرغبة في تحليل الدور الإقليمي المتمثل في موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية العربية(التحولات السياسية) منذ عام 2010م. لقد تم بلورة و صياغة التساؤل الاتي وهو: ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية لدول جنوب وغرب المتوسط؟ أو إلى أي مدى أثر المتغيرات الاقليمية العربية في الاتحاد الأوروبي؟.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أبرز المعايير والأسس التي تقوم عليها السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية العربية لبيان دور بعض الدول الاوروبية تجاه التحولات السياسية وبعض القضايا ذات الشأن الاقليمي والدولي.

فرضية الدارسة:

لمعالجة الإشكالية البحثية المطروحة وتسهيل وجهة الدراسة تسعى الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية ظل النظام العالمي الجديد والمتغيرات الاقليمية التي طرت على منطقة دول جنوب وغرب المتوسط كان لها الدور الاكثر تأثرا في سياسات واستراتيجيات الدول الاوروبية تجاه منطقة جنوب وغرب المتوسط،

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي من أهداف:

1_إبراز وتحليل تأثير المتغيرات الاقليمية العربية على الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية، وذلك بالتطبيق على منظمة الاتحاد الاوروبي.

2_دراسة وتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقليمية على كل من (تونس _ ليبيا) والمنظمات الإقليمية من خلال توضيح القرارات والمبادرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي.

3_توضيح التفاعل بين المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) والمتغيرات الاقليمية العربية وإبراز دور مثل هذه المنظمات أثناء التحولات السياسية.

منهجية الدراسة:

وفقاً لطبيعة موضوع البحث فإن المعالجة التحليلية لهذا البحث تتطلب الاستعانة بأكثر من منهج منها:

مدخل التاريخي: للتعرف على نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي في رسم السياسية الخارجية الاوروبية اتجاه دول المتغيرات الاقليمية للتوصل الى مجموعة من النتائج والبراهين العلمية بربط الماضي بالحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل بالمشكلات المعاصرة.

منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على بعض النماذج من الدول التي تشهد متغيرات اقليمية والمتمثلة في موقف الاتحاد الأوروبي من المتغيرات الاقليمية العربية(التحولات السياسية) منذ عام 2010م.

الدراسات السابقة:

1_هايدي عصمت عبد الملك كارس، الاستمرارية و التغير في السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2014).

تناول الدراسة بالشرح و التحليل إشكالية الاستمرارية و التغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، حيث ذهبت الدراسة إلى أنه نظرا للتطور المرحلي لما شهدته بلدان الربيع العربى فقد جاءت ردود أفعال الدول و المنظمات الدولية والإقليمية بشكل متطور هي الأخرى فتدرجت من التنديد بأعمال النظام و الاعتراف بمطالب الثورة إلى أن تم إسقاط بعض الانظمة العربية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ردود الأفعال الدولية قد دفعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 1970 لسنة 2011 ومن بعده إقرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011 الخاص بحماية المدنيين.

2_ السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه ثورات الربيع العربي، خديجة بثقة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، سبتمبر، 2021م

جاءت هذه الدراسة للوقوف على تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع ثورات الربيع العربي، وهذا بهدف معرفة مدى قدرتها على التكيف مع تحديات الجوار ومتغيراته الطارئة ومدى فاعليتها، باعتماد على توليفة منهجية تجمع بين المنهج الوصفي والمقارن، تصل بذلك الدراسة لنتيجة أساسية مفادها؛ أن تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عشية اندلاع الثورات العربية جاء دون الحد المطلوب، وهو ما عبرت عنه حالة الإرباك وغياب الإجماع بين الدول الأوروبية، مع تناقضات في الاستجابة بين الشعارات الديمقراطية وأولوية الأمن، كما أثبتت معطيات الاستجابة لهذه التحديات طوباوية وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة

تقسيمات الدراسة:

تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي.

المحور الثاني: اساليب الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية

المحور الثالث: انعكاسات المتغيرات الاقليمية العربية على الاتحاد الاوروبي

المحور الأول: الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي

يعتبر الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي إحدى العلامات المميزة لتطور العمل الجماعي الأوروبي على مدار النصف الثاني من القرن العشرين وهو ما يعكس درجة المرونة التي اتسم بها ذلك الإطار فبالتوازي للتطورات التي شهدتها الظروف والمتغيرات المحيطة بالعمل الجماعي الأوروبي الأمر الذي شهد فيه الإطار المؤسسي مجموعة من التطورات بغرض أن تتواكب معها التحولات سواءً على مستوى الآليات التنظيمية أو آليات اتخاذ القرار بداخله وهذا راجع إلى أمرين أساسيين في الاتحاد وهما الحفاظ على مستوى الرخاء الذي سبق أن تم تحقيقه، و أداء القوى للاتحاد الأوربي في عالم يعيد تنظيم نفسه وهو ما يفترض أن تكون عليه القارة الأوروبية على مستوى أكبر من القوة ففي ضوء ما سبق فإن هذا المحور سوف يتناول نشأة وتطور الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى البناء التنظيمي للاتحاد الاوروبي، وإلى التطرق إلى آليات صنع القرار بالاتحاد الاوروبي على النحو التالي:

أولاِ: نشأة وتطور الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج أدى إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيداً عملياً لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وإلى طرح خطوة أوليه نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى وبالفعل لقد اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في مايو 1950م، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد لأي دولة في الخمسينيات القرن المنصرم، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أبريل 1951م معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين ففي عام 1951م تم التوقيع على معاهدة لإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب في باريس وقد ضمت تلك المعاهدة كلاً من فرنسا وهولندا وبلجيكا و لوكسمبورج و إيطاليا(Treaty of Establishing The European ،1951).

و في عام 1957م تم التوقيع على اتفاقية "روما" التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية وأطلق على هذين التجمعين فيما بعد "المجموعة الاقتصادية الأوروبية(Treaty of Establishing The European ،1951) حيث تحددت الأهداف العامة للعمل الجماعي الأوروبي وفقاً للاتفاقية "روما" بما يلي((Treaty of Establishing The European ،1951):

1_تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل وتنمية متوازنة ومستدامة من خلال إقامة منطقة اقتصادية دولية.

2_تأكيد مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

3_تدعيم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال العمل على بناء مواطنة اتحادية.

4_المحافظة على الاتحاد وتطويره كمنطقة للحرية، والأمن، والعدل الذي يتم فيه ضمان الانتقال الحر للأشخاص مع اتخاذ إجراءات ملائمة فيما يتعلق بالسيطرة على الحدود الخارجية، واللجوء والهجرة، ومنع الجريمة و مكافحتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرحلة التي استمرت منذ نشأة الجماعة الأوربية وصولاً إلى عام 1974م، وقد خلت هذه الفترة من أي وجود فعلى على الصعيدين الرسمي أو الشكلي أي جهاز على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أي من الهياكل التنظيمية للجماعات الأوروبية الثلاثة غير أن سعى (شارل ديجول) الرئيس الاسبق للدولة الفرنسية و إصراره على وجود جهاز سياسي يقود مسيرة الوحدة الأوروبية ويتولى رسم وتحديد السياسات العليا للجماعة الأوروبية ويضبط إيقاع العملية التكاملية بأسرها، لفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤتمرات القمة لمعالجة الأزمات التي تواجه الجماعة الأوروبية وعندما بدأت هذه الاجتماعات تتكرر خاصة خلال الفترة التي أعقبت تنحى الجنرال "شارل ديجول" عن السلطة في فرنسا عام 1969م أدركت الدول الأوروبية مدى فائدتها في حسم قضايا مهمة بأسرع وأفضل مما تستطيعه المؤسسات الأخرى غير أن هذه الاجتماعات ظلت غير منتظمة وربما غير فعالة حتى انعقاد قمة الجماعة الأوروبية في باريس (9 . 10 ديسمبر عام 1974م) ولأن هذه القمة الأوروبية تحديداً كانت أول قمة تعقد بعد انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، فقد أصبح من السهل نسبياً التقدم خطوة مهمة إلى الأمام في اتجاه تقنين دورية انعقادها فالمرحلة الثانية بدأت بقمة باريس عام 1974م وامتدت حتى صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986م، و فيها بدأت اجتماعات قمة الجماعة تنتظم وتتحول إلى جهاز أعلى لصنع السياسات لكن دون تقنين مؤسسة القمة في صلب الهيكل التنظيمي المنصوص عليه في المعاهدات المنظمة لعمل الجماعة الأوروبية لذا فقمة باريس اتخذت بناءً على مبادرة مشتركة من الرئيس الفرنسي الاسبق "جيسكار ديستان" والمستشار الألماني "هيلموتشميدت"، قراراً بعقد القمة الأوروبية بصفة منتظمة ودورية كل أربعة أشهر فبالرغم من انتظام اجتماعات القمة الأوروبية اعتباراً من عام 1975م، إلا أنه تعين الانتظار حتى صدور إعلان "شتوتجارت" في نهاية قمة 1983م لكي يظهر لأول مرة و في وثيقة رسمية غير ملزمة نص يتعلق بتشكيل واختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي(**End Of World War II**, London, 2012). اما عن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي، لكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية لم تكن إلا مع التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من تداعيات مختلفة ممثلة

في أزمة يوغسلافيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، على إثرها أقر الأوروبيون بضرورة التحدث، والفعل بشكل موحد، والقيام بدور دبلوماسي وأمني، ودولي أكثر انسجاماً مع قوته الاقتصادية، وهو ما تم تجسيده في إطار اتفاقية "ماستريخت: التي دخلت حيز التنفيذ في 1993 ، وعززتها جملة الاتفاقيات اللاحقة من بينها اتفاقية لشبونة 2009م(مقلد، محددات السياسة 2009م، ص621.). وبناءًا على اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ترتكز على ثلاث ركائز(فرج، 2009م، ص82):

الركيزة الأولى: وتشمل السياسات الفوق قومية، وتتم صناعة القرار من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات تشمل التجارة الخارجية، اتفاقيات التعاون، والشراكة، العقوبات الاقتصادية، سياسات التنمية، اللاجئين، والمهاجرين، منع الصراعات.

الركيزة الثانية: وتشمل صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة، والسياسة الدفاعية، والأمنية المشتركة التي أقرت في عام 1999م، وتشمل السياسة الخارجية، والأمنية، وإدارة الأزمات وحفظ السلام، وتتم صناعة القرار في المجلس الأوروبي من خلال الإجماع بين الدول الأعضاء.

الركيزة الثالثة: وتشمل التعاون في مجالات العدل، والشؤون المحلية، والأمن الداخلي، وتتم صناعة القرار بالإجماع في المجلس.

ثانياً: استراتيجية بناء الاتحاد الاوروبي

قامت استراتيجية بناء الوحدة الأوروبية على ملمحين رئيسيين يتعلق الأول بالانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى بينما يتمثل الثاني في استراتيجية الدمج، والتي ميزت الاتحاد الأوروبي ونجاحه في امتلاك القدرة على جذب دول داخل إطار الوحدة دون اعتبار قضية الوحدة معطى يجب التسليم به من البداية وفرضه على جميع الدول الداخلة أو المرشحة لعضوية الاتحاد، بل يظل ينظر إليه على أنه "قيمة عليا" يمكن للدول الأعضاء الوصول إليها بمحض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البينية(الاتحاد الأوربي، annabaa.org).

بعد انعقاد معاهدة "ماستريخت"، تم تحديد أهداف السياسة الخارجية الاوروبية، بشكل واضح و متناسب مع طبيعة التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في تلك المرحلة لذا تقدمت الجماعة الأوروبية خطوة إلى الأمام على هذا الطريق حين التزمت الدول الأوروبية بموجب معاهدة "ماستريخت" بالعمل على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة (نافعة، 2004م،ص131). حيث تم تصنف الأهداف نظرياً ما بين أهداف قصيرة، متوسطة و بعيدة المدى، حيث اشتملت معاهدة ماستريخت على هذه الأهداف فعلى خلاف المادة (30) من القانون الأوربي الموحد، يحدد الجزء الخامس من معاهدة "ماستريخت" أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمتمثلة في الآتي(كمال، نهرا،2001م، ص13):

أ- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

ب- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعداً سياسياً أكثر منه دفاعياً.

ج- ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء، وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي- خارجي و أمني- داخلي في آن واحد.

د- حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهنا يتقيد النص بثلاثة نصوص دولية وهي ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق هلسنكي، وميثاق باريس.

هـ- تعزيز التعاون الدولي ففي هذا الصدد يقضي تقرير لشبونة (1992/6) بإعطاء الأولوية للجوار القريب، أي لأوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسط. و ذلك ريثما تستقر آليات القرار الجديد.

و- تعزيز الديمقراطية، و دولة القانون، و احترام حقوق الإنسان و الحريات.

و لتحقيق هذه الأهداف أصرت معاهدة "ماستريخت" على دمج هيئات التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعة التي لم تعد مجرد جماعة اقتصادية، وانتقلت صلاحيات اتخاذ القرار إلى مؤسسات الجماعة وهي: المجلس الوزاري، والمفوضية، والبرلمان الأوروبي، ولجنة الممثلين الأوروبيين ثم إن هذه المعاهدة جعلت المجلس الأوروبي مؤسسة من مؤسسات الاتحاد(كمال، نهرا،2001، ص133). غير أنه ما عيب على هذه الأهداف كونها اشتملت على قدر كبير من العمومية وعدم تحديد دقيق لشكل وصيغة السياسة الخارجية الموحدة وخاصة على الصعيد الأمني ومجال التسلح حيث لم توكل هذه المهمة إلى مؤسسات الاتحاد بشكل واضح لذا فقد قامت معاهدة "أمستردام" أيضا بإعادة صياغة أهداف الاتحاد في الأمن و الدفاع و ذلك من خلال إيجاد الإمكانية الملائمة لاستخدام المؤهلات العسكرية وغير العسكرية في حالات الكوارث الإنسانية، والتي تتنوع مهامها ما بين البحث والإنقاذ وصولاً إلى مهام حفظ السلام وحتى القيام بعملية صنع السلام وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوربي يمتلك شبكة متكاملة حول العالم تساعده على صياغة وتطبيق سياساته فالسفارات الأجنبية في بروكسل التي حظيت باعتماد الاتحاد الأوروبي، تدير المفوضية فضلاً عن أكثر من (120) ممثلية في الدول الأجنبية التي تتولى مهمة تطوير العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول ذات الأحجام والثروات المختلفة، وتحقيق سياسات وقيم الاتحاد الأوروبي وإطلاع بروكسل على التطورات الميدانية وإلى جانب الاتصالات المتتابعة بين الموظفين الكبار والوزراء والبرلمانيين، يعقد الاتحاد الأوروبي لقاءات قمة منتظمة، مرة أو مرتين كل عام، مع شركائه الرئيسين كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وروسيا وكندا ويطرح الاتحاد الاوروبي مواقفه في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف، كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، ويعمل مع هذه الجهات على تطوير ضمان تحقيق أهداف السلام والأمن المشتركة(فرج، 2009م، ص 65).

ثالثاً: الية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي

تعكس عملية صنع القرار في الكيانات الديمقراطية بشكل عام حالة من التفاعل بين جميع الهياكل السياسية سواءً كانت رسمية أو غير رسمية على عكس الدول ذات الأنظمة الاستبدادية التي تصنع القرارات بحسب الأهواء الشخصية وتحديداً من رئيس السلطة التنفيذية أو فئة قليلة محيطة به(السامرائي، 2008م، ص 22). وهنا يمكن الاشارة إلى وجود ثلاثة اقترابات لعملية صنع القرار هي اقتراب التفاعل بين الحكومات، واقتراب فوق القومية، و اقتراب الاقتصاد والسياسة، باعتبارهم مستويات متعددة لدراسة عمليات صنع القرار بشكل عام، مع التأكيد على عدم وجود تعارض فيما بينهم بقدر ما يمكن التوفيق بينها عند تحليل الظواهر السياسية أو السياسات العامة للمنظمات الدولية سواءً على المستوى الخارجي أو الداخلي فإذا تم الآخذ بمشروع السوق الأوروبية الموحدة 1992م فهذا يدل على أنها تمت في إطار الاقتصاد والسياسة بحكم طبيعة موضوع المشروع وكذلك الطبيعة الفوق قومية لتلك القضية كما لم تغيب جماعات المصالح عن التأثير في عملية صنع القرار الخارجي الاوروبي فالاتحاد الاوروبي كغيره من المنظمات الدولية يدير وينظم شؤونه ويعمل على تنفيذ أهدافه من خلال تشكيلة معينة من المؤسسات التي نصت عليها المعاهدات المنشئة للاتحاد بهذا الخصوص استفادت معاهدة "روما" في الهيكل المؤسسي الذي وضعته معاهدة "باريس" للجماعة الاوروبية للفحم والصلب سنة 1951م، حيث نص في المادة (4) منها على إنشاء أربعة أجهزة رئيسة هي: المجلس الوزاري، والجمعية والبرلمان فيما بعد والمفوضية الاوروبية، ومحكمة العدل الاوروبية، واللجنة الاقتصادية إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤسسات الاستشارية والفنية ثم أضيفت إليه مؤسسات أخرى عند تعديل معاهدة "روما" مثل المجلس الاوروبي عام1986م ولجنة الاقاليم، والبنك المركزي الاوروبي بموجب معاهدة "ماستريخت"والتي تلعب دوراً أقل أهمية(ياسين، 2016م، ص10). أما بالنسبة لآليات صنع القرار بالاتحاد الأوربي فنشير إلى أن الاتحاد الأوربي يعتمد في هذه العملية على الآليات التالية(كمال، نهرا، 2001م، ص 60):

_الآلية الرئيسة:

تبدأ بمرحلة الإعداد للتشريعات من قبل المفوض المختص ويذهب المشروع للمجلس الوزاري للنظر فيه حيث يقوم المجلس الوزاري بالبحث فيما إذا كان عليه استشارة مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ القرار بشأن المشروع ثم يعد أخذ المشورة بعرض مشروع القرار مرة أخرى على المجلس الوزاري و يتم إقراره لكي يصبح قانوناً و يتم نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد.

2_آلية التعاون:

و هي ترتبط بالسياسات الخاصة بالسوق الموحدة، والسياسة الاجتماعية، والتجانس الاقتصادي، والاجتماعي و سياسات التنمية.

3_آلية المشاركة في صنع القرار:

تعدُ أحدث الآليات التي نصت عليها المادة (189/ب) من معاهدة "ماستريخت"، التي تعطي بموجبها هذه الآلية دوراً أكبر للبرلمان بما يشبه حق الفيتو والتي تستخدم في عدد من المسائل المتعلقة بالسوق الموحدة مثل حرية حركة الأشخاص، والخدمات، ورأس المال، وبرامج البيئة وشبكة المواصلات الأوربية فآلية صنع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي تتميز بالفاعلية لأنه حصيلة مواقف ووجهات نظر متعددة ونقاشات مستفيضة وبالرغم من اختلاف الدول من حيث اللغات والقوميات والتوجهات السياسية. لذا فعملية صناعة القرار بالاتحاد الأوربي تتخذ ثلاثة أنماط مختلفة(نافعة، 2004، ص 78):

1_ قرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية أي على أساس أن لكل دولة صوتاً واحداً.

2_ قرارات تتطلب أغلبية خاصة موصوفة تحسب وفق نظام للتصويت الترجيحى تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها و قوتها و ثقلها الفعلي.

3_ قرارات تتطلب الإجماع طبقاً للتصويت الترجيحي المطبق حالياً بالنسبة للقرارات التي تتطلب أغلبية خاصة.

المحور الثاني: اساليب الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي تجاه المتغيرات الاقليمية

جاءت المتغيرات السياسية الاقليمية العربية لتمثل منعطفاً تاريخياً مهماً لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع منطقة كثيراً ما يرآها الاتحاد الأوروبي جوهرية لاستقراره وأمنه فنتيجة للمصالح الاقتصادية، والسياسية العديدة التي تتشاركها الدول الأوروبية مع دول المنطقة العربية بشكل عام(Tocci,2012,p.2). إلا أنه عند النظر إلى الاتحاد الأوربي وسلوكه الخارجي ينبغي الإشارة إلى إشكالية البنية التنظيمية وانعكاساتها على أداء الاتحاد الاوروبي، حيث إنه لا يتعامل مع القضايا السياسية المتنوعة بمنطق موحد و ذلك بحكم أنه لا يتكلم بصوت واحد بل إنه متعدد السياسيات. فالتفاعلات الداخلية والعلاقات الثنائية بين القوى الكبرى بالاتحاد الأوربي قد مثلت عاملاً مؤثراً في مواقفه سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي.

(Annual report from the High Representative of the European,2013). وعليه مما سبق سوف يتم تناول هذا المحور على النحو الآتي:

أولاً: التحولات السياسية لدول جنوب وغرب المتوسط

تمر التحولات السياسية بعدة مراحل، والتي توصف بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي وتتضمن مراحل التحول مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، وقد تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول السياسي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض التحليل، لكنها تتداخل واقعياً(أحمد، 2016م، ص 02). والمتتبع لدراسة التطور السياسي

في بعض دول الجنوب يلاحظ بجلاء وجود ثلاث مراحل لهذا التطور، والمتمثلة في الآتي(عبدالرحمن، 2006م، ص38):

المرحلة الأولى

تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم دول الجنوب لتسهيل عملية نقل السلطة الى الزعماء الوطنيين لذا اتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال لبعض الدول في ستينيات القرن الماضي بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من الانطلاقة التنموية لتلك الدول.

المرحلة الثانية

والتي تمتد من منتصف ستينيات القرن المنصرم وحتى أواخر الثمانينيات إذ أنها اتسمت بملامح رئيسية، وهي:

أ _ التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية.

ب_ التحول نحو تبني نظام الحزب الواحد.

ج_ قيام العسكرين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية.

د_ وجود انظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواءً تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي أو بعض دول الحزب الواحد.

المرحلة الثالثة

بدأت منذ عام 1989م بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية لتلك الدول, حيت تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية, وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية, وحدثت موجة التحول الديمقراطي, والتي سادت معظم دول الجنوب, حتى أُطلق عليها مرحلة التحرر الثاني لدول النامية.

ففي ظل المتغيرات الاقليمية العربية ازداد الاهتمام الأوربي بتوطيد علاقاته مع دول جنوب,وغرب للمتوسط، حيث يرى "ستيفان فول" (تؤدي الأحداث التاريخية التي تعيشها إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط منذ عام 2011 م إلى تبني مقاربة سياسية جديدة بين ضفتي البحر المتوسط، تتيح لنا حسب القول هذه المقاربة فرصة لبناء شراكة أكثر مساواة واحترام لخصائص كل شريك وأن نكون أكثر تفهماً باحترام التطلعات المشروعة للشعوب)، في هذا الصدد يتساءل الاتحاد الأوربي عن سبل الاستجابة لتطلعات الشعوب، التي عبروا عنها بكل وضوح، لذا قام الاتحاد الأوربي للتكيف مع المستجدات الدولية الجديدة في المنطقة بمراجعة سياسته الجوارية بالتركيز على(حسين، 2016م، ص85):

1- دعم التحول الديمقراطي ودعم الشراكة مع الأفراد، لاسيما المجتمع المدني.

2- تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، يهدف إلى تقديم المزيد من الدعم السياسي والمادي للشركاء الذين يلتزمون بتحقيق إصلاحات فعلية، ويرغبون في تعاون أكبر مع الاتحاد الأوربي.

ثانيا: موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا

تفاجأ الأوروبيون بما حدث للعالم العربي مع نهاية 2010م وبداية 2011م، خاصة مع الانهيار السريع لبعض الأنظمة في بداية الاحتجاجات حيث اتسمت مواقف الاتحاد الاوروبي بالإرباك مع ترك الأمور إلى ما تؤول إليه فيما بعد، كما اتسم المواقف الاوروبية بعدم وجود إجماع بين الدول الأوروبية(بثقة، 2021م، ص156). لذا يعد نطاق تأثير الاتحاد الاوروبي في منطقه جنوب وغرب المتوسط محدوداً سواءً في تونس أو في باقي بلدان التحول السياسي إما لتعدر حصول المفوضية الاوروبية على توافق أغلبية الاعضاء بخصوص الموقف الاوروبي من هذه المتغيرات، أو بنجاح الاسلاميين في الوصول إلى سدة الحكم وتأكيدهم على المرجعية العربية الاسلامية لحكمهم بذلك ادركت أوروبا مدى اختلاف دول المتوسط وشرق المتوسط نحو التحول السياسي عن تجربة دول التحول السياسي العربي فدول وسط أوروبا وشرقها هدفت من عملية التحول الديمقراطي فيها الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي أما دول الثورات فلم تهتم بالاندماج الاقتصادي مع اوروبا وهو الهدف الذي تسعى إليه برامج المشاركة في اطار سياسة الجوار الاوروبي(ابويضة، 2021م، ص124). لذا فهذا المحور يعالج مضمون الاستجابة الأوروبية للمتغيرات الاقليمية العربية من خلال التطرق لمواقف السياسات الأوروبية لهذه التحولات أو المتغيرات تجاه التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا بشكل فردي ممثلة في أهم أقطابه من جهة، وبصفة مشتركة ممثلة في المفوضية الأوروبية من جهة أخرى فالمطلوب ليس دراسة مواقف الدول والقوى الإقليمية والعالمية من المتغيرات السياسة الاقليمية (الربيع العربي) بقدر ما ينبغي تسليط الأضواء على التأثير مباشر على مسار التحوّل السياسي سلبًا أو إيجابًا(العزي،2020م، ص12):

أ_ موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في تونس

تعدُ تونس إحدى الدول العربية الواقعة في شمال القارة الإفريقية, التي ترتبط بعلاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بحكم علاقاتها الوثيقة مع فرنسا من خلال تاريخها الاستعماري الذي سيطر على هذا البلد حيث بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس في 1 مارس من العام 1998م وكان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط, والذي نص على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة مع الاتحاد الأوروبي على مدى عقد من الزمن, الأمر الذي أصبحت به تونس شريكاً كاملاً للاتحاد الأوروبي منذ عام 2008م , وأن أهم ما ميز الاتفاق الشمولية التي كان يتصف بها النظام في تغطيته كافة جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية، والتجارية، والتعاون السياسي والأمني علاوة على التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية(ايوب،**ahewar.org**). ومما سبق يمكن ابراز المواقف الاوروبية المعلنة تجاه التحول السياسي في تونس على النحو التالي(بثقة،2021م، ص 157):

1_موقف المفوضية الاوروبية

أصبحت فيما بعد الاصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الاوروبي وتونس؛ إذ عمل الاتحاد الاوروبي على تشجيع الإصلاحات المؤسسية، والتزم بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين رئيسية: –

_التحضير الانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو 2011م.

_ دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.

_ تعزيز حقوق الإنسان بصورة رئيسة من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.

_دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.

لقد طرح الاتحاد الاوروبي مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" مع دول جنوب المتوسط، حيث صدر الاعلان من اللجنة في 8 مارس 2011م، بوصف الأحداث التي حدثت في" حيه الجنوبي "على أنها" ذات أبعاد تاريخية "و عواقب دائمة لذلك، يجب ألا يكون الاتحاد الاوروبي" متفرجاً سلبياً "ويحتاج إلى ذلك" لدعم رغبة الشعوب في جواره" من خلال" خطوة نوعية إلى الأمام" في "التزام مشترك" إلى "القيم المشتركة: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد وسيادة القانون". ويستند النهج الجديد المقترح على التمييز والمشروعية والمسائلة المتبادلة، ويتم البناء على ثالثة عناصر تتمثل في: التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب، والنمو المستدام والشامل(العمراني، 2021، ص76).

2_دور الحكومات الفاعلة في الاتحاد الاوروبي

يأتي الدور الفرنسي في طليعة هذه الدول نظرًا إلى العلاقات التاريخية، والسياسية، الاقتصادية، والثقافية والقرب الجغرافي بين البلدَين، التي كان لمواقفها من مسارات التحوّل السياسي ، تأثير كبير بل ومقرر في غالب الأحيان(العزي، **2020م، ص12**). حيث يرتبط البلدان بعلاقاتٍ وثيقة جدًا منذ استقلال تونس عن فرنسا في العام 1956م. وبالرغم من الانتقادات الموجهة عادة للأنظمة التسلطية في صفوف الإعلاميين والمثقفين، حرصت الحكومات الفرنسية، اليمينة منها واليسارية، على تعزيز العلاقات مع النظام التونسي وفي معرض رده على انتقادات المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان التي اتهمته بحماية الدكتاتوريات، قال الرئيس جاك شيراك الرئيس الفرنسي الاسبق في زيارة له لتونس في 12/4/ 2003م "إن أول حقوق الشعوب هو الحق بالأكل" فالموقف الفرنسي المؤيد للنظام التونسي، بمعزلٍ عن سلوكه حيال حقوق الإنسان كونه يشكل ضمانة للاستقرار، فالتحوّل بفعل فرار النظام المخلوع (بن علي) وتغيّر الظروف والمعطيات التي فرضت نفسها على الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي باتت إلى جانب التحوّل السياسي "الديموقراطي" مع بقاء التوجّس من وصول الإسلاميين إلى السلطة فمن الصعوبة بمكانٍ القول إن فرنسا أدت دورًا مهمًا في نجاح

التحوّل التونسي، لكنها على الأقل لم تحاول إعاقته، وفرضت عليها المصالح والواقعية السياسية أن تقف إلى جانبه(العزي، 2020م، ص12). أما عن طريقة تعامل الحكومة الالمانية مع الأنظمة السابقة والتي انتفضت ضدها الشعوب لقد كان هناك تعاون مشترك بين ألمانيا ونظام المخلوع (بن علي) سواءً على مستوى أمن الحدود وملف الهجرة أو التبادل التجاري هذا التعاون دفع بالبعض، حسب "هايو لانز" من مؤسسة فريدريش إيبرت المقربة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض، إلى توجيه انتقادات لاذعة للحكومة الألمانية متهمة إياها بأنها "قدمت العون" إلى تلك الأنظمة وساهمت في "إطالة عمرها". ويؤكد الخبير أن احترام مبادئ حقوق الإنسان، والنزاهة وحق المشاركة السياسية وحرية التعبير والإعلام وغيرها، أُهملت في سبيل تمرير التعاون المشترك في القضايا المذكورة آنفاً فالموقف ذاته عبر عنه "روبريشت بولانز" عن الحزب الديمقراطي المسيحي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني حين أوضح أن سياسية بلاده الخارجية تعمل وفق خمسة أسس وهي: التعاون الاقتصادي، والتعاون المشترك في قضايا الهجرة وأمن الحدود ومحاربة الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى "حماية حدود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، تهدف إلى العيش بسلام في محيطها الإقليمي في إطار حل الدولتين" وفي نهاية المطاف الدفع نحو الإصلاح والديمقراطية وبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومنذ انطلاق التحولات السياسية العربية ، بلورت ألمانيا سياستها الخارجية على هذا الأساس، باستثناء حقوق الإنسان والإصلاح التي نالت اهتماماً بسيطا فقط(**كنيب، بنكيران،dw.com/ar**). أما عن الحكومة الايطالية دعا وزير خارجيتها فرانكو فرأيتني مؤسسات الدولة والمجتمع التونسي لضبط النفس والهدوء والحوار للتوصل إلى طريق للخروج من هذه الأوضاع الصعبة.

ج: موقف الاتحاد الاوروبي من التحولات السياسية في ليبيا

لقد اعتبرت التحولات السياسية مثابة نقطة كاشفة بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي وجد نفسه في بادئ الأمر أمام تضارب في المواقف بين القوى الكبرى المؤثرة بالمنظومة الأوروبية وهو ما أدى إلى توجيه النقد على التباطؤ في التحرك تجاه الأزمة الليبية منذ بداية اندلاعها حيث ركزت تلك الانتقادات على تأخر الاستجابة وضعف فاعليته ففي هذا الإطار فقد تأثرت بنية الاتحاد الأوربي بخبرات سابقة كانت أهمها حالات غزة و العراق و أفغانستان و ما ترتب عليها من تصدع في التحالفات الاستراتيجية بأوروبا كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الفرنسية الألمانية. فقد تصدع تحالف باريس – برلين إزاء التحول السياسي بخلاف ما كان الأمر عليه أثناء الغزو الأمريكي للعراق حيث تقاربت المواقف الفرنسية الأوروبية فمع بروز الأزمة الليبية فقد اتسعت تلك الفجوة حينما رفضت ألمانيا في بداية الأمر الموقف الفرنسي الذي كان يريد التدخل العسكري المباشر كما امتنعت ألمانيا عن التصويت لصالح القرار 1973 والذي نص على فرض حظر الطيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للنظام المخلوع و قد صوت على القرار الذي تبنته إنجلترا، و فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية، و لبنان (10) دول من الدول

الأعضاء في المجلس وامتنعت كل من روسيا، والصين، وألمانيا، و البرازيل و الهند عن التصويت(شرقية، 2013، ص3). فبالرغم من المواقف الجماعية للاتحاد الأوربي والذي سبق الإشارة إليه إلا إنه كانت ثمة تباين في المواقف الفردية للحكومات الرئيسية والمؤثرة في الاتحاد من جهه والمفوضية الاوروبية من جهه أخرى والمتمثلة في الآتي:

1_ موقف المفوضية الاوروبية: قد جاء من خلال بيان أصدرته ممثلة الشئون الخارجية كاترين آشتون في 20 فبراير 2011م نيابة عن الاتحاد تعرب فيه عن قلق الاتحاد الأوربي بشأن الأحداث في ليبيا و لقد دعا البيان السلطات الليبية للإحجام عن استخدام القوة و في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الأمن في 11 مارس أعلن رؤساء الدول الأوربية أن نظام القذافي قد فقد شرعيته، و حثوه على التراجع و في اليوم نفسه استجاب الاتحاد لطلب إيطاليا وأطلق عملية مشتركة لمساعدة السلطات الإيطالية في السيطرة على تدفقات الهجرة كما استجابت اللجنة الأوروبية للأزمة في ليبيا بإطلاق اثنين من أدوات الطوارئ لديها هي آلية الحماية المدنية، وآلية المساعدة الإنسانية(Ludovica.2017.p4).

2_ دور الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي

بالرغم من معارضة المانيا فيما بعد الحل العسكري في ليبيا إنطلاقاً من القاعدة الشعبية العريضة التي عارضت مشاركة ألمانيا في الحرب على ليبيا، إلا أن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" كانت أول من علق على خطاب القذافي الأول في 22 فبراير 2011م حيث وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه، وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين"، و قد أدلى وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية "فيرنر هوير" بتصريح عبر فيه عن " انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة(ايوب،ahewar.org).

اما عن الموقف الحكومية الايطالية مثلت الثورة الليبية التي بدأت شعبية مدنية، بحضور فاعل ومؤثر للقوى الاقليمية والدولية منذ بداياتها؛ إذ مثّل التدخل العسكري الخارجي العامل السياسي في إطاحة نظام العقيد معمر القذافي، عندما قامت قوات حلف شمال الاطلسي الناتو بمهاجمة معاقله مباشرة، بعد صدور قرار مجلس الامن 1973م بذريعة حامية المدنيين الليبيين وقد استندت الدول المتدخلة عسكريًا، وعلى رأسها فرنسا، في ليبيا بطلب من المجلس الوطني الانتقالي باعتباره ممثلاً شرعياً للشعب الليبي. وما إن تمت الاطاحة بنظام القذافي حتى جرت أول انتخابات حرة ونزيهة في ليبيا انتخاب مجلس وطني في يوليو 2012م، أقبل عليها المواطنون الليبيون المتعطشون إلى ممارسة حقهم في التصويت والانتخاب بعد خمسة عقود من سيطرة الدولة الشمولية التي أسس أركانها نظام القذافي. لكن الاقتتال الداخلي قاد إلي تعثر العملية السياسية في ليبيا بسبب مجموعة من العوامل الداخلية مثل فوضى السلاح، وانهيار مؤسسات الدولة، وانعدام الامن، فضلا عن عوامل خارجية

مرتبطة بتعارض مصالح القوى الخارجية، خاصة خلال الفترة الانتقالية فقد ساهمت هذه القوى في تقديم الدعم المالي والسياسي للفواعل السياسية المؤثرة في العملية السياسية الليبية بما يخدم مصالحها ويعظم نفوذها وانتقلت أدوار القوى الخارجية إلى مستوى التدخل العسكري المباشر، على وجه التحديد إيطاليا، وفرنسا، على نحو فاقم لحدة الازمة التي باتت تمثل تهديدا أمنيًا لدول الاتحاد الاوروبي التي تعرف أمنها القومي انطلاقا من الجغرافيا الليبية(حسين، 2017م، ص4.).

ومما سبق يمكن القول أن الموقف الأوروبي المتضارب من المتغيرات الاقليمية العربية وتطورات الوضع فيها يعد دليلاً قاطعاً على عدم تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة جنوب وغرب المتوسط و الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورة التونسية و المصرية, فالبرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي و نظام القذافي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام و السياسة الفرنسية بشكل خاص الامر الذي يمكن أن تتميز به المواقف الأوربية تجاه المتغيرات الاقليمية العربية. ما ميز تفاعل السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي ذلك الخالف الدائر بين فرنسا وإيطاليا في إدارة الازمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، والذي انعكس فيما بعد على وجود موقف مشترك للاتحاد وفاعلية دوره(بتقة، 2021م، ص163).

المحور الثالث: انعكاسات المتغيرات الاقليمية العربية على الاتحاد الاوروبي

مع بروز التحولات السياسية منذ2011م سارعت السياسة الخارجية الأوروبية لتغيير سياستها تجاه المنطقة العربية إذ سرعان ما احتلت ملفات قضايا الاصلاح السياسي وملفات الهجرة من جنوب وغرب المتوسط إلى ازدياد أهمية النفط العربي وإمدادات الطاقة سلم أولويات الاتحاد الأوروبي عقب التحولات السياسية في تونس، ومصر وليبيا, وقد قاد الرئيس الفرنسي والايطالي السياسة الأوروبية خلال الأيام الأولى للتحولات السياسية في جنوب وغرب المتوسط بإظهار قدر عالي من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من أجل الحفاظ على الاتفاقيات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوروبي واستمرار الحفاظ على مصالح أوروبا في جنوب وغرب المتوسط والمتعلقة بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها الأنظمة العربية دور الشرطي الحارس للجنوب الأوروبي في منع انطلاق قوارب الهجرة من سواحل المتوسط نحو جنوب أوروبا بالإضافة , أهمية استمرار إمداد دول جنوب أوروبا بالنفط العربي القادم من جنوب المتوسط(ايوب،**ahewar.org**). ومما سبق سوف يتم تناول هذا المحور على النحو التالي:

أولاً: قضايا الاصلاح السياسي:

شهد العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي، وخاصة التحولات السياسية التي تشهدها الأنظمة في المنطقة العربية "جنوب وغرب المتوسط

"، والمقصود هو إحداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية، فالإصلاح من هذا المنطلق عملية "تتم داخل النظام القائم، للحيلولة دون الثورة أو لتأخير آلياته دون المساس بأسسه تفاديا لإنفجار الوضع، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية، تجنباً لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم، لكن مع بداية تسعينيات القرن العشرين لوحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث يرى بعضهم أن الإصلاح يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية (الكيلاني، 2017م، ص 307). فطبيعة وخصوصية الأنظمة السياسية لدول جنوب وغرب المتوسط السياسية لا تختلف كثيرا عما عرفته في المجال الاقتصادي، إذ أن الدولة في جنوب وغرب المتوسط مرت بمرحلتين بعد الاستقلال وهما مرحلة بناء الدولة الوطنية، ومرحلة الانفتاح والتجديد في الشكل المؤسساتي(الكيلاني، 2017م ، ص 311):

ففي المرحلة الأولى: كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج الذي أوكل لها، دور المرشد للرابطة القوية ودور المركز بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية، وفي سعيها لتحقيق كل ذلك فقد عملت الدولة على تأميم ودولنت المجتمع، بمعنى تصبح هي الكل في الكل، وذلك لاعتبار الدولة هي مجسد للنضال الوطني قائمة على الشرعية الثورية، إذ كان الحزب الدستوري الاشتراكي في تونس يهيمن على الحياة السياسية وكذلك الشأن بالنسبة وليبيا التي حلت جميع الأحزاب التي كانت قبل الاستقلال.

وفي المرحلة الثانية: فأهم ما يميزها هو انهيار العقد الاجتماعي الضمني القائم بين الدولة والمجتمع، وذلك نظراً لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني بحيث لم تعد الدولة قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر لكل الأمور، وبالتالي كانت مضطرة لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن بدائل لحل الأزمة الشرعية، ومن ثم أقدمت على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة وخلق بعض أشكال التعددية السياسية، فدول جنوب وغرب المتوسط تتقاسم مجموعة من الملامح، والمظاهر التي تميز نظام الحكم هي سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذه، وهشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية، وتهميش المعارضة السياسية والتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية لهذه الدول.

فالمشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي أصبحت تحتاج إلى إعادة نظر معمقة، وإلى تفكير جديد في وعليه فآليات دعم الإصلاحات السياسية في دول جنوب وغرب المتوسط، من جانب الاتحاد الاوروبي بعد الحراك الشعبي عام 2011م لم يعد من المجدي استمرار التركيز على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية على حساب الإصلاحات السياسية فالاتحاد الاوروبي يفضّل في كثير من الأحيان الاعتبارات الاستراتيجية على حساب المقاييس المعيارية والأخلاقية حيث مازال الصراع والارتباك الحاد داخل سياسات الاتحاد الأوروبي قائمين بين خيارين:

الرهان الأول: على الاستقرار مع التضحية بالمثل الديمقراطية لتحقيق الإصلاحات على المديين المتوسط والبعيد.

الرهان الثاني: الاصلاح السياسي والضغط لإرساء قيم دولة القانون وحقوق الإنسان فعلًا، بوصفه شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار وعدم الرضوخ لفكرة استدامة الأنظمة التسلطية لضمان الاستقرار (مجموعة مؤلفين، 2021م).

ثانياً: **ملفات الهجرة لدول جنوب وغرب المتوسط.**

لقد أشارت بعض التقارير إلى أن حجم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا قد تعدى الملايين، وبخاصة بعد الأحداث الجارية في المنطقة العربية؛ حيث إن ثالثة أرباع الهجرة السرية القادمة من جنوب المتوسط تمر عبر ليبيا في طريقها إلى أوروبا بسبب الانفلات والفراغ الأمني في المنطقة من جهة، وقرب ليبيا من منافذ أوروبا الجنوبية من جهة أخرى ففي سنة 2014مّ قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 207.000 مهاجر عبر معظمهم من خلال الساحل الليبي إلى أوروبا، وهو الرقم الذي فاق بنحو ثالثة أضعاف الرقم الذي سجل سنة 2011م وفي نهاية 2015م استقبلت ألمانيا ما يقارب 800.000 مهاجر معظمهم من سورية والعراق وأفغانستان، وبلغ عددهم في بداية 2016م، حوالى 100.000مهاجر وصلوا إلى اليونان وإيطاليا(حمزاوي، 2018م، ص 133).

ولتجسيد هذه الإصلاحات الواسعة وعد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته المالية إلى تونس للفترة 2012–2013 من 160 إلى 320 مليون يورو، في هذه الحزمة تشكل القضايا المتعلقة بالهجرة القضية الأساسية، حيث طلب الاتحاد الأوروبي من تونس إعادة استقبال مواطنيها الذين فروا إلى إيطاليا، ويتعلق هذا الطلب بالاتفاقية الموقعة بين إيطاليا، وتونس في 05 ابريل 2011م، والتي التزمت إيطاليا بمقتضاها بتزويد تونس بمعدات سيطرة حدودية متخصصة تصل قيمتها إلى 30 مليون يورو، كما تسمح الاتفاقية للتونسيين البالغ عددهم 20000 الذين وصلوا إلى إيطاليا منذ بداية التحول السياسي أن يمكثوا لستة أشهر على الأقل برخص إقامة مؤقتة، وقد وافقت تونس بدورها على تسريع، وتسهيل إجراءات العودة للتونسيين الذين وصلوا إلى إيطاليا في أو بعد 05 أبريل، وبحسب التقارير في 29 أبريل أعيد 650 تونسيا إلى بلدهم لقد طرح الاتحاد الاوروبي مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" مع دول جنوب المتوسط، (العمراني، 2021، ص76).

ثالثاً: إمدادات الطاقة إلى اوروبا.

أصبح سعي جميع دول العالم وراء تأمين مصادرها من الطاقة يحتل مرتبة في غاية الأهمية في مختلف الأجندات الدولية المختلفة السياسية والاقتصادية، كما تمثل مصادر الطاقة أولوية بالغة في عملية تشكيل ملامح المشهد الجيوسياسي ولها انعكاساتها وآثارها بالغة الخطورة على مسار العلاقات الدولية فبالنظر بعين أو منظار الطاقة والبعد السياسي والعسكري لها إلى منطقة جنوب وغرب وشرق

المتوسط، نجد أنه من الممكن القول أن مسارات أنابيب الطاقة وعلى رأسها الغاز يمكن أن تشكل عدد من الاسباب المعقولة لعدة حروب جرت وستجري في المنطقة والإقليم وبل العالم لأجل الحصول على الطاقة والغاز، فالغاز بات يشكل ويعيد رسم خارطة التفاعلات والعلاقات الدولية ويرسم مساراتها الجديدة وكذلك مسار الحروب والصراعات وإعادة هيكلة التحالفات الدولية والإقليمية فالتدخل التركي، والروسي والأوروبي في ليبيا جزء كبير وأساسي منه لأجل النفط والغاز وكل عيون وأهداف السابقين للطاقة الليبية التي تمتاز بأهميتها وسهولة استخراجها وقربها لأوروبا بالإضافة إلى دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس ومالي جزء كبير من الخلافات والتناقضات والاحتكاكات مع أوربا وخاصة اسبانيا وفرنسا وإيطاليا يعود لكيفية التعامل في ملف الغاز والنفط ومد الأنابيب والتنافس في هذه المجالات فأمن موارد الطاقة بصفة عامة بالعديد من التحديات التي لها آثارها الواضحة على استراتيجية أمن الطاقة العالمية والإقليمية، وهو الأمر الذي يدفع بالدول الكبرى إلى تبني سياسات العمل على امتلاك أدوات متنوعة تتفق مع الأوضاع الراهنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أهم تلك التحديات حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المنتجة للطاقة والبترول(سلطان،2011م).

ومن خلال ذلك يمكن ابراز التحديات التي من الممكن أن تواجهها شركات البترول العالمية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية(شيخو، 2022م):

1_التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفيها ومنشأتها.

2_التهديدات التي قد تنتج عن مصالح سياسية عن طريق تغير في قوانين عقود الاستثمار.

3_ الصورة السلبية عند الشعوب بحق الشركات العالمية، التي توصف بأنها شركات عدوة للشعوب وسارقة لخيراتها.

4_ حدوث اختلال في توازن عمليتي العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، بسبب التزايد المستمر في استهلاك موارد الطاقة، خاصة البترول والغاز، وأيضاً مع تزايد النمو السكاني العالمي.

الخاتمة

تعد هيكلية الاتحاد الأوروبي، ونظامه الداخلي الذي يعطي دول الأعضاء حق الفيتو في ما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، لا يساعدان على اتخاذ القرارات بشكلٍ سريع وموحد كذلك، إن اختلاف السياسات وأهداف الدول المكونة للاتحاد يعيق إتمام النقاشات، فيعرقل أو يعطل اتخاذ أي قرار، موقف أو استراتيجية موحدة تجاه أي مسألة مطروحة على الاتحاد فقبل المتغيرات الاقليمية العربية (التحولات السياسية 2011م)، اتخذت السياسات الأوروبية منحى إصلاحي، فتم تطوير العديد من السياسات بهدف دعم عمليات الإصلاح في مختلف دول الجوار لكن هذه السياسات الاوروبية تغيرت منذ 2011م، فإن اهتمامات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار أصبحت اقتصادية وأمنية، أكثر من كونها سياسية وحيادية في تعاطيها مع الرؤى المختلفة للإصلاح السياسي فمن أولويات الاتحاد الاوروبي والدول الفاعلة مثل فرنسا، وايطاليا، وألمانيا في علاقته مع دول جنوب وغرب المتوسط الحد من

الهجرة غير الشرعية القادمة من بلدان المنطقة أو عبرها، ومكافحة الإرهاب وتحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق الصفقات التجارية بالعمل مع ما يُسمى بـ"الحكومات الآمنة" أو الحكومات شبه المستقرة التي تضمن الاستقرار على أراضيها، وغضّ النظر عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وممارسة العنف ضد مواطنيها، ما سيؤدي إلى زيادة التوتر السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في كل من دول المنطقة، وسيضعها في دائرة عنف جديدة وإن اقتصار التعاون مع دول الجوار بالشق الاقتصادي المالي والأمني، دفع بالقوى الإقليمية والدولية إلى تأدية دور سياسي أكبر في المنطقة، بالرغم من وضع الاتحاد الأوروبي التنمية الاقتصادية والأمن والمتمثلة في الهجرة والطاقة والارهاب...الخ في مقدمة أولوياته، ما زال الاتحاد يؤدي دورًا أساسيًا للترويج للديموقراطية ولو خلف الأبواب المؤصدة في الاجتماعات الثنائية بين الاتحاد ودول الجوار وصحيح أن الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي قوّضت دوره السياسي في دول الجوار، ولكن قربه الجغرافي من منطقة الجنوب والغرب وشرق المتوسط وتفهمه لمشاكله – أكثر من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا – ووجود مصالح اقتصادية ضخمة ربما سيدفعه، إلى اتباع سياسة أكثر فاعلية وإيجابية، وأن يتحمل مسؤولية أكبر تجاه الأخطار التي تواجه العالم المحيط به، وستكون السنوات المقبلة بمثابة اختبار لقدرته على التغلب على هذه الانقسامات المنهكة ويصبح جهة مقررة وفعالة.

من خلال هذه الدراسة نستخلص جملة من النتائج ولعل أبرزها فيما يلي:

1_ما تزال بعض دول الاتحاد تتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أي السياسة الخارجية والأمن تدريجياً و بشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

2_مثلت المتغيرات الاقليمية العربية نقطة فارقة في مجال العمل الجماعي للاتحاد الأوربي، و ذلك من خلال عملية الانكشاف التي تعرض لها الاتحاد من خلال بروز أوجه الضعف والقوة لدى الدول الأعضاء، وهو ما يتضح عند النظر إلى كفاءة أدائه تجاه التحولات السياسية منذ 2011م.

3_امتدت تأثيرات المتغيرات الاقليمية العربية على عمل المنظمات الدولية بصفة عامة. وهو ما اتجه إلية الدراسة من خلال تفسير أداء الاتحاد الأوربي تجاه التحولات السياسية في منطقة جنوب وغرب المتوسط بشكل عام،.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1_الكتب:

1_براهيم أبراش، تاريخ الفكر السياسي، من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة،(الرباط، دار بابل للطباعة والنشر ، 1999م).

2_محمود عبدالكريم ابويضة، موقف الاتحاد الاوروبي من الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي، ط1، (المانيا، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، والاقتصادية، 2021م).

3_محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية – الأوربية، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م).

4_جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م).

5_حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م).

6_حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، ط1، (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م).

2_ الدوريات

1_إيمان أحمد، قراءات نظرية: مراحل التحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016م.

2_أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبرايرا ،2017م.

3_الصديق خليفة الكيلاني، الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية المحلية في دول المغرب العربية، مجلة كلية الآداب العدد الرابع والعشرون الجزء الثاني ديسمبر 2017م.

4_أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ، إعلان برشلونة نموذجا، دراسات دولية، العدد التاسع والثلاثون، 2009م.

5_إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة، (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة للدراسات، دراسة تحليلية رقم 9، ديسمبر 2013)، ص31.

6_اسيا العمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب ا لعربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعالقات الدولية، المجلد 12(2) العدد 17 ديسمبر 2021م.

7_جويدة حمزاوي، سياسة الجوار الاوروبية، نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية واربعون ، مايو، 2018م،

8_حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 157، المجلد 39، يوليو 2004م.

9_ حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، والقانونية العدد الأول، 2009م.

10_خديجة بتقة، السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تِجاه ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 02 ، سبتمبر 2021م.

11_غسان العزي، الأدوار الخارجية والداخلية في التحوّل الديموقراطي التونسي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 112، ابريل، 2020م.

12_هاشم علي حامد، المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية، المهد المصري للدراسات، دراسات سياسية/12/سبتمبر/2022م.

13_قتيبة مخلف عباس السامرائي، آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، جامعة تكريت: مجلد 4، عدد (10)، السنة الرابعة، مايو 2008م.

14_محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (56)، 2006م، 15_حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، والقانونية العدد الأول، 2009م.

16_صباح رمضان ياسين، مؤسسات الاتحاد الاوروبي واختصاصاتها، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول مارس 2016م.

3_الرسائل العلمية

1_سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر.

4_شبكة المعلومات الدولية:

1_الاتحاد الأوربي: النشأة والتجربة والتأثير، مركز النبأ الوثائقي انظر: r https://annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm تاريخ الزيارة 2021/12/03م.

2_العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022م، قطر https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/External-Factors-and-Democratization-in-Arab-Countries.asp

3_أحمد سلطان، تأثير تحديات أمن الطاقة فى العلاقات الدولية، السياسية الدولية، 2011م http://www.siyassa.org.eg/News/18276.aspx تاريخ الزيارة2022/12/07م.

4_أحمد شيخو، تحديات أمن الطاقة في إعادة هيكلة العلاقات والمعادلات الإقليمية و الدولية والتحول الديمقراطي، الحوار المتمدن،العدد(7366) https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=767958 تاريخ الزيارة2022/12/07م .

5_الاتحاد الأوربي: النشأة والتجربة والتأثير، مركز النبأ الوثائقي انظر: www.annabaa.org https://annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm تاريخ الزيارة 2021/12/03م.

6_العامل الخارجي والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022، قطر.
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/External-Factors-and-Democratization-in-Arab-Countries.aspx،
7_كيرستن كنيب، وفاق بنكيران، سياسة ألمانيا الخارجية وتحولات دول الربيع العربي، قناة DW، تاريخ الزيارة https://www.dw.com/ar.2022/12/04

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1_ An Introduction to The European Union ,Scens From Euorpe at The End Of World War ll, London, 2012

2_Nathalie Tocci, One Year On: A Balance Sheet of the EU's Response to the Arab Spring, Opinions on the Mediterranean, Published Paper, May 2012, P.2

3_Paris,Treaty of Establishing The European Coal And Steel Community, April 18 1951.

Treaty of Establishing The European Economic Community, on) www.ena.1/mce.cfm

4_ European Union Commission, Common Foreign and Security Policy (CFSP) of the European Union, Annual report from the High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament on the main aspects and basis choices of the CFSP – 2013

5_Tiziana Corda, The Arab Spring and the failure of the Common Foreign and Security Policy, EU's military failure in Libya, P.4. Published Paper Available At:https://prezi.com/vt-mtwhumehc/the-arab-spring-and-the-failure-of-the-common-foreign-and-security-policy/

واقع استخدام التعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية
(دراسة ميدانية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الاسمرية الإسلامية)

أ.نجاة مختار أحمد بن عمران*

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استخدام التعليم الإلكتروني في الجامعة الليبية؛ اقتضت طبيعة البحث أن اعتمدت الباحثة على اتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره المنهج الملائم لتحقيق اهداف الدراسة، حيث بلغ عدد افراد عينة الدراسة (52) عضوا من اعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الأسمرية من اجمالي (73) عضوا وقد تم تصميم استمارة استبانة؛ كأداة لجمع البيانات، التي وزعت على عينة صدفية وباستخدام أسلوب SPSS، تم اختبار صحة الفرضيات بالدراسة :

- ما واقع استخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون؟
- ما أهمية استخدام التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الإنسانية والقانون؟
- ما فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في كلية العلوم الإنسانية والقانون؟
- ما معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون؟

ومن خلال ذلك توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

- إن استخدام التعليم الإلكتروني يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف التعليمية بكل كفاءة.
- أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتقنون بشكل كبير جمع المعلومات من مصادر جيدة.

واوصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- توفير الدورات التدريبية وورش العمل التقنية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لتطوير مهاراتهم لكي يتماشى مع التطوير التكنولوجي في مجال التعليم الإلكتروني.

*محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي، مسلاتة، الجامعة الأسمرية الإسلامية
إيميل: frah251975@yahoo.com

- وضع وتنظيم القوانين واللوائح التنظيمية بالكلية والتي تتعلق بأسس ومتطلبات التعليم الإلكتروني بها.

المقدمة:

مع تقدم الثورة التكنولوجية في تقنية المعلومات زاد الحاجة لتبادل الخبرات مع الاخرين وحاجة المتعلم الى البيئات الفنية المتعددة المصادر للبحث والتطوير الذاتي، تظهر مفهوم التعليم الإلكتروني.
(العتيفان2009، ص2)

فلم يأت التعليم الإلكتروني صدفة بل جاء نتيجة جهود تربوية وتقنية على مدار نصف قرن.
(التودري،2004ص2،)

وبسبب هذا التسارع والنمو لهذا النوع من التعليم ما يقدمه من خدمات للمؤسسات التعليمية ومنسوبها من رفع لجودة برامجها وتوفير مصادر متجددة للمعرفة والزيادة لفاعلية التدريس فيها وزيادة الانتشار ما تقدمه من برامج تعليمية وتخطيها لحدود المكان لتصبح عالمية.

(المبيريك2002،، ص 343)

لقد أصبح لزاما على المؤسسات التعليمية وخصوصا الجامعات التي تسعى للوصول لمكانة أكاديمية مرموقة أن تتبنى التعليم الإلكتروني كأداة هامة وفعالة في عملية التعلم الحديث والتحول من التعليم التقليدي المعتمد على التلقين إلى التعليم الإلكتروني.

(الهادي،2005 ، ص 21)

مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية، التي قامت بها الباحثة والمقابلات مع بعض أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وكمحاولة من الباحثة لإلقاء الضوء على واقع استخدام التعليم الإلكتروني من الجامعات الليبية والكليات قيد الدراسة ومتطلبات تطبيقه عليه تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما واقع استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الانسانية والقانون؟
- ما أهمية استخدام التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الانسانية والقانون؟
- ما فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية بكلية العلوم الانسانية والقانون؟
- ما معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الانسانية والقانون؟

فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

- ما واقع استخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الانسانية والقانون؟

- ما اهمية استخدام التعليم الإلكتروني لدى اعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الانسانية والقانون؟
- ما فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في كلية العلوم الانسانية والقانون؟
- ما معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الانسانية والقانون؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الاسمرية.
- محاولة التعرف على اهمية استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس.
- التعرف على معوقات استخدام التعليم الإلكتروني لدى اعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الاسمرية.
- محاولة التعرف على بعض الفروقات التي يمكن ان تؤثر على استخدام التعليم الإلكتروني لدى اعضاء هيئة التدريس.
- وضع مقترحات لتفعيل منظومة التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يتضمن استخدام الاسلوب الميداني التحليلي في جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة المعدة لهذا الغرض وتحليلها احصائيا لاختيار صحة الفرضيات بالإضافة الى اعتماد الباحثة على المصادر والمراجع العلمية لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

الدراسات السابقة:

– **دراسة صالحة ووجيهه (2007):** هدفت الدراسة الى الكشف عن واقع التعليم الإلكتروني في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وذلك من خلال الوقوف على إيجابياته وسلبياته من وجهة نظر الطلبة، واظهرت النتائج ان من ايجابيات التعليم الإلكتروني في الكلية قدرته على تفعيل التعلم التعاوني بين الطلاب، إضافة الى انه يمنح الطالب حرية في عرض افكاره من خلال المشاركة الطلابية والمناقشات العلمية المستمرة أما السلبيات تمثلت في عدم توفر أجهزة حاسوب كافية في الكلية.

– **دراسة مشاعل (2008):** هدفت الدراسة الى التعرف على مدى استخدام التعلم الإلكتروني في المدرسة، وجاءت اهم النتائج فيما يتعلق بمدى استخدام طرق التعلم الإلكتروني في مدارس المملكة كما يلي: أن اهمها وجود موقع للمدرسة على الانترنت واما اهم انماط التعلم الإلكتروني المستخدمة فهو

التعلم التعاوني واهم ايجابياته انه يرفع من مستوى ثقافة المتعلم في الحاسوب واهم سلبياته هي تمضية وقت طويل امام وسائل التقنية يزيد من العزلة الاجتماعية لدى المتعلم.

– **دراسة الحجايا (2009):** تناولت واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الاردنية، واشارة النتائج الى ان البنية التحتية للتعلم الإلكتروني مازالت متدنية، اما درجة معرفة اعضاء هيئة التدريس بمتطلبات التعليم الإلكتروني فقد كانت مرتفعة في حين كانت درجة ممارسة اعضاء هيئة التدريس للتعليم الإلكتروني بدرجة متوسطة.

– **دراسة سيف (2009):** درست مدى توفر كفايات التعليم الإلكتروني ومعيقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود من أهم المعيقات التي واجهت أعضاء هيئة التدريس تتمثل في كثرة الأعباء الادارية والتدريسية وتعارض الارتباطات الاكاديمية مع البرامج التدريبية الإلكترونية المقدمة داخل الجامعة وخارجها وصعوبة تصميم المقررات الإلكترونية ومن أهم النتائج توافر كفايات التعليم الإلكتروني لدى عينة الدراسة.

– **دراسة رانية (2016):** هدفت الدراسة الى التعرف على واقع استخدام التعليم الإلكتروني بالجامعات السودانية وتوصلت الى النتائج الآتية: يستخدم التعليم الإلكتروني في الجامعات السودانية وتطبق بعض اجزاء من ادواته مثل المكتبات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، التعليم الإلكتروني ذو فاعلية كبيرة في تحسين وتجويد العملية التعليمية إذا طبق فعليا في الجامعات السودانية، أعضاء هيئة التدريس يؤيدون استخدام التعليم الإلكتروني بالجامعات السودانية.

– **دراسة عزالدين أبوسنينة، محمد البزار (أسلوب التعليم الإلكتروني في التعليم العالي):** يهدف هذا البحث للتعرف على التحديات التي يواجهها أساتذة الجامعات لاعتماد التعليم الإلكتروني، وتظهر النتائج أن التعليم الإلكتروني يأتي مع العديد من التحديات التي يجب معالجتها من قبل كليات إدارة الأعمال/ الاقتصاد الليبية، والتي يمكن تصنيفها في خمس مجموعات تربوية، إدارية، فردية، قانونية، تكنولوجية. أظهرت نتائج البحث فيما يتعلق بخصائص المشاركين من أعضاء هيئة التدريس عدم قيامهم بأي زيارات بحثية أو أكاديمية لاكتساب خبرة دولية مع الجامعات خارج ليبيا وكذلك عدم معرفتهم باستخدام منصات التعليم الإلكتروني، واتضح ان المعوقات التي تتعلق بالبنى التحتية وضعف الامكانيات الأساسية مشتركة بين كل كليات الاقتصاد والإدارة.

– **دراسة أريج عبدالحميد، نجية المبروك (التعليم الإلكتروني وتطوير بيئة التعليم الجامعي):** هدفت الدراسة لطرح فكرة مشروع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد وربطه بتطوير التعليم الجامعي بالكامل، حيث لا يقتصر الأمر على عمليات التواصل عبر البث الإلكتروني والانترنت لمناهج تم تطويرها أساسا للتلقين الصفي فحسب ولكنه يتجاوزها للعمل على تطوير الكادر التعليمي مع عقد دورات لطلاب الجامعة للتعرف على نظام التعليم الإلكتروني والتفاعل معه إضافة لزيادة دورات أعضاء هيئة التدريس لكي يتم تعميم التجربة على نطاق واسع والتعرض للمشكلات والتحديات التي تواجه تطبيقه داخل الجامعات الليبية.

– **دراسة تحديات التعليم الإلكتروني في كليات جامعة سبها:** قد سلطت هذه الدراسة الأضواء على تحديات التعليم الإلكتروني في كليات جامعة سبها وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني هو ضعف شبكة الانترنت وانقطاع التيار الكهربائي وكذلك عدم الإلمام بكيفية استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني لدى الطلبة وبعض أعضاء هيئة التدريس، ورغم هذه التحديات فقد أكدت النتائج على أن هناك رغبة للاتجاه نحو التعليم الإلكتروني بنسبة قبول 90% لوكلاء الشؤون العلمية والجودة بالكليات، و100% من قبل موظفي الميكنة، وبنسبة 91.2% من قبل أعضاء هيئة التدريس، وبنسبة 46.6% من قبل الطلبة.

الإطار النظري:

يشهد عالمنا المعاصر تطورا نوعيا وكميا غير مسبوق في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامها في ميادين التعليم والتثقيف، وان عملية دمج التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم لم يعد ترفا بل أصبح مطلبا حيويا لتطوير البنى والهياكل التربوية لما تقدمه التكنولوجيا من نقلة نوعية في إعادة صياغة جميع مفردات العملية التعليمة، واستجابة للفرص التربوية التي أتاحتها الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات (الحلفاوي،2011،ص 86) والتعليم الإلكتروني يسعى الى تحقيق العديد من الأهداف التعليمية. وهذا ما سنقوم بدراسته في الفصل الثاني.

– مفهوم التعليم الإلكتروني وأهدافه وخصائصه:

أولا– مفهوم التعليم الإلكتروني: لقد حولت الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالم اليوم الى قرية الكترونية صغيرة، تتلاشى فيها الحواجز الزمنية والمكانية، حيث تلاشت المسافات وتطايرت الحواجز الثقافية ولا شك هذا التغير قد فرض على المؤسسات التعليمية أن تقوم حلولا للاستفادة من التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النسيج التعليمي بما يتماشى مع أهدافها ومسلماتها.

وقد تعددت تعريفات التعليم الإلكتروني في ادبيات تكنولوجيا التعليم والدراسات السابقة ومن التعريفات ما يلي:

- هو نظام تقديم المناهج (المقررات الدراسية) عبر شبكات الانترنت او شبكة محلية او الاقمار الصناعية او عبر الاسطوانات او عبر التلفزيون للوصول الى المستفيدين.
(الورفلي،2011، ص 86)
- كما وقد تم تعريفه ايضا "بأنه التعلم باستخدام الحاسبات الالية وبرمجياتها المختلفة سواء شبكة مغلقة (محلية) أو شبكات مشتركة أو الإنترنت". (الشمري، 2007، ص20)

ثانيا– أهداف التعليم الإلكتروني: يسعى التعليم الإلكتروني لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

- خلق بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية من خلال تقنيات الكترونية جديدة.
- اكتساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.

- اكتساب الطلاب المهارات التقنية لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.
- نموذجية التعليم وتقديمه في صورة معيارية.
- ايجاد شبكات تعليمية لتنظيم وادارة عمل المؤسسات التعليمية.
- تقديم التعليم الذي يناسب فئات عمرية مختلفة مع مراعاه الفروق الفردية بينهم. (سالم، 2004 ، ص 293–295)
- يوفر تعليم مبني على الاحتياجات.
- يوفر تعليم ذاتي ومستمر.
- يوفر تعليم قادر على المنافسة.
- يساعد على التواصل والانفتاح على الاخرين.
- يسد النقص في المعامل، ونقص تجهيزها. (سالم، 2004 ، ص 293–295)

ثالثا– خصائص التعليم الإلكتروني: يتصف التعليم الإلكتروني بمجموعة من الخصائص جعلته منفردا بها والتي تتضح من خلالها.

– الاعتماد على وسائل الاتصال عن بعد في تقديم التعليم: يستخدم اسلوب التعليم الإلكتروني وشبكة الانترنت وما تملكه من قدرات عالية في الانتشار والتغطية من اجل توصيل برامج التعليم والربط بين اطراف عملية الاتصال.

– يتيح التواصل بتوظيف مجموعة من الوسائط: من خلال أسلوب التعليم الإلكتروني يتاح للمعلم تقديم أكبر قدر من الوسائط ومنها: (صور متحركة وثابتة، صوت مسموع، رسوم متحركة وثابتة، كتابات مقروءة، ألوان وغيرها من الوسائط) ويدعم عملية التواصل والتفاعل ومن خلالها.

– يحتاج عدد قليل من المعلمين: يستعين أسلوب التعليم الإلكتروني بأقل عدد ممكن من المعلمين لتقديم التعليم لأكبر عدد ممكن من المتعلمين، فقد يكون هناك معلم واحد لتعليم مجموعة كبيرة من الطلاب المنتشرين في جميع أنحاء البلاد وفي وقت واحد.

– الإعداد المسبق لمحتوى برامج التعليم: يعتمد اسلوب التعليم الإلكتروني على الانتاج المسبق للبرامج التعليمية وتجهيزها مسبقا في الصورة الملائمة المتناسبة مع وسيلة الاتصال المستخدمة وهذا الاعداد يدعم العملية التعليمية وذلك يوفر الوقت والجهد والمال.

– الفصل الظاهري بين المعلم والمتعلم: يعتمد اسلوب التعليم الإلكتروني على الفصل الظاهري بين المعلم والمتعلم فهو يحقق عملية الاتصال دون المواجهة بين المعلم والمتعلم. (عامر ، 2015 ، ص 70)

رابعا مبررات وفوائد ومعوقات استخدام التعليم الإلكتروني:

– مبررات استخدام التعليم الإلكتروني: لقد أظهرت التجارب العالمية التي تبنت آليات التعليم الإلكتروني في مؤسساتها التعليمية جملة من الحقائق ذات النفع والفائدة الكبيرين لجميع عناصر العملية

التربوية والتعليمية وكذلك انعكاساتها على المجتمع متمثلة بالعائلة وكذلك على مؤسسات الدولة المختلفة لما يحققه التعليم الإلكتروني من ضمانات بمستوى تحصيل علمي متميز وحديث يصاحبه تقييم حقيقي لمستويات الطلبة، وهذا يوفر عامل الموثوقية في مستوى المتخرج من المؤسسات التعليم الإلكتروني.

إن مبررات ودوافع الاعتماد أو اللجوء إلى التعليم الإلكتروني بديلا عن التعليم التقليدي الحالي يمكن تلخيصها بالنقاط الرئيسة الآتية:-

- توفر شبكات الاتصال والانترنت وامكانية التواصل والمخاطبات المستمرة ما بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات المركزية العليا من جهة ومع المؤسسات التعليمية العالمية للتفاعل مع التقنيات الحديثة والمحدثة التي تتبعها تلك المؤسسات وبالتالي الخروج بالتعليم من دائرته الضيقة المحلية أو الإقليمية إلى العالمية.
- التفاعل الدوري المباشر ما بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور الطلبة عن طريق تبادل المعلومات بين الطرفين في كل ما يختص بشؤون الطالب وذلك عن طريق خدمة البريد الإلكتروني.
- الاستغناء عن السجلات اليدوية الورقية وما تتعرض له من تلف أو تزوير واستبداله بملفات الكترونية تستوعب كم هائل من البيانات والمعلومات المتنوعة والتي تكون في متناول الأطراف ذات العلاقة حسب الصلاحيات.
- توفر تقنيات التعليم الإلكتروني فرص كبيرة للقيادات التربوية والتعليمة من اتخاذ القرارات الصائبة والسريعة على ضوء التقارير التي توفرها تقنيات التعليم الإلكتروني ومن ثم تصبح عملية ادارة العملية التعليمية بمجملها تحت السيطرة المركزية. (بن دومي ، 2006 ، ص 35)
- سهولة الوصول الى المعلم: أتاح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الوصول الى المعلم في أسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية من خلال البريد الإلكتروني.
- امكانية تحوير طريقة التدريس: من الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب الطلاب فمنهم من تناسبه الطريقة المرئية ومنهم تناسبه الطريقة المسموعة والمقروءة وبعضهم تتناسب معه الطريقة العملية، فالتعليم الإلكتروني ومصادره تتيح امكانية تطبيق المصادر بطرق مختلفة وعديدة وتسمح بالتحوير وفقا للطريقة الأفضل للمتعلم.
- ملائمة مختلف أساليب التعليم: التعليم الإلكتروني يتيح للمتعلم ان يركز على الافكار المهمة أثناء كتابته وتجميعه للمحاضرة وكذلك يتيح للطلاب الذين يعانون من صعوبة التركيز

وتنظيم المهام الاستفادة من المادة وذلك لأنها تكون مرتبة ومنسقة بصورة سهلة وجيدة والعناصر المهمة فيها محددة.

- المساعدة الاضافية على التكرار.
- توفر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع.
- الاستمرارية في الوصول الى المناهج هذه الميزة تجعل الطالب في حالة استقرار ذلك ان بإمكانه الحصول على المعلومة في الوقت الذي يناسبه فلا يرتبط بأوقات فتح وإغلاق المكتبة مما يؤدي الى راحة الطالب وعدم اصابته بالضجر.
- عدم الاعتماد على الحضور الفعلي: لم يعد من الضروري الالتزام بجدول زمني محدد وملزم لأن التقنية الحديثة وفرت طرق للاتصال دون الحاجة للتواجد في مكان وزمان معين. (زيتون ، 2005 ، ص 44)

رابعا: معوقات استخدام التعليم الإلكتروني:-

- ضعف البنية التحتية في غالبية الدول النامية.
- صعوبة الاتصال بالإنترنت ورسومه المرتفعة.
- عدم إلمام المتعلمين بمهارات استخدام التقنيات الحديثة.
- صعوبة تطبيق أدوات ووسائل التقويم.
- عدم اقتناع اعضاء هيئة التدريس بالجامعات باستخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة في التدريس والتدريب.
- عدم وعي الهيئة الإدارية بأهمية التعامل الإلكتروني وعدم الإلمام بمتطلبات هذا التعامل.
- تخوف أعضاء هيئة التدريس من التقليل من دورهم في العملية التعليمية وانتقال دورهم الى مصممي البرمجيات التعليمية واختصاصي تكنولوجيا التعلم.
- نظرة أفراد المجتمع إلى التعليم الإلكتروني عن بعد بأنه ذو مكانه أقل من التعليم النظامي.
- عدم اعتراف الجهات الرسمية في بعض الدول بالشهادات التي تمنحها الجامعات الإلكترونية.
- التكلفة العالية في التصميم وانتاج البرمجيات التعليمية.
- يحتاج إلى دارس مجتهد ولديه الرغبة الذاتية في التعلم لعدم وجود المواجهة وجها لوجه "التفاعل الانساني". (غلوم ، 2003 ، ص 24)

خامسا: متطلبات التعليم الإلكتروني ومبادئ ومراحل التخطيط له:

1- متطلبات التعليم الإلكتروني: تتمثل ابعاد التعليم الإلكتروني المفتوح في وجود بيئة الكترونية تعمل من خلال شبكة الانترنت وذلك باتباع الآتي:

- انشاء موقع للجامعة المفتوحة على الشبكة يتضمن كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالجامعة "برامجها واهدافها وكلياتها وتخصصاتها وشروط الالتحاق والقبول ومتطلبات الدراسة من رسوم ولوائح وتسجيل".
- فتح ملف أو صفحة لكل طالب مقبول يسجل بها جميع بياناته الشخصية والمقررات المقيد بها في كل فصل دراسي، ونتائج الاختبارات الدورية والفصلية وتسجيل ما قام به من تراسل الكتروني مع ادارة الجامعة او بينه وبين الأساتذة وكذلك الانذارات الخاصة بالتحصيل الدراسي أو المتابعة الخاصة بالبحوث والتكليفات الدراسية أو أي اشعارات اخرى.
- تخصيص صفحات لكل مقرر أو منهج دراسي ضمن الموقع العام للجامعة وضمن كل كلية على حدة، وتزويد الصفحات بعناصر المنهج الرئيسية والمراجع المقررة وتزويد الصفحات بقائمة أو دليل لمصادر المعلومات الإلكترونية التي تساعد المنهج أو بمواقع المكتبات التي يمكن أن تعينه بمصادرها في التحصيل الدراسي وقائمة اخرى بالبريد الإلكتروني ولمن يريد مراسلتهم من الاساتذة من غير العاملين في نفس الجامعة.
- انشاء بريد الكتروني لكل استاذ جامعي يتيح للطلاب التراسل مع الاستاذ والتخاطب معه بشان المقرر أو تقديم استفسارات تتعلق بالمنهج او المقرر او مناقشة أي مسالة من مسائله في حوار مفتوح غير تقليدي.
- تزويد كل طالب بجهاز حاسوب محمول والذي من خلاله يبث ويستقبل ويتابع ويحتفظ بالمعلومات المتعلقة بالمقررات الدراسية سواء مع ادارة الجامعة أو الاساتذة أو الزملاء من الطلاب والدخول الى مواقع تعليمية اخرى او مصادر معلومات الكترونية او تشغيل الإلكترونية والتي تظهر في شكل أقراص مدمجة CD-ROM. (غلوم، 2003، ص 79)
- التعليم الإلكتروني يقدم من خلال التنفيذ الناجح للمستحدثات التكنولوجية بحيث يحقق كل الشروط والمتطلبات اللازمة لعملية الاستحداث التكنولوجي ليصبح جزء من النظام.
- التعليم الإلكتروني يستخدم في توصيل المحتوى وعرضه ودعم وتسهيل عملية التعليم والتعلم.
- التعليم الإلكتروني يحقق نجاحا أكبر إذا اختيرت أدواته بعناية وبشكل مندمج ومتكامل ومتفاعل معه وكجزء ومكون أساس له.
- التعليم الإلكتروني يستهدف تنمية المتعلم في سياق المنهج والأهداف المحددة وتكنولوجيات التعليم الإلكتروني هي أدوات لتنفيذ هذا المنهج.

- التعليم الإلكتروني له امكاناته ومميزاته التي تبرز تنفيذه أي ان تكنولوجيا التعليم الإلكتروني يمكن ان تستخدم بشكل فاعل وناجح اذا قدمت امكانات ومميزات تعليمية مزيدة تحتاجها العملية التعليمية. (خميسي ، 2010 ، ص 69)

سادسا: مراحل التخطيط لإدخال التعليم الإلكتروني في منظمات التعليم العالي: تمر عملية التخطيط لإدخال التعليم الإلكتروني في منظمات التعليم العالي بالخطوات التالية:-

- تعيين فريق عمل للقيام بعملية التخطيط، ويشمل الخبراء في التعلم الإلكتروني، تقنيات التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تصميم المقررات وإنتاجها، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التعليمي، اقتصاديات وإدارة التعليم، التقويم التعليمي، بعض المعلمين المتميزين وأولياء الأمور.
- تحديد الفئة المستهدفة من التعلم الإلكتروني.
- تحديد الحاجات والاتجاهات والقيم والقدرات والاستعدادات للفئة المستهدفة حتى يتم وضع صيغ مناسبة لهذا المنهج.
- تحديد أهداف التعليم الإلكتروني بناء على تقدير الاحتياجات.
- اختيار صيغة أو نموذج التعليم الإلكتروني المناسب للتطبيق في منظمات التعليم العالي.
- تحديد تقنيات التعليم الإلكتروني المناسبة: (الحاسوب وبرمجياته المخزنة على وسائط التخزين: الأقراص المدمجة CD. اسطوانات الفيديو DVD. القرص الصلب Hard Disk. أو الشبكات Networks. محلية LAN. أنترنت Internet. شبكة عنكبوتية Web).
- وضع خطة لتأسيس البنية التحتية للتعليم الإلكتروني.
- وضع خطة لتصميم وبناء البرمجيات والمقررات الإلكترونية.
- تحديد سبل الدعم والميزانية.
- تحديد الوزارات والمؤسسات والشركات المحلية والدولية التي تلعب دورا في تطبيق التعليم الإلكتروني وأوجه المشاركة: مثل وزارة الاتصالات، شركات، إنتاج البرمجيات والمقررات الإلكترونية.
- تحديد العنصر البشري المشارك في منظومة التعلم الإلكتروني وأدوارهم وتوصيف البرامج التدريبية لرفع كفاياتهم المهنية (المعلم، مصممي ومنتجي البرمجيات والمقررات والمواقع التعليمية، الكادر الإداري).
- تحديد المتطلبات السابقة الواجب توافرها لدى المتعلمين للانضمام إلى منظومة التعليم الإلكتروني (مهارات استخدام الحاسوب والشبكات، مستوى مهارات اللغة الانجليزية.. إلخ).
- التخطيط لبعض البرامج الشفافة لنشر ثقافة التعلم الإلكتروني.

- تحديد معايير الجودة الشاملة لكل مكونات التعليم الإلكتروني. (خميسي ، 2010 ، ص 69)

سابعا: متطلبات التحول من التعليم التقليدي الى التعليم الإلكتروني:

للتحول من التعليم التقليدي الى التعليم الإلكتروني توجد مجموعة من المتطلبات وهي كما يلي:

- التحول من نظريات التعليم السلوكية الى النظريات البنائية المعرفية والاجتماعية حيث يكون المتعلم ايجابيا نشطا، يبني تعلمه بنفسه ولا يستقبله من المعلم.
- تحول فلسفة من التربية من التعليم المتمركز حول المعلم الى التعلم المتمركز حول المتعلم حيث يكون المتعلم هو المسؤول عن تعلمه.
- التحول من تحكم المعلم من التعلم الى تحكم المتعلم فيه، حيث يتحكم المتعلم في تحديد تعلمه الخاصة وإدارة انشطته.
- تحول نواتج التعلم من تذكر الاصم الى الفهم والابداع وحل المشكلات.
- التحول بالاقتناع وليس بالقوة، وذلك حتى يكون ردة الفعل الخاص بالمعلمين والمتعلمين ايجابيا وتقل مقاومتهم للتغير.
- التحول التدريجي وليس السريع لان المعلمين والمتعلمين، بل المسؤولين عن التعليم، يحتاجون الى وقت لكي تتغير مفاهيمهم واتجاهاتهم ولكي يتمكنوا من المهارات والانشطة الجديدة.
- توفير المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتأسيس البنية التحتية والفوقية أيضا للتعليم الإلكتروني كي لا يتوقف التغيير فجأة وربما نهائيا بسبب نقص الأجهزة والمعدات.
- إعداد البرامج والمقررات الإلكترونية المناسبة.
- التخطيط الدقيق، ووضع خطة مرحلة تفصيلية للتنفيذ، والتوسع فيها تدريجيا وتعديل الخطط.
- التقويم الشامل، والتحسين المستمر على جودة مشروعاتنا وتحديد الأهداف التي حققناها بكفاءة وفاعلية. (خميسي ، 2010 ، ص 69)

ثامنا: دور مهارات المعلم والمتعلم في منظومة التعليم الإلكتروني:

1- دور المعلم في بيئة التعليم الإلكتروني: إن المعلم في عصر الانترنت والتعليم الإلكتروني له دور مرتبط بأربع مجالات واسعة هي:

- تصميم التعليم: (اختيار المادة التعليمية، تحليل محتواها، تنظيمها، تطويرها، تنفيذها، إدارتها، تقويمها)

- توظيف التكنولوجيا: (المواد المطبوعة مثل البرامج التعليمية، دليل الدروس، المقررات الدراسية، التكنولوجيا المعتمدة على تعدد الوسائط – الرسوم الإلكترونية مثل اللوحة الإلكترونية، الفاكس – تكنولوجيا الفيديو مثل التلفزيون التربوي، الفيديو المتفاعل، الحاسوب وشبكاته مثل الحاسوب التعليمي، مناقشات البريد الإلكتروني، شبكة الانترنت، مناقشات الفيديو الرقمي).
- تنمية دافعية المتعلمين: مجال اخر يجب على المعلم أن يلم به ويؤديه وهو تشجيع المتعلمين على اكتساب المعرفة في العملية التعليمية، وهنا نتحدث عن أربع أنواع من التفاعل الذي اخذ مكانه في التعليم عن بعد: تفاعل المتعلم مع المحتوى – تفاعل المتعلم مع المشرف – تفاعل المتعلم مع المتعلم – تفاعل المتعلم مع نفسه.
- تطوير التعليم الذاتي: التعليم الذاتي للمتعلم هو قدرته على المشاركة بنشاط في تعلمه مثل قدرة استراتيجيات المعرفة، الكفاءة الذاتية، الملكية، التعلم الاتقائي، التعبير عن الذات. إن قدرة المتعلم على ممارسة الاستقلالية بشكل كبير في تقرير ما هو نافع للتعلم وكيف يقترب من مهمة التعلم والتكوين. إنه محاولة لتحفيز المتعلمين لغرض الاستجابة الشخصية واشراك المراقبة الذاتية والادارة الذاتية لعملية بناء، وتحقيق معنى، ومخرجات التعلم الجيد والفعال. (عبدالحق ، 2007 ، ص 14)

2 – المهارات التي يحتاجها المعلم في منظومة التعليم الإلكتروني: يتطلب استخدام التعليم الإلكتروني توفر مجموعة من المهارات التدريسية اللازمة لنجاح استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، ومن اهم هذه المهارات ما يلي:

- تقدير كمية المحتوى المقدم واعداده في اطار المادة أو المقرر الدراسي بطريقة واقعية ومنطقية وعرض المحتوى بطريقة منظمة تستغرق وقت المتعلم اكثر مما قد يتاح خلال الفصل.
- التأكد من أن مشاركة الطلاب تتضمن انماط تعلم وتدريس مختلفة حيث يفضل البعض التعلم في مواقف جماعية بينما يفضل البعض الاخر التعلم بطريقة فردية مستقلة.
- تنشيط مهام تقديم وإتاحة المادة الدراسية وسرعة تقديم عملية تحصيل الطلاب لدروسهم وتجنب المحاضرات الطويلة وربط عروض المحتوى الدراسي مع توفير امكانيات المناقشة وإعداد التمارين والاجابة عن الاستفسارات.
- التوجه الشخصي للمادة الدراسية من خلال التركيز على الطلاب انفسهم لا على نظام الامداد والاتاحة المصممة لذلك.
- مساندة المادة المطبوعة لدعم التعليم الإلكتروني.

- توفير التمارين والدراسات المطابقة للحالات الفردية لمساعدة الطلاب في فهم المحتوى التعليمي المقدم لهم.
- عدم الاطالة والاسهاب بقدر الامكان مع التركيز على ايجاز عن طريق استخدام عبارات وجمل قصيرة معبرة ومتماسكة وطرح اسئلة مباشرة والتحقق من وجود وصلات فنية تربط المواقع فائقة التشعيب معا.
- تطوير أنماط تدريس تساعد الطلاب في اعادة تقوية عملية تحصيلهم التعليمي وتعزيز أساليب مراجعتهم للدروس التعليمية وتصحيح طرق تعلمهم وكل ذلك من خلال المناقشات والاتصالات المختلفة بين الطلاب بعضهم البعض.
- جعل الطلاب راضين ومتحمسين للتعليم الإلكتروني قدر الإمكان. (عبدالحق ، 2007 ، ص 146)

3- دور المتعلم في بيئة التعليم الإلكتروني: تقع على عاتق المتعلم في التعليم الإلكتروني جزء كبير من مسئولية تعلمه، فعليه القيام بالنشاطات والقيام بالتكليفات التي يقدمها له المعلم، أو التي تقدم له من خلال البرنامج، كما أن عليه التعامل والتفاعل مع مصادر التعلم المتاحة من خلال وسيط التعليم الإلكتروني والبحث عنها إن لزم الأمر، كما يجب عليه أن يتقن أولا مهارات التعامل مع التقنيات التعلم الإلكتروني المختلفة، كتشغيل الاسطوانات المدمجة على الكمبيوتر، أو استخدام مستعرضات صفحات الويب، أو البرامج الخاصة بالتفاعل من خلال الانترنت كبرامج المحادثة Chat وغيرها من برامج إرسال الملفات واستقبالها. (السيد ، 2012 ، ص 12)

4 – المهارات التي يحتاجها الطالب في منظومة التعليم الإلكتروني:

- أن يمتلك مهارات تواصل كتابية جيدة، يعتمد التعليم الإلكتروني إلى حد بعيد على التواصل المكتوب ولذلك من المهم أن يتمكن المتعلمون من التعبير عن أنفسهم بطلاقة.
- يتمتع بحافز داخلي وانضباط ذاتي، لأن التعليم الإلكتروني يحتاج الى التزام وانضباط حقيقيين لمماشاة تدفق العملية التعليمية.
- أن يشارك سواء أكنت تعمل وحدك أم تعمل في إطار مجموعة، اطرح أفكارك ورؤيتك وتعليقاتك عن الموضوع الذي تدرسه واقرأ ما يكتبه زملاؤك.
- يكون ميالا للتعبير عن نفسه حين تبرز أية مشكلة.
- يكون مستعدا لتكريس ما بين 6 و 12 ساعة أسبوعيا لكل مادة.
- يضع أهدافا مرحلية وأهدافا نهائية والالتزام بها

- ينضم أهدافه في برنامج دراسي، حدد أوقات الدراسة التي تكون فيها صافي الذهن والتزام بهذه الأوقات كل أسبوع.
- يتجنب الانقطاعات والتشتت أثناء حضورك في القاعة الإلكترونية أو مشاهدة برنامج فيديو أو DVD أو الاصغاء الى كاسيت أو القراءة أو العمل على الكمبيوتر أي أثناء الدراسة.
- يدخل الى مادته أربع مرات أو خمسا على الأقل في الأسبوع.
- يمتلك الحد الأدنى من المهارات التقنية لمتابعة البرنامج، كاستخدام الإنترنت، وتقليب صفحاته، وتحميل الملفات، وإرسال المرفقات بالبريد الإلكتروني.
- يتعامل بعقل منفتح لدى مشاركة تجارب الحياة والعمل والتعليم كجزء من عملية التعلم.
- يأخذ وقته قبل أن يرد على مدرسه في القاعة الافتراضية.

أن يشعر أن التعليم العالي الجودة ممكن دون قاعات دراسة التقليدية. (إبراهيم ، 2012 ، ص 1)

تاسعا: بيئات وتقنيات وتصميم نماذج التعليم الإلكتروني:

1- بيئات التعليم الإلكتروني: لما كان هناك اتجاه حديث في مجال التعليم العالي لإنشاء أنظمة التعليم الإلكتروني التي توفر للطلاب التعلم فإن ذلك يدفع إلى التغيرات في العوامل الديموغرافية للطلبة، وفي الظروف التعليمية والابتكار في مجال التكنولوجيا نفسها وكان هناك مع ذلك العديد من الحواجز التي تحول دون التكامل بين التكنولوجيا والتعليم العالي مثل:-

- البنية التحتية.
- جهد أعضاء هيئة التدريس.
- رضا المدرسين عن التكنولوجيا.
- كفاءة الخريجين.

قدرت العديد من الجامعات التي توفر التعليم الإلكتروني صعوبة هائلة في تحقيق الاستراتيجيات الناجحة، ومن أسباب النظرة السلبية للتعليم الإلكتروني عدم وجود البيئة السليمة والبنية التحتية لهذا النوع من التعليم الذي يحتاج إلى ظروف خاصة لتتم العملية التعليمية باستخدامه بشكل ناجح. (إبراهيم ، 2012 ، ص 96)

2- تقنيات التعليم الإلكتروني: يرتكز التعليم الإلكتروني على مجموعة من المصادر التقنية الحديثة والتي من أهمها:-

- القرص المدمج: ويتم فيها تجهيز المناهج الدراسية وتحميلها على أجهزة الطلاب والرجوع إليها وقت الحاجة. كما تعددت أشكال المادة التعليمية على الأقراص المدمجة فيمكن أن تستخدم كفلم فيديو تعليمي مصحوبا بالصوت لمدة ساعة واحدة أو لعرض عدد من آلاف الصفحات من كتاب أو مرجع ما.

- الشبكة الداخلية: حيث يتم ربط جميع أجهزة الحاسب في الجامعة ببعضها بحيث تمكن المعلم من إرسال المادة الدراسية إلى أجهزة الطلاب.
- الشبكة العالمية للمعلومات: حيث يمكن توظيفها كوسيط إعلامي وتعليمي في آن واحد فيمكن تعليمية أن تعلن عن برامجها وتروج لها عن طريق الشبكة العالمية للمعلومات وتوضيح للمستهدف كيفية الاتصال (بها) كما يمكن لها أن تخزن جميع برمجياتها التعليمية على الموقع الخاص بها ويكون الدخول متاح لطلاب العلم والمعرفة وحسب الطريقة التي تمنحها المؤسسة.
- مؤتمر الفيديو: تربط هذه التقنية المشرفين والمختصين والأكاديميين مع طلابهم في مواقع متفرقة وبعيدة من خلال شبكة تلفازية عالية القدرة، ويستطيع كل طالب متواجد بطريقة محددة أن يرى ويسمع المختص والمرشد الأكاديمي مع مادة العلمية كما يمكنه من أن يتوجه بأسئلة استفسارية وحوارات مع المشرف، أي توفر علمية التعارف فهو يحقق فرضين هما كالتالي:

الأول: توسيع الوصول لمراكز مصادر الاتصال.

الثاني: تسهيل التعاون بين الدارسين وتبادل الخبرات مما يعجل بعملية التعليم.

- مؤتمرات صوتية: تعتبر تقنية المؤتمرات المسموعة أقل تكلفة مقارنة بمؤتمرات الفيديو، وأبسط نظاما ومرونة وقابلية للتطبيق في التعليم المفتوح. وهي تقنية إلكترونية تستخدم هاتف عادي وآلية للمحادثة على هيئة خطوط هاتفية توصل المتحدث (المحاضر) بعدد من المستقبلين (الطلاب) المنتشرين في أمكان متفرقة.
- الفيديو التفاعلي: تشتمل تقنية الفيديو التفاعلي على كل من تقنية أشرطة الفيديو وتقنية اسطوانات الفيديو مدارة بطريقة خاصة من خلال حاسب أو مسجل فيديو، وأهم ما يميز هذه التقنية إمكانية التفاعل بين المعلم وإعادة المعروضة المشتملة على الصورة المتحركة المصحوبة بالصوت بغرض جعل التعلم أكثر فاعلية.
- برامج القمر الصناعي: في هذه التقنية يتم توظيف برامج الأقمار الصناعية المقترنة بنظم الحاسب والمتصلة بخط مباشر مع شبكة الاتصالات مما يسهل إمكانية الاستفادة من القنوات السمعية والبصرية في عمليات التدريس والتعليم ويجعلها أكثر تفاعلا وحيوية. (إبراهيم ، 2012 ، ص 144)

3- تصاميم ونماذج التعليم الإلكتروني: تتكون نماذج التعليم الإلكتروني من ثلاث نماذج أساسية وهي:

- نموذج المدمج بأنه أحد صيغ التعليم الذي يندمج فيها التعليم الإلكتروني مع التعليم الصفي التقليدي في إطار واحد حيث توظف أدوات التعليم الإلكتروني سواء المعتمدة على الحاسب الآلي أو المعتمدة على الانترنت في الدروس والمحاضرات وجلسات التدريب التي تتم غالبا في الفصول الدراسية التحقيقية المجهزة بإمكانية الاتصال بالشبكات من خلال وسائل إيصال مختلفة لتعليم مادة معينة وقد تتضمن هذه الوسائل مزيجا من الإلقاء المباشر في قاعة المحاضرات والتواصل عبر الانترنت والتعليم الذاتي.
- النموذج المساعد فيوظف التعليم الإلكتروني جزئيا لمساعدة التعليم الصفي التقليدي ويتم استخدام البريد الإلكتروني وتصفح مواقع الإنترنت قبل عرض الدرس، واستخدام برمجيات التدريب والممارسة كأدوات معاونة للمعلم.
- أما النموذج المفرد فيوظف التعليم الإلكتروني الذاتي في انجاز التعليم الإلكتروني. (إبراهيم ، 2012 ، ص 50)

عاشرا: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الليبية، ويشمل أيضاً عرضاً لمجتمع الدراسة الميدانية وأداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار فرضياتها.

منهجية الد راسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد على الاستبانة التي قامت الباحثة بإعدادها من خلال اللجوء إلى الأدب النظري والد راسات السابقة وبالاعتماد على مؤشرات قياس تم تطويرها وبما يتوافق مع بيئة الجامعة قيد الدراسة، وذلك بهدف جمع البيانات الأولية وتحليلها واختبار فرضياتها.

ثانيا : مجتمع عينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة علي اعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الانسانية والقانون بالجامعة الأسمرية والبالغ عددهم (37) عضوا وتم استخدام أسلوب المعاينة في هده الدراسة فاستخدمت العينة الصدفية البسيطة وتم تحليلها باستخدام مقياس دي مورجان فكان قوامها (52) مفردة، والجدول التالي يوضح النسب والأعداد للاستمارات الموزعة والفاقد منها:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الفاقد منها	المتحصل عليها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة %
73	21	52	3	49	%67

ثالثا: – أداة جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبيان اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في (النوع – العمر – المؤهل العلمي – سنوات الخبرة – المسمى الوظيفي)، واشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهي:

1- الواقع الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون, ويمثل هذا المتغير بأربع محاور هي:

- الخلفية المعرفية التي يحتاجها استخدام التعليم الإلكتروني: ويشتمل على (4) فقرات.
- المهارات اللازمة لاستخدام التعليم الإلكتروني: ويشتمل على (5) فقرات.
- توافر الاجهزة والتقنيات اللازمة لاستخدام التعليم الإلكتروني: ويشتمل على (7) فقرات.
- توافر الكوادر البشرية والإجراءات لتفعيل استخدام التعليم الإلكتروني: ويشتمل على (5) فقرات.

2- أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون، ويشتمل على (13) فقرة.

3- فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في كلية العلوم الإنسانية والقانون, ويشتمل على (19) فقرة. وقد استخدمت الباحثة الترميز الرقمي في ترميز إجابات أف ا رد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5)

رابعا: ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط،وقد تحققت الباحثة من تباث استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2): يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبيان الدراسة

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	الواقع الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون	0.94
2	أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون	0.91

3	فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في كلية العلوم الإنسانية والقانون	0.76
4	معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون	0.91
جميع فقرات الاستبيان		0.93

يتضح من النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة حيث كانت تقريباً (0.93)، وهي قيمة ممتازة, وكذلك كانت قيمة معامل الفا كرونباخ مرتفعة لكل متغير من متغيرات قائمة الاستبيان ، وبذلك فإن قائمة الاستبيان في صورتها النهائية كما في الملاحق قابلة للتوزيع، بذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يجعلها على ثقة صحة وصلاحية تحليل النتائج والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وتم تحليل ومعالجة البيانات احصائيا باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (spss) ودالك وفق الاساليب الاتية:

خامسا: الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Science (SPSS)، ومن الأدوات والمقاييس الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ، ويفيد الباحثان في وصف عينة الدراسة.
2. الرسوم البيانية: لتمثيل السمات الشخصية لمفردات مجتمع الدراسة.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4. اختبار (T) حول المتوسط لعينة واحدة : لتحديد مستوى الممارسة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

سادسا: التحليل الاحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

– الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

فيما يلي عرض لمفردات عينة الدراسة وفق هذه الخصائص والسمات.

1. توزيع أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون حسب متغير الجنس:

من الجدول رقم (3) يتضح بأن 67.3% من أعضاء هيئة التدريس الخاضعين للدراسة كانوا ذكورا بينما 32.7% كانوا اناثاً.

جدول رقم (3): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	33	%67.3
أنثى	16	%32.7

المجموع	49	%100

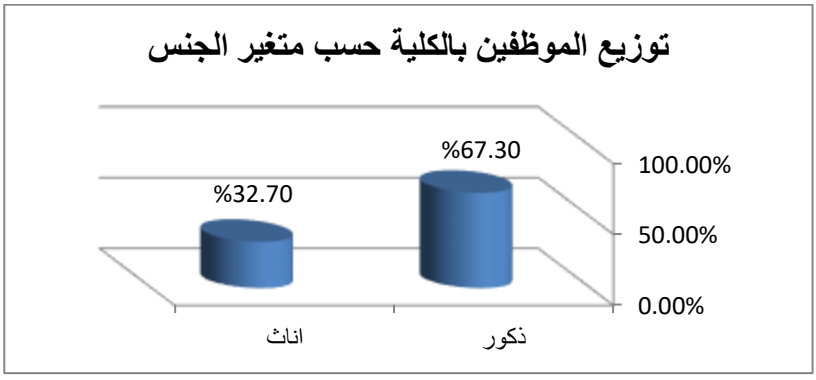

الشكل رقم (1) : يبين التمثيل البياني للموظفين بالكلية حسب الجنس

2. توزيع أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون حسب متغير العمر:

من الجدول رقم (4) يتضح بأن 63.3% من أعضاء هيئة التدريس قيد الدراسة أعمارهم تتراوح من 41 سنة الى 50 سنة , وأن 30.6% منهم أعمارهم من 30 سنة الى 40 سنة ، بينما فقط 6.1% أعمارهم تتراوح من 51 سنة الى 60 سنة.

جدول رقم (4): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من 30 سنة الى 40 سنة	15	%30.6
من 41 الى أقل من 50 سنة	31	%63.3
من 51 الى اقل من 60 سنة	3	%6.1
المجموع	49	%100

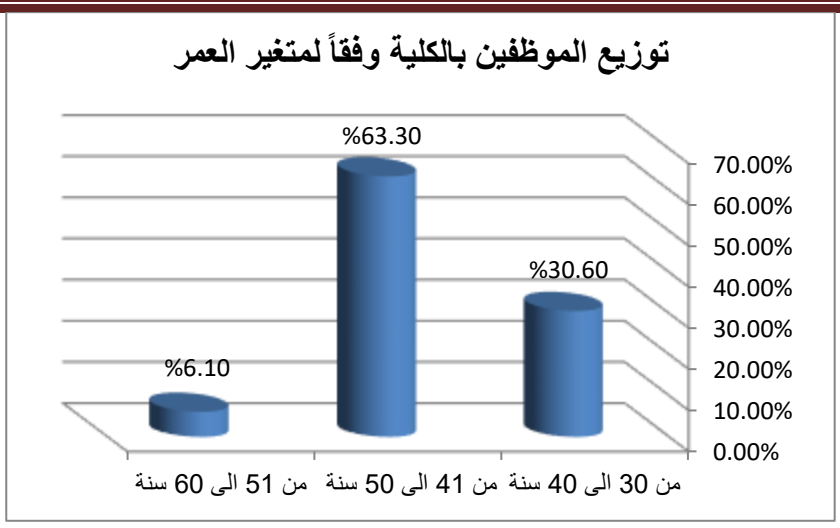

الشكل رقم (2) : يبين التمثيل البياني للموظفين بالكلية حسب العمر

3. توزيع أعضاء هيئة التدريس بالكلية حسب متغير سنوات الخبرة العملية:

من الجدول رقم (5) يتضح بأن حوالي 42.9% من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون تتراوح سنوات خبرتهم من 5 سنوات الى 10 سنوات, وأن 38.8% من أعضاء هيئة التدريس بالكلية خبرتهم من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة , في حين أن 12.2% من أعضاء هيئة التدريس خبرتهم العملية 15 سنة فأكثر, بينما فقط 6.1% من أعضاء هيئة التدريس خبرتهم أقل من 5 سنوات.

جدول رقم (5) : يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	3	%6.1
من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات	21	%42.9
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	19	%38.8
15 سنة فأكثر	6	%12.2
المجموع	49	100

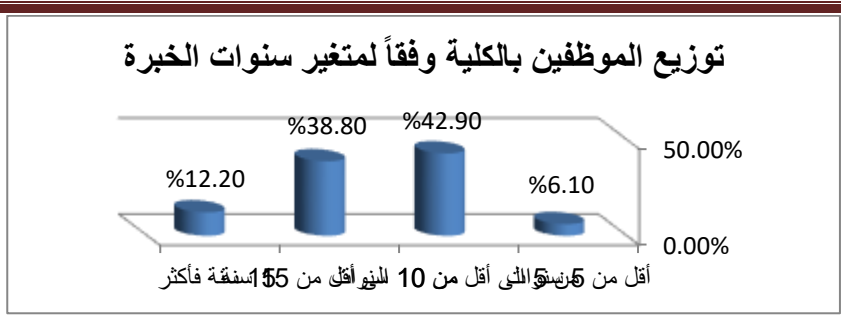

الشكل رقم (3): يبين التمثيل البياني للموظفين حسب سنوات الخبرة العملية

4. توزيع أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون حسب معرفتهم بالتعليم الإلكتروني:

من الجدول رقم (6) يتضح بأن حوالي 44.9% من أعضاء هيئة التدريس بالكلية معرفتهم بالتعليم الإلكتروني متوسطة, وان 40.8% من أعضاء هيئة التدريس المستهدفين بالدراسة على مستوى عالي من المعرفة بالتعليم الإلكتروني, وأن 8.2% منهم لديهم مستوى منخفض من المعرفة بالتعليم الإلكتروني، بينما فقط 6.1% منهم معرفتهم بالتعليم الإلكتروني مرتفعة جداً.

جدول رقم (6): يبين التوزيع التكراري والنسبي للموظفين حسب معرفتهم بالتعليم الإلكتروني

المعرفة بالتعليم الإلكتروني	العدد	النسبة المئوية %
مرتفعة جداً	3	%6.1
مرتفعة	20	%40.8
متوسطة	22	%44.9
منخفضة	4	%8.2
المجموع	49	%100

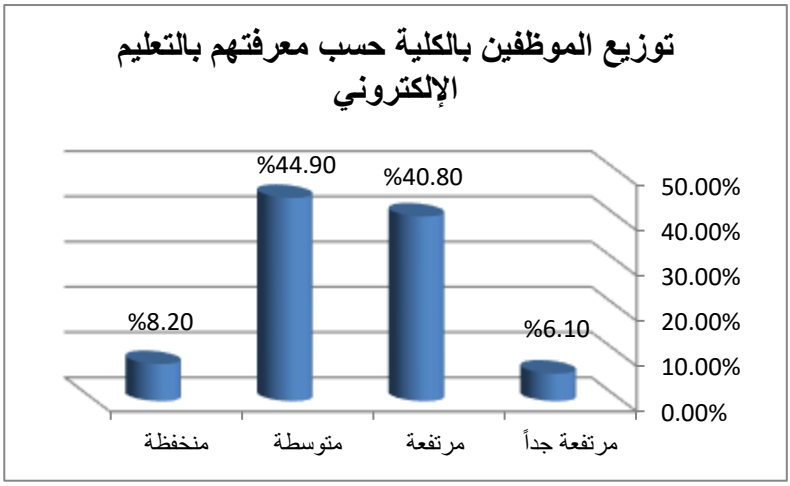

الشكل رقم (4): يبين التمثيل البياني للموظفين حسب معرفتهم بالتعليم الإلكتروني

سابعا: اختبار فرضيات الدراسة:

تم إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة وفقًا لإجابات أعضاء هيئة التدريس بالدراسة على الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الباحثة اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات:

جدول رقم (7): معيار متوسط إجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي	درجة التوافر
1.80 – 1.00	ارفض بشدة	غيرمتوفرة
2.60 – 1.81	ارفض	ضعيفة
3.40 – 2.61	محايد	متوسطة
4.20 – 3.41	موافق	عالية
5.00 – 4.21	موافق بشدة	عالية جداً

لاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) حول المتوسط لجميع متغيرات الدراسة للتعرف على واقع التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية فكانت النتائج كالتالي:

- ما واقع استخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

قامت الباحثة بالإجابة عن التساؤل السابق من خلال اختبار الفرضية التالية:

1- الفرضية الأولى للدراسة: يتم استخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

2- فرضية العدم: لا يطبق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

3- الفرضية البديلة: يطبق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

لاختبار هذه الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الجزئية للمتغير الأول (الواقع الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون) ، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول اسئلة المتغير الأول الواقع الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

\	العبارات الجزئية للمتغير الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر

الخلفية المعرفية التي يحتاجها استخدام التعليم الإلكتروني				
1	المعرفة بمفهوم التعليم الإلكتروني	3.37	0.636	متوسطة
2	المعرفة بمبررات التعليم الإلكتروني	3.29	0.577	متوسطة
3	المعرفة بطريقة استخدام التعليم الإلكتروني	3.37	0.809	متوسطة
4	المعرفة بأنواع التعليم الإلكتروني	3.29	0.764	متوسطة
المهارات اللازمة للاستخدام التعليم الإلكتروني				
5	اتقان مهارات استخدام الحاسب الآلي	3.37	0.727	متوسطة
6	اتقان مهارات استخدام الانترنت	3.47	0.793	عالية
7	اتقان طرق جمع معلومات من مصادر جيدة	3.45	0.891	عالية
8	اتقان مهارة التعامل مع خدمة نقل الملفات	3.33	0.826	متوسطة
9	القدرة على الوصول لمواقع التعليم الإلكتروني للجامعة بسهولة	3.29	0.791	متوسطة
توافر الأجهزة والتقنيات اللازمة للاستخدام التعليم الإلكتروني				
10	توافر أجهزة الحاسوب وملحقاتها بأعداد كافية للطلاب وبمواصفات حديثة	2.06	0.876	ضعيفة
11	توافر خطوط الاتصال بالشبكة العالمية للمعلومات(الانترنت)	2.51	1.082	ضعيفة
12	توافر شبكة داخلية (الانترنت) للتعليم الإلكتروني	2.18	1.014	ضعيفة
13	توافر معامل حديثة للحاسب الآلي	1.98	0.924	ضعيفة
14	توافر اجهزة عرض البيانات	2.04	0.865	ضعيفة
15	توافر شاشات العرض الثابتة والمتحركة	2.04	0.912	ضعيفة
16	توافر السبورات الإلكترونية	1.88	0.904	ضعيفة
توافر الكوادر البشرية والاجراءات لتفعيل استخدام التعليم الإلكتروني				
17	توافر مؤهلين للاستخدام التعليم الإلكتروني	2.51	1.356	ضعيفة

18	توافر الفنيين والاختصاصين لمتابعة عمل أجهزة الحاسب الآلي و الشبكات وصيانتها.	2.35	1.165	ضعيفة
19	توافر الدعم الفني لمستخدمي التعليم الإلكتروني	2.12	0.949	ضعيفة
20	تقدم الجامعة مكافئات وحوافز للطلاب لاستخدام التعليم الإلكتروني	1.69	0.652	غير متوفرة
21	توافر دورات تدريبية لتنمية كفايات ومهارات واتجاهات الطلاب لاستخدام التعليم الإلكتروني	1.94	0.899	ضعيفة

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول واقع استخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون لكل فقرة من فقرات المحور الأول جاءت متدرجة بين غير متوفرة وضعيفة ومتوسطة وعالية، فنجد العبارة الجزئية السادسة "اتقان مهارات استخدام الانترنت" جاءت بأعلى درجة توافر حيث كان متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس لهذه العبارة يساوي (3.47) بانحراف معياري 0.793، وهو يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن اتجاهات أراء اعضاء هيئة التدريس تحت الدراسة تشير الى أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون لديهم مستوى عالي من مهارات استخدام الإنترنت ، وبالتالي يمكن القول أنه لدى اعضاء هيئة التدريس والموظفين بكلية العلوم الإنسانية والقانون مهارات كبيرة في استخدام الانترنت.

وجاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية السابعة " اتقان طرق جمع معلومات من مصادر جيدة " بمتوسط حسابي يساوي 3.45 بانحراف معياري 0.981، وبذلك فإنه يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتقنون بشكل كبير جمع المعلومات من مصادر جيدة.

في حين نجد في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية الأولى " المعرفة بمفهوم التعليم الإلكتروني" بمتوسط حسابي يساوي (3.37) بانحراف معياري 0.636، وبذلك فإنه يقع في منطقة الحياد (2.61 – 3.40) مما يعني أن لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون مستوى متوسط من المعرفة بمفهوم التعليم الإلكتروني.

بينما نجد في المرتبة الأخيرة بأقل درجة توافر العبارة الجزئية السادسة عشر " توافر السبورات الإلكترونية" بمتوسط حسابي يساوي 1.88 بانحراف معياري 0.904 ، وبذلك فإنه يقع في منطقة الرفض (1.81 – 2.60) مما يعني أنه توافر السبورات الإلكترونية بكلية العلوم الإنسانية والقانون ضعيف.

ومن خلال النتائج السابقة والمتعلقة بتحليل اتجاهات اراء أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة، ولمعرفة مدى واقع تطبيق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتم إجراء اختبار (T) حول المتوسط العام للآراء للمتغير الأول :

جدول رقم (9): اختبار (T) للمتوسط العام للآراء حول تطبيق التعليم الإلكتروني بالكلية

فرضية العدم	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S	قيمة T	الدلالة Sig
لا يطبق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	2.73	0.601	3.122	0.003

من الجدول رقم (9) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.003 أقل من 0.05 وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل " يطبق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية القانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية " , وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات (2.73) كان أقل من المتوسط المفترض (3) وهو يقع في منطقة الحياد (2.61–3.40) فهذا يعني أن هناك مستوى متوسط من التطبيق للتعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

2- ما أهمية استخدام التعليم الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون؟

قامت الباحثة بالإجابة عن التساؤل السابق من خلال اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثانية للدراسة: لاستخدام التعليم الإلكتروني أهمية كبيرة بكلية العلوم الإنسانية والقانون الجامعة الأسمرية الإسلامية.

فرضية العدم: لا توجد أهمية كبيرة لاستخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

الفرضية البديلة: للتعليم الإلكتروني أهمية كبيرة بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

لاختبار هذه الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الجزئية للمتغير الثاني (أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون)، والجدول (11.4) يبين ذلك.

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول اسئلة المتغير الثاني أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

\	العبارات الجزئية للمتغير الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	استخدام التعليم الإلكتروني في تدريس المقررات	2.61	0.640	متوسطة
2	استخدام البريد الإلكتروني في ارسال واستقبال كافة الواجبات والتكليفات	2.57	0.791	ضعيفة
3	استخدام البريد الإلكتروني للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس والكلية والجامعة.	2.94	0.876	متوسطة
4	استخدام المحادثات الصوتية للتواصل	2.88	1.013	متوسطة
5	استخدام نظام (chat) لتبادل المعلومات	2.76	0.990	متوسطة
6	استخدام خدمة نقل الملفات (fjp)	2.73	0.953	متوسطة
7	استخدام القوائم البريدية	2.55	0.709	ضعيفة
8	استخدام نظام الامتحانات الإلكتروني لإعداد الامتحانات الكترونياً	2.43	0.866	ضعيفة
9	اضيف للطلبة بعض المراجع العلمية والكتب التي يحتاجها	3.43	0.890	عالية
10	أزود الطلبة بالأحداث المهمة والمرتبطة بالمساق عبر التقويم الجامعي	3.27	0.861	متوسطة
11	استخدام نظام التأليف الإلكتروني لإثراء المادة بمختلف الوسائل التعليمية الإلكترونية لزيادة فاعلية المحتوى مثل الفلاشات ،الفيديو و غيرها.	2.69	0.652	متوسطة
12	اتواصل مع الطلبة من خلال الرسائل الإلكترونية في أي وقت	3.33	0.899	متوسطة
13	أتابع الملاحظات التي يضعها الطلبة وازودهم بتغذية راجعة فورية تتعلق بأدائهم	3.43	0.791	عالية

يبين الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول أهمية استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون لكل فقرة من فقرات المحور الثاني جاءت

متدرجة بين ضعيفة ومتوسطة وعالية، فنجد العبارة الجزئية الثالثة عشر "أتابع الملاحظات التي يضعها الطلبة وازودهم بتغذية راجعة فورية تتعلق بأدائهم" جاءت بأعلى درجة توافر حيث كان متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس لهذه العبارة يساوي (3.43) بانحراف معياري 0.791، وهو يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن اتجاهات أراء اعضاء هيئة التدريس تحت الدراسة تشير الى أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون لديهم تواصل مباشر بطالباتهم عبر الإنترنت ، وبالتالي يمكن القول أن اعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتابعون بشكل كبير طلبتهم ويزودوهم بالتغذية الراجعة فيما يتعلق بأدائهم.

وجاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية التاسعة " اضيف للطلبة بعض المراجع العلمية والكتب التي يحتاجها " بمتوسط حسابي يساوي 3.43 بانحراف معياري 0.890، وبذلك فإنه يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون يضيفون لطلبتهم بعض المراجع والكتب الإلكترونية التي يحتاجونها.

في حين نجد في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية الثانية عشر " اتواصل مع الطلبة من خلال الرسائل الإلكترونية في أي وقت " بمتوسط حسابي يساوي (3.33) بانحراف معياري 0.899، وبذلك فإنه يقع في منطقة الرفض (2.61 – 3.40) مما يعني أن لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإنسانية والقانون تواصل الى حد ما مع الطلبة من خلال الرسائل الإلكترونية.

بينما نجد في المرتبة الأخيرة بأقل درجة توافر العبارة الجزئية الثامنة " استخدام نظام الامتحانات الإلكتروني لإعداد الامتحانات الكترونياً" بمتوسط حسابي يساوي 2.43 بانحراف معياري 0.866 ، وبذلك فإنه يقع في منطقة الرفض (1.81 – 2.60) مما يعني أن هناك ضعف في استخدام نظام الامتحانات الإلكتروني لإعداد الامتحانات الكترونياً بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

ومن خلال النتائج السابقة والمتعلقة بتحليل اتجاهات اراء أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة ، ولمعرفة مدى أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتم إجراء اختبار (T) حول المتوسط العام للآراء للمتغير الثاني :

جدول رقم (11): اختبار (T) للمتوسط العام للآراء حول اهمية استخدام التعليم الإلكتروني بالكلية

فرضية العدم	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S	قيمة T	الدلالة Sig
لا توجد أهمية كبيرة لاستخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.	2.89	0.589	1.27-	0.211

من الجدول رقم (11) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.211 أكبر من 0.05 وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل " لا توجد أهمية كبيرة لاستخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية " , وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات (2.89) فإنه يقع في منطقة الحياد (2.61–3.40) فهذا يعني أن هناك مستوى متوسط من أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

3- ما فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون؟

قامت الباحثة بالإجابة عن التساؤل السابق من خلال اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة للدراسة: لاستخدام التعليم الإلكتروني فائدة كبيرة للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

فرضية العدم : استخدام التعليم الإلكتروني غير مفيد للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

الفرضية البديلة : استخدام التعليم الإلكتروني مفيد للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

لاختبار هذه الفرضية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الجزئية للمتغير الثالث (فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في كلية العلوم الإنسانية والقانون)، والجدول (12) يبين ذلك.

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول اسئلة المتغير الثالث فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

١	العبارات الجزئية للمتغير الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	استخدام التعليم الإلكتروني يحقق الأهداف التعليمية بكفاءة	4.10	0.770	عالية
2	يساعد هذا الأسلوب في تحقيق مستوى تعليم أفضل	4.20	0.816	عالية
3	يساهم التعليم الإلكتروني في زيادة مستوى التحصيل لدى الطلاب	4.18	0.697	عالية
4	يساعد هذا الأسلوب على التعليم الذاتي	4.20	0.735	عالية
5	التعليم الإلكتروني يزيد دافعية الطلاب ويحفزهم	4.24	0.693	عالية جداً
6	ينمي قدرة التفكير الناقد والابتكار عند الطلاب	4.22	0.743	عالية جداً

7	يساهم في مواكبة التطورات العلمية والمعرفية	4.45	0.738	عالية جداً
8	يتيح للطالب فرصة التعلم وفقاً لقدراته وميوله	4.41	0.762	عالية جداً
9	يمنح للطالب وقت كافي للتعلم	4.33	0.826	عالية جداً
10	ينمي القدرة على الحوار والنفاش والتواصل والتفاعل بين الطالب وعضو هيئة التدريس.	4.15	0.825	عالية
11	يشجع الطالب على الاستقلالية و الاعتماد على النفس	4.12	0.904	عالية
12	تصميم المادة العلمية باستخدام الوسائط يمنح للطالب المتعة والتفاعل	4.39	0.671	عالية جداً
13	المحتوى العلمي يتميز بالنظام والوضوح	4.24	0.751	عالية جداً
14	يسهم التعليم الغلكتروني في إثراء عملية التعليم	4.27	0.730	عالية جداً
15	يساعد هذا الأسلوب في استمرار عملية التعليم خارج حدود القاعات الدراسية	4.43	0.677	عالية جداً
16	يكسب الطالب المهارات الكافية على استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والحاسبات	4.35	0.694	عالية جداً
17	يثير التعليم الإلكتروني اهتمام الطالب ويزوده ببدائل وخبرات التعلم	4.41	0.643	عالية جداً
18	استخدام التعليم الإلكتروني يحقق الأهداف التعليمية بكفاءة	4.12	0.726	عالية
19	يساعد هذا الأسلوب في تحقيق مستوى تعليم أفضل	4.22	0.685	عالية جداً

يبين الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول فائدة استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون لكل فقرة من فقرات المحور الثالث جاءت متدرجة بين عالية وعالية جداً فنجد العبارة الجزئية السابعة " يساهم في مواكبة التطورات العلمية والمعرفية " جاءت بأعلى درجة توافر حيث كان متوسط إجابات أعضاء هيئة التدريس لهذه العبارة

يساوي (4.45) بانحراف معياري 0.738، وهو يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اتجاهات أراء اعضاء هيئة التدريس تحت الدراسة تشير الى أن للتعليم الإلكتروني دور كبير جداً في مواكبة التطورات العلمية والمعرفية.

وجاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية الخامسة عشر " يساعد هذا الأسلوب في استمرار عملية التعليم خارج حدود القاعات الدراسية " بمتوسط حسابي يساوي 4.43 بانحراف معياري 0.677، وبذلك فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اسلوب التعليم الإلكتروني يساهم بشكل كبير جداً في استمرار العملية التعليمية خارج القاعات الدراسية.

في حين نجد في المرتبة الثالثة من حيث درجة التوافر العبارة الجزئية السابعة عشر " يثير التعليم الإلكتروني اهتمام الطالب ويزوده ببدائل وخبرات التعلم" بمتوسط حسابي يساوي (4.41) بانحراف معياري 0.643، وبذلك فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن للتعليم الإلكتروني دور كبير جداً في اثارة اهتمام الطالب وتزويدة ببدائل وخبرات التعلم.

بينما نجد في المرتبة الأخيرة بأقل درجة توافر العبارة الجزئية الأولى " استخدام التعليم الإلكتروني يحقق الأهداف التعليمية بكفاءة " بمتوسط حسابي يساوي 4.10 بانحراف معياري 0.770 ، وبذلك فإنه يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن استخدام التعليم الإلكتروني يساهم بشكل كبير في تحقيق الاهداف التعليمية بكل كفاءة.

ومن خلال النتائج السابقة والمتعلقة بتحليل اتجاهات اراء أعضاء هيئة التدريس بالكلية قيد الدراسة ، ولمعرفة مدى الفائدة من استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون يتم إجراء اختبار (T) حول المتوسط العام للآراء للمتغير الثالث :

جدول رقم (13): اختبار (T) للمتوسط العام للآراء حول فائدة استخدام التعليم الإلكتروني بالكلية

فرضية العدم	المتوسط الحسابي $\overline{X}$	الانحراف المعياري S	قيمة T	الدلالة Sig
استخدام التعليم الإلكتروني غير مفيد للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.	4.27	0.569	15.57	0.00

من الجدول رقم (13) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.00 أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل " استخدام التعليم الإلكتروني مفيد للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون", وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات (4.27) فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21–5.00) فهذا يعني أن لاستخدام التعليم الالكتروني فائدة كبيرة جداً على العملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

4- ما معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون؟

للإجابة عن هذا التساؤل قامت الباحثة بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الجزئية للمتغير الرابع لإبراز أهم الصعوبات التي تعرقل استخدام التعليم الإلكتروني في كلية العلوم الإنسانية والقانون، والجدول (14) يبين ذلك:

جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء هيئة التدريس بالكلية حول اسئلة المتغير الرابع حول معوقات استخدام التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

\	العبارات الجزئية للمتغير الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر	المرتبة
1	قلة الوعي بأهمية توظيف تقنية التعليم الإلكتروني في التعليم	3.20	0.841	متوسطة	12
2	قلة الاهتمام بتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب عن كفاية ومهارات استخدام التعليم	3.33	0.774	متوسطة	7
3	ارتفاع التكلفة مقارنة بالتعليم التقليدي	3.20	0.645	متوسطة	11
4	التأثيرات السلبية للتعليم الإلكتروني	3.02	0.750	متوسطة	14
5	المشكلات الصحية الناجمة عن استخدام التقنية	3.16	0.657	متوسطة	13
6	ضعف البنية التحتية للتطبيق والاستخدام	3.37	1.149	متوسطة	6
7	ارتفاع التكلفة بالنسبة للطلاب	3.24	0.693	متوسطة	10
8	صعوبة التخلي عن النظرة التقليدية للتعليم	3.43	0.866	عالية	5
9	المقاومة المحتملة من الطلاب للتعليم الإلكتروني	3.27	0.605	متوسطة	9

10	غياب الأنظمة واللوائح والإجراءات والمعايير المتعلقة بأسس ومتطلبات التطبيق	3.59	0.911	عالية	3
11	غياب القيادة الإدارية النشطة المؤهلة لنجاح العملية	3.65	0.903	عالية	2
12	غياب معايير الجودة لتقويم كافة مكونات منظومة التعليم الإلكتروني	3.59	0.934	عالية	4
13	تخوف أفراد المجتمع من مصداقية التعليم الإلكتروني	3.31	0.769	متوسطة	8
14	ضعف الدعم والتمويل المالي الكافي للجامعة في تطبيق واستخدام التعليم الإلكتروني	3.71	0.935	عالية	1

يتضح من الجدول اعلاه أن ضعف الدعم والتمويل المالي الكافي للجامعة في تطبيق واستخدام التعليم الإلكتروني هو أكثر معوقات استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون حيث كان لها اعلى متوسط حسابي (3.71) بانحراف معياري 0.935 ، بينما نجد أن التأثيرات السلبية للتعليم الإلكتروني يعد أقل معوقات استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري 0.750، كما يتضح من الجدول أن من أهم معوقات استخدام التعليم الإلكتروني التي تناولتها الدراسة تأتي بالترتيب التالي :

- ضعف الدعم والتمويل المالي الكافي للجامعة في تطبيق واستخدام التعليم الإلكتروني.
- غياب القيادة الإدارية النشطة المؤهلة لنجاح العملية.
- غياب الأنظمة واللوائح والإجراءات والمعايير المتعلقة بأسس ومتطلبات التطبيق.
- غياب معايير الجودة لتقويم كافة مكونات منظومة التعليم الإلكتروني.
- صعوبة التخلي عن النظرة التقليدية للتعليم.

5.4- النتائج والتوصيات

1.5.4- النتائج:

توصلت الدراسة الى ما يلي:

1. من الجدول رقم (9) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.003 أقل من 0.05 وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل " يطبق التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية القانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية " , وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات

(2.73) كان أقل من المتوسط المفترض (3) وهو يقع في منطقة الحياد (2.61–3.40) فهذا يعني أن هناك مستوى متوسط من التطبيق للتعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.

2. من الجدول رقم (11) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.211 أكبر من 0.05 وعليه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل " لا توجد أهمية كبيرة لاستخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية " , وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات (2.89) فإنه يقع في منطقة الحياد (2.61–3.40) فهذا يعني أن هناك مستوى متوسط من أهمية استخدام التعليم الإلكتروني بكلية العلوم الإنسانية والقانون بالجامعة الأسمرية الإسلامية.
3. من الجدول رقم (13) نجد أن مستوى المعنوية المحسوب 0.00 أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل " استخدام التعليم الإلكتروني مفيد للعملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون", وحيث أن المتوسط الحسابي لجميع هذه العبارات (4.27) فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21–5.00) فهذا يعني أن لاستخدام التعليم الالكتروني فائدة كبيرة جداً على العملية التعليمية بكلية العلوم الإنسانية والقانون.

ثامنا: التوصيات :

بعد البحث والدراسة توصي الباحثة على مايلي:

1. بضرورة الرفع من مستوى ادراك أعضاء هيئة التدريس بمفهوم التعليم الإلكتروني من خلال الندوات التثقيفية والنشرات التوعوية.
2. بتوفير جميع المتطلبات المادية من أجهزة حديثة وشبكات انترنت ومعدات متطورة اللازمة لاستخدام التعليم الإلكتروني بالكلية.
3. توفير الدورات التدريبية وورش العمل التقنية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع التطور التكنولوجي في مجال التعليم الإلكتروني.
4. على الكلية الضغط على الجامعة والمطالبة بتوفير الدعم المالي اللازم لتطبيق التعليم الإلكتروني بالكلية بالشكل الصحيح.
5. العمل على تطعيم المناصب الإدارية بالكلية بالعناصر الشابة النشطة والتي تمتلك الروح القيادية.
6. وضع وتنظيم القوانين واللوائح التنظيمية بالكلية والتي تتعلق بأسس ومتطلبات التعليم الإلكتروني بها.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

دكتور طارق عبدالرؤوف عامر، التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي، سنة (2015).

2- الرسائل:

أحمد محمد أحمد سالم، تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، الرياض مكتبة الرشد سنة (2004).

التوردي، مدرسة الإلكترونية وأدوار الحديثة المعلم مكتبة الرشد المملكة العربية السعودية، سنة (2004).

الحلفاوي وليد محمد (2011) أهمية توظيف التعليم الإلكتروني في تحقيق جودة التعليم العالي بحوث المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي جامعة الزرقاء، الأردن.

الشمري فوزان هزاع، سنة (2007) أهمية ومعوقات استخدام المعلمين للتعليم الالكتروني من وجهة نظر المشرفين التربويين محافظة جدة رسالة ماجيستير منشورة، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

حسن بن دومي، "معيقات التعليم الإلكتروني في المدارس الثانوية"، سنة (2006).

زيتون حسن، رؤية جديدة في التعليم الإلكتروني المفهوم – القضايا – التطبيق – التقييم – الرياض، الدار الصوتية للتربية.

زيتون، رؤية جديدة في التعليم الإلكتروني، سنة (2005).

سالم، مراحل التخطيط لإدخال التعليم الإلكتروني في مؤسسة تعليمية، سنة (2007).

غلوم منصور، " التعليم الإلكتروني في مدارس وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت خلال الفترة (12/19 صفر 1424 هـ) الموافق (23/21- 4-2003)، مدارس الملك فيصل الرياض.

محمد عبدالحميد إبراهيم، التعليم الإلكتروني وتوظيفه في التعليم، سنة (2012)، المهارات اللازمة للنجاح في التعليم الإلكتروني.

محمد محمد الهادي، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة سنة (2005).

مسعود العتفان، التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجيستير منشور كلية التربية جامعة عمان العربية للدراسات العليا المملكة الأردنية الهاشمية.

هدى محمد الكنعان، استخدام التعليم الإلكتروني في التدريس الرياض ملتقى تعليم الإلكتروني، 21/19 جمادى الأول 1429 هـ.

هيفاء المبيريك، ورقة عمل الجامعة الملك سعود كلية التربية، سنة (2002).

واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الجزائرية، دراسة حالة جامعة سكرة دكتور بن عشي بشير والدكتور بن عشي عمار، سنة (2008).

3- المجلات:

خالد محمد التركي، التحول من التعليم الإلكتروني إلى التعليم الإلكتروني، المصدر: مجلة جامعة سرت العلمية، العلوم الإنسانية، سنة (2019).

خميسي، الأسس النظرية للتعليم الإلكتروني، مجلة التعليم الإلكتروني، سنة (2010).

زهرية عبدالحق، أثر التعلم الإلكتروني في تحصيل طلبة كلية العلوم التربوية لمساق تعليم التفكير، المؤتمر السنوي، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، مصر سنة (2007).

نبيل السيد، التعليم الإلكتروني، ص 12، إعداد: رضا محمد عطية، شريف شعبان إبراهيم، أحمد عبد النبي علي، سنة 2012.